المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الحديث الشريف
قسم علوم الحديث

الأحاديث الحِسَان الغَرَائب في جامع الإمام التِّرْمِذي

جمعاً ودراسةً حديثية

رسالة مقدمة لنيل الدرجة العالية الدكتوراه

إعداد الطالب
عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاري

بإشراف
فضيلة الدكتور: عبد الصمد بن بكر عابد
الأستاذ المشارك في كلية الحديث الشريف
بالجامعة الإسلامية

1423 هـ

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

المقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد للـه، نحمـده ونسـتعينه ونسـتغفره، ونعـوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبـده ورسـوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد.

فإن الكتب الستة أعني صحيح الإمام البخاري، والإمام مسلم، وجامع الإمام الترمذي، وسنن الإمام أبي داود، والإمام النسائي، والإمام ابن ماجه ـ رحمهم الله جميعاً وغفر لهم ـ حلت عند أهل العلم في منزلة رفيعة، وحظيت بعناية محمودة، من بين سائر كتب الحديث المسندة، ويُقاربها في ذلك، وقد يفوق بعضها موطأ الإمام مال رحمه الله تعالى وغفر له.

وكان مما يُرشد إليه المحدثون طلبةَ هذا العلم الشريف ـ صرف عنايتهم إلى هذه الكتب، رواية ودرساً، وقراءة وتفقهاً.

وقد لقي جامع الإمام أبي عيسى الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ من أهل العلم حظاً وافراً من العناية والاهتمام، لما حوى من العلوم النافعة، والفوائد الجليلة، فهو كتاب دراية، ورواية.

إلا أن هذا الكتاب العظيم، والسفر الشريف، حُجِبت بعض فوائده وفرائده، بسببين:

أولهما: اختلاف نسخه في ذكر حكم الإمام الترمذي على الأحاديث، اختلافاً كثيراً.

ثانيهما: ما حصل في بعض أحكامه المركبة من إشكال عند أهل العلم ـ في معرفة مراده بتلك المصطلحات، حتى اختلفت أقوالهم، وتباينت اجتهاداتهم في توضيح مراد أبي عيسى الترمذي من تلك الأحكام، وخاصة في جمعه ببين الحسن والصحة، والحسن والغرابة.

فمن الخدمة لهذا الكتاب الجليل ـ أن تُكتب دراسات تخدم مصطلحاته المفردة، والمركبة، من حيث توثيقها، وتحقيقها، من خلال المقابلة على الأصول العتيقة، والنسخ الصحيحة.

ويُقرن ذلك بدراسة تلك المصطلحات عن طريق جمع الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بأحد تلك الأحكام، ثم دراستها؛ لتجلية مراد الإمام الترمذي بأحكامه على تلك الأحاديث، مع الإفادة من كلام أهل العلم، والاستضاءة به في ذلك.

فمن أجل ما تقدم ذكره بدا لي أن العمل في موضوعٍ له تعلق بهذا الجانب لاشك أن له قيمةً علمية، وأن فيه خدمةً لكتاب اتخذه العلماء أصلاً وإماماً.

فاخترتُ أن يكون عنوان بحثي في رسالة الدكتوراه: "الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي جمعاً ودراسة حديثية"، وأجمل أسباب اختياري لهذا الموضوع في الآتي:

أولاً: أن الحديث الحسن من أنواع الحديث المهمة، التي تباينت فيه أقوال العلماء في التعريف به، ودراسة مثل هذا الموضوع مما يُسهم في تجلية وبيان هذا النوع.

ثانياً: أن الإمام الترمذي هو أكثر من شَهَرَ الحسن عند المتقدمين.

ثالثاً: أنه ـ رحمه الله ـ عرَّف بالحديث الحسن، فهل يُريد بـ "الحسن الغريب" ما يريده بالحسن المطلق، أو يريد به شيئاً آخر.

رابعاً: أن في هذا البحث خدمةً في توثيق بعضٍ من أحكام الإمام الترمذي، لاختلاف النسخ المطبوعة والمخطوطة في ذلك.

خامساً: أن في هذا البحث أداءً لبعض الخدمة لـ "الجامع الإمام الترمذي" الذي هو أحد الأصول الستة المعتمدة.

وقد جعلتُ البحث في قسمين:

القسم الأول من الدراسة: فيه بابان:

الباب الأول: جامع الإمام الترمذي، ومنزلته بين كتب السنة وبيان منهجه فيه.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي:

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: مولده.

المبحث الثالث: نشأته وطلبه للعلم.

المبحث الرابع: مشايخه ورحلته في طلب العلم.

المبحث الخامس: تلامذته.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: مصنفاته.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: جامع الترمذي ومكانته بين كتب السنة وبيان منهجه فيه.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع ومكانته عندهم.

المبحث الثالث: منهج الإمام الترمذي فيه، وشرطه، وما أخذ عليه.

المبحث الرابع: رواة الكتاب عن الإمام الترمذي.

المبحث الخامس: نسخه الخطية.

المبحث السادس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

الباب الثاني: في دراسة مصطلح "حسن غريب" نظرياً.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الحديث الحسن:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الحسن لغة.

المبحث الثاني: تعريفات العلماء للحسن اصطلاحاً، وشرح المراد بها، والانتقادات عليها.

وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تعريفات العلماء للحسن قبل الحافظ ابن الصلاح.
المطلب الثاني: تعريف الحافظ ابن الصلاح وتقسيمه الحسن إلى نوعين وإفادة العلماء منه وتقريرهم له.

الفصل الثاني: الحديث الغريب.

وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: تعريف الغريب لغة.
المبحث الثاني: تعريف الغريب اصطلاحاً.
المبحث الثالث: أنواع الغريب.

الفصل الثالث: الحديث الحسن الغريب عند الإمام أبي عيسى الترمذي.

وفيه مبحثان:
المبحث الأول: إشكاله، وأقوال أهل العلم فيه.
المبحث الثاني: بيان المراد به من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها أبو عيسى بذلك.

وأما القسم الثاني : فدراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي ـ رحمه الله ــ بقوله: "حسن غريب".

- **منهج العمل في الرسالة:**

سرتُ في العمل في الرسالة على المنهج التالي:

(أ) ـ نص جامع الترمذي :

1ـ أنقل نص الأحاديث مع حكم الإمام الترمذي من النسخة المطبوعة، التي بدأ بتحقيقها العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ وأفيد من النسخ المخطوطة في تصحيح ما يقع فيها من خطأ أو تصحيف، أو زيادة.

2 ـ أوثق حكم الإمام الترمذي من المصادر الآتية:

أ ـ النسخ المخطوطة.

وهي: نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا، ونسخة (لا له لي السليمانية)، ونسخة المكتبة المحمودية باستنبول، ونسخة مكتبة رئيس الكُتَّاب، ونسخة مكتبة ليدن، ونسخة مكتبة فيض الله، ونسخة الخزانة العامة بالرباط.

ب ـ المصادر الأخرى:

1ـ "مستخرج الطوسي" المسمى بـ"مختصر الأحكام".
2ـ "تحفة الأشراف" للحافظ المزي.
3ـ "النفح الشذي" للحافظ اليعمري.
4ـ "الأحاديث المستغربة" في جامع الترمذي لابن العلائي.
5ـ "تكملة شرح الترمذي" للحافظ العراقي.
6ـ "تحفة الأحوذي"، للعلامة المباركفوري[1].

وأما "عارضة الأحوذي" لابن العربي فلا أوثق الحكم منها لأمور :

(1) رداءة الطبعة الموجودة بين أيدينا .
(2) قلة نقل ابن العربي لحكم الإمام الترمذي .
(3) أنَّ إحدى النسخ المعتمدة في مقابلة أحكام الإمام الترمذي قُرأت على ابن العربي[2].

وقد اتخذت نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا أصلاً في تتبع أحاديث البحث؛ لكونها بخط الكَروخي، صاحب الرواية المشهورة المعتمدة عند المشارقة ـ كما سيأتي في وصف نسخ الجامع التي وقفتُ عليها ـ، فقمتُ بتتبع الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالحسن والغرابة معاً، واستخرجتها، وقابلتُ تلك الأحكام على بقية النسخ، والمصادر.

فما اتفقت بقية النسخ والمصادر مع هذه النسخة في إيراد حكم الإمام الترمذي، أو الأكثر ـ أثبتُّه، وما اختلفت فيه النسخ والمصادر، وكان العدد الأقل منها هو الذي ورد في الحكم فلا أدخله معي في البحث.

لقول الحافظ ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ:

« وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: "هذا حديث حسن"، أو " هذا حديث حسن صحيح" ونحو ذلك،

---

[1](?) أوثّق ما فيها على حسب الطبعة المصــرية ، إلا عند مخالفة ما فيها لبقية المصادر أو النسخ فـإني أراجع الطبعة الهندية الحجرية ، فـإن اتفقت الطبعتـان اكتفيتُ بالإحالة على الطبعة المصـرية، وإن اختلفتا بينت ما في الطبعة الهندية أيضاً موثقا النقل منها.

[2] (?) وهي نسخة مكتبة "فيض الله".

فينبغي أن تُصحِّحَ أصلك بجماعة أصول، وتعمدَ على ما اتفقت عليه))[3].

ويلاحظ من خلال وصف النسخ الآتي ذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ أهليتها للاعتماد؛ لقدمها، وكونها من روايات مختلفة، مقروءة على أهل العلم، أو بخطوطهم.

3 ـ أبين المهمل من الأسماء ، أو اسم من ذُكِر بكنيته ونحوهما ، و أعتمد في ذلك على "تهذيب الكمال" للحافظ المزي غالباً.

4 ـ أضبط بالشكل ما يُشْكِل من الأسماء في الأسانيد ، أو الكلمات في المتون .

(ب) ـ التراجم :

1 ـ أترجم لرجال الأسانيد المتكلم فيهم بجرح معتبر ، يُخرج حديثهم عن حيز الاحتجاج، وكذلك الثقات ومن دونهم الذين أعل الحديث لتفردهم، أو مخالفتهم.

2 ـ أذكر اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته ، و بلده ناقلا ذلك من "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر.

3 ـ ثم أختار من أقوال الأئمة المتقدمين ما أراه يبين الراجح من حال المترجم ، وربما ذكرتُ قولاً لبعض الأئمة المتأخرين عند الحاجة .

4 ـ أرتب الأقوال بحسب وفيات مصنفيها .

5 ـ أذكر في خاتمة الترجمة سنة وفاة الراوي ، فإن لم أقف على ذكر لها ، ذكرتُ طبقته كما في "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر .

(ج) ـ تخريج الأحاديث :

1 ـ أعتني بتخريج الحديث من الوجه الذي أخرجه منه الإمام الترمذي .

2 ـ أخرِّج الحديث من دواوين السنة المشهورة (الصحاح ، و السنن ، و المسانيد، والمعاجم) ، مكتفياً بأعلاها سنداً ، و أشهرها عند تواردها على تخريج الحديث من طريق واحد.

---

[3] (?) علوم الحديث (ص32).

وقد استفدت من كتب التخريج القديمة والحديثة في معرفة مخرِّجي أحاديث البحث، كـ"نصب الراية"، و"التلخيص الحبير".

ومن أكثر التحقيقات المعاصرة التي أفدت منها في بحثي هذا، في تخريج أحاديثه ـ تحقيق "مسند الإمام أحمد" الذي قام بتحقيقه مكتب مؤسسة الرسالة، وتكفل بطباعته وتوزيعه خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ورعاه ـ، فجزى الله خيراً من سعى في نشره، وتحقيقه، وإخراجه على هذا النحو، فلا ريب أنه جهد مشكور، وعمل موفَّق.

3 ـ إن لم أجد الحديث في دواوين السنة المشهورة فإني أخرِّجه من المصنفات الأخرى (كالتواريخ ، وكتب أحوال الرجال ، و الأجزاء ، و كتب الفوائد و الغرائب) .

4 ـ عند ذكر الشواهد لا ألتزم بكونها صالحةً للاعتبار ، بل أذكرها في بعض الأحيان ولو لم تكن كذلك لبيان أني قد وقفت عليها وعرفت حالها .

(د) ـ توثيق النقول من المصادر أو المراجع :

1 ـ عند تخريج الحديث أذكر العلَم (صاحب الكتاب) الذي أخرجه في المتن وأحيل على المصدر الذي أخرجه في الهامش .

2 ـ النصوص المنقولة في المتن بنصها أجعلها بين أقواس، ثم أضع الإحالة في آخرها، ثم أذكر المصدر الذي نقلتُ منه في الهامش .

3 ـ إذا نقلت النص متصرفاً فيه فإني لا أقوِّس على النص، وأكتفي بقولي في الهامش (انظر:) للدلالة على ذلك.

4 ـ أوثق النقول وما شابهها من مصادرها الأصلية، وإذا لم أقف عليها وثقت من أعلى مصدر، أو مرجع علمته .

5 ـ العزو إلى الموطأ، والكتب الستة يكون بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث[1].

و ما عداها فإلى الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد ـ إذا كان الكتاب يقع في عدة أجزاء ، وإذا كان يقع في جزء واحد وأحاديثه مرقمة ترقيماً تسلسلياً فأحيل على رقم الحديث ، فإن لم تكن أحاديثه مرقمةً فأحيل على رقم الصفحة .

6 ـ العزو إلى كتب الرجال :

إن كان الكتاب مكوناً من أجزاء فأوثق النقل بذكر الجزء والصفحة .

وإن كان يقع في جزء واحد والكتاب مكون من تراجم مرقمة ترقيماً تسلسلياً فأوثق النقل بذكر رقم الترجمة.

فـإن لم يكن فيـه تـرقيم فـأوثق النقـل بـذكر رقم الصفحة التي ورد فيها.

هـ ـ المختصـرات والرمـوز المسـتعملة في الرسالة:

(اهـ): للدلالة على انتهاء النص المنقول من المصدر.

(هـ): للإشارة إلى التاريخ الهجري.

(ت): اختصار "تُوفِّي".

(ق): اختصار لكلمة ورقة.

(ص): اختصار لكلمة صفحة.

(أ،ب): للإشارة إلى وجهي ورقة المخطوط.

(ط): اختصار لكلمة طبعة أو مطبوع.

وأما رموز النسخ المعتمدة في توثيـق حكم الإمـام الترمذي:

(ل): نسـخة مكتبـة (لا لـه لي) التابعـة للسـليمانية باستنبول.

(ف): نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا.

(ض): نسخة مكتبة فيض الله باستنبول.

(س): نسخة مكتبة رئيس الكتاب باستنبول.

(ز): نسخة الخزانة العامة بالرباط.

---

[1] (?) "صحيح مسلم" خاصةً أحيل فيه على رقم الحـديث في البـاب ، و ليس على الرقم العام.

(م): نسخة المكتبة المحمودية التابعة للسليمانية.

وختاماً، فهذا جُهد المقل، وعملُ من يعتريه النسيان والقصور، فإن أصبتُ فبفضل الله وبرحمته، وإن أخطأتُ فحسبي أني بذلت جهدي، وجزى الله خيراً من أرشدني إلى خطأي، وأوقفني على زللي، بنصح وصدق، وإنصاف وعلم، والحمد لله خالصاً، والشكر له واجباً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كلمة شكر

أحمد الله عز وجل الذي وفَّقني لهـذا العمـل، وأسـأله سبحانه التوفيق والسداد.

ثم أسأله سبحانه أن يغفر لوالدي محدث المدينة النبوية رحمه الله تعالى ـ وأن يرفع درجاته، ويجزيه عني خير الجزاء، على حسن تربيته وتعليمه، ونصحه وشفقته.

فله الفضل ـ بعد الله عز وجل ـ في سلوكي في طلب هذا العلم الشريف، فكم أدَّب وعلم، وأفاد ونصح.

والشكر موصول، لفضيلة شيخي وأستاذي فضيلة الدكتور عبدالصمد بكر عابد، فإن له أكبر الأثر، في إخراج هذا العمل بهذه الصورة ـ لما أفاده من نصح وتوجيه، وملاحظة وتقويم.

فلا عجب فهو أحد خرِّيجي مدرسة أبي عيسى، ومن خبروا "جامعه"، وصحبوه سنين عديدة.

وحريّ بي أن لا أنسى مشرفي الأول على هذه الرسالة شيخي الدكتور عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف ـ رحمه الله تعالى وغفر له، فقد رعى هذا العمل في ابتدائه، وقبل أن يُؤتيَ ثمارَه، فلم يألُ في توجيهه، وإرشاده، فأسأل الله تبارك وتعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأشكر القائمين على هذه الجامعة المباركة، لما يُقدمونه من خدمة لي ولغيري من طلبة العلم، فجزاهم الله خيراً، وبارك في جهودهم.

وأشكر كل من قدم لي فائدة، أو نصحاً، أو أعان على تصوير كتاب، من الإخوة الفضلاء، وأخص منهم الدكتور عبدالله محمد حسن دمفو، والشيخ عبداللطيف الجيلاني، فجزاهم الله عني خير الجزاء آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

القسم الأول من الدراسة

وفيه بابان:

الباب الأول: جامع الإمام الترمذي، ومنزلته بين كتب السنة، وبيان منهجه فيه.

الباب الثاني: دراسة مصطلح "حسن غريب" نظريا.

الباب الأول: جامع الإمام الترمذي، ومنزلته بين كتب السنة، وبيان منهجه فيه.

وفيه فصلان:

الفصـــل الأول: ترجمـــة مـــوجزة للإمام الترمذي.

الفصل الثاني: جامع الإمام الترمـــذي، ومكانتـــه بين كتب الســـنة، وبيان منهجه فيه.

الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي:

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته.
المبحث الثاني: مولده.
المبحث الثالث: نشأته وطلبه للعلم.
المبحث الرابع: مشايخه ورحلته في طلب العلم.
المبحث الخامس: تلامذته.
المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.
المبحث السابع: مصنفاته.
المبحث الثامن: وفاته.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك السُّلمي، الترمذي.

هكذا ذكر نسبه الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان غُنجار، صاحب "تاريخ بُخارى" (ت 412هـ).

وزاد بعض أهل العلم في نسبته: البُوغي[1].

وعلى وَفْق ما ذَكَرَ غُنجار ساق نسبه الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي[2]، وابن الأثير[3]، وابن القطان[4]، وابن نُقطة[5]، وابن خَلِّكان[6]، والمِزِّي[7]، والذهبي[8].

وأما أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، فقال: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شدَّاد[9].

وقال الحفَّاظ: المِزِّي، والذهبي، وابن كثير: وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السَّكَن[10].

والقول الأول هو المشهور، والصحيح في نسبه.

والسُّلَمِي: نسبةً إلى سُليم بن منصور[11]، وهو والد قبيلة عربيةٍ، من قَيسِ عَيلان، من مُضَر[12].

---

1 (?) الأنساب للسمعاني (2/361).

2 (?) فضائل الكتاب الجامع للإسعردي (ص31) .

3 (?) جامع الأصول (1/193).

4 (?) في بيان الوهم والإيهام (5/637) .

5 (?) في التقييد لمعرفة رواة السن والمسانيد (1/92) .

6 (?) في وفيات الأعيان (3/407) .

7 (?) في تهذيب الكمال (26/250) .

8 (?) سير أعلام النبلاء (13/270) .

9 (?) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المنتخب3/904) .

10 (?) تهذيب الكمال (26/250)، وسير أعلام النبلاء (13/270)، والبداية والنهاية (14/647).

11 (?) كما في النفح الشـــــــــذي (1/171) نقلاً عن الحافظ أبي محمد عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي.

12 (?) انظـر: جمهـرة أنسـاب العـرب لابن حـزم (ص261)، والأنسـاب للسمعاني (7/181)، ونهاية الأرب للقلقشندي (ص403،294).

والترمذي: نسبة إلى مدينة "ترمذ"، مدينة مشهورة من أمهات المدن، راكبة على نهر جَيْحون[1] من جانبه الشرقي، متصلة العمل بالصَّغانِيَان[2]، ولها قَهَنْدَز[3] وَرَبَض[4]، يُحيط بها سور، وأسواقها مفروشة بالآجُر[5].

قال أبو سعد السمعاني: الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول: بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة ـ وكنتُ أقمتُ بها اثني عشر يوماً ـ بفتح التاء، وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديماً فيه كسر التاء والميم جميعاً، والذي يقوله المُتَوقُّون وأهل المعرفة ـ بضم التاء والميم جميعاً ـ وكل واحد يقول معنىً لما يدعيه[6].

وقال العلامة قاسم بن يوسف التُجيبي: بكسر التاء على الأشهر[7].

وأما البُوغي ـ بضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وفي آخرها غين معجمة ـ: هذه النسبة إلى بُوغ،وهي قرية من قرى ترمذ، على ستة فراسخ[8] منها، إما أن الترمذي

---

[1](?) نهر جَيحــون: نهر عظيم، وهو الحد الفاصل في القــديم بين الأقــوام الناطقة بالفارسـية والتركيـة، فما كـان في شـماله من أقـاليمَ يُسـمَّى ما وراء النهـر، ينبع من بُحـيرة في التبت الصـغرى، وله روافد كثـيرة. انظـر: معجم البلدان (2/196 ـ197)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص476ـ488)

[2](?) الصَّغانِيَان ـ بـالفتح، وبعد الألف نـون، ثم يـاء مثنـاة من تحت، وآخـره نون ـ ولايةٌ عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ، شـديدة العمـارة، كثيرة الخيرات، يُقال: إنه كان بها ستة عشر ألف قرية، مشاربهم من أنهار تمد إلى جيحون، وفيها جبال وسهول. انظر: معجم البلدان (3/409)

[3](?) القَهَنْدَز: ـ بفتح أوله، وثانيه، وسـكون النـون، وفتح الـدال، وزاي، وهو فالأصــل: اسم الحصــن، أو القلعة في وسط المدينــة. معجم البلــدان (4/419)

[4](?) الرَّبَض ــ بالتحريك ــ: في الأصل حـريم الشـيء، وهو ما حـول بنيـان المدينة من خارج. انظر: المصدر السابق (3/25)

[5] (?) معجم البلدان (2/26).

[6] (?) الأنساب للسمعاني (3/41).

[7] (?) برنامج التجيبي (ص106).

[8](?) الفرسخ ثلاثة أميال، والميل يُسـاوي: 1.68 كيلو تقريبـاً. انظـر: تـاج العروس (مادة "فرسخ"2/273)، و"المقـادير الشـرعية والأحكـام الفقهية المتعلقة بها" (ص300)

كان من هذه القرية، أو سكن هذه القرية إلى حين وفاته[1].

ولم تكن أصول الترمـذي من ترمـذ، وإنمـا قـدم إليهـا جدُّه من مرو، قال الحافظ يوسـف بن أحمـد البغـدادي[2]: قال أبو عيسى ـ رحمه الله ــ: كـان جـدِّي مروزيـاً، انتقـل من مرو أيام الليث بن سيار[3][4].

المبحث الثاني: مولده:

لم تُعرف سنة مولد الترمذي تحديداً، وإنمـا ذكـر أهـل العلم مولده على التقريب.

فقال الحافظ الذهبي: وُلِدَ في حدود سنة عشر ومائتين [5].

وقال في موضع آخر[6]، ووافقه الصفدي: وُلِدَ سنة بضعٍ ومائتين[7].

المبحث الثالث: نشأته، وطلبه للعلم:

أغفلت المصادر التي وقفتُ عليها أكثر المعلومات المتعلقة بنشأة أبي عيسى الترمذي، ولكن بالنظر إلى وفيات بعض مشايخه، نَجِد أن أقدمهم وفاةً:

محمد بن عمرو السوَّاق البلخي[8] المتوفى سنة 236 هـ.

---

[1] (?) الأنساب للسمعاني (2/361).

[2] (?) المحـدِّث، الحافـظ، الرَّحَّال، الشـيرازي الأصـل، ثم البغـدادي، ثقـة، متقن، صـاحب رحلة واسـعة، ومعرفة جيِّدة، تـوفي سـنة 585هــ. انظر ترجمته في: التكملة لوفيـــات النقلة (1/119)، وســـير أعلام النبلاء (21/239)

[3] (?) هو الليث بن نصر بن سـيار أبو هشـام الكِنـاني، كـان أمـير بُخـارى، صدوق له رواية للحديث، مات في سنة بضعٍ وثمانين ومائة. تاريخ الإسـلام (وفيات 181ـ190هـ) (ص351).

[4] (?) فضائل الكتاب الجامع (ص40).

[5] (?) سير أعلام النبلاء (13/271) .

[6] (?) تاريخ الإسلام (وفيات 261ـ280هـ) (ص459).

[7] (?) الوافي بالوَفيات (4/295) .

[8] (?) انظر ترجمته في: رجـال صـحيح البخـاري للكلابـاذي (2/671)، وتهذيب الكمال (26/223) .

وإسحاق بن راهويه المتوفى سنة 238 هـ، وأحمد بن محمد بن موسى مردُويَه[1] المتوفى سنة 238 هـ على الراجح.

فيدل ذلك على أنه لم يسمع الحديث في صغره، وإنما سمع بعد أن تجاوز العشرين من عُمُرِه[2]، فإن من المعروف عند المحدثين حرصَهم على رواية أسانيدهم العالية في مصنفاتهم.

وأما سماع أبي عيسى من أهل بلده"ترمذ، كما هي عادة أهل الحديث في بدئهم بالأخذ عن علماء بلدانههم ـ قبل الرحلة إلى غيرهم، فقد سمع أبو عيسى من نفر من الترمذيين، ومنهم:

1 ـ صالح بن عبدالله الترمذي.

وقد اختُلِف في وفاته:

فقال البخاري، وابن حبان: سنة 231 هـ، وقال البخاري ـ مرة أخرى ـ: مات سنة بضع وثلاثين ومائتين بمكة. وقال البغوي: مات سنة 239هـ[3].

فلو صح التاريخ الأول لكان أقدم مشايخه وفاةً.

وكان صالح بن عبدالله الترمذي صاحب حديث، وسنَّة، وفَضْل[4].

ولعل أبا عيسى تأثر به في أخلاقه وحرصه على السنة، واتباعه لها.

وقد روى عنه في "جامعه" أحد عشر حديثاً[5].

---

[1] (?) انظر ترجمته في: إكمال تهذيب الكمال (1/139)، وتهذيب التهذيب (1/45) .

[2] (?) ذكر صاحب كتاب "كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب"(1/58) من مشايخ أبي عيسى: محمد بن جعفر القُوْمسي، وأنه توفي سنة 220هـ، والظاهر أنه خطأ فلم أقف على نص في وفاته، إلا أن الذهبي ذكره في وفيات (241ـ250هـ) من تاريخ الإسلام (ص420).

[3] (?) انظر: التاريخ الأوسط (1/253)، والكبير للبخاري (4/285)، تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي (ص72)، والثقات لابن حبان (8/317) .

[4] (?) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (8/317)، وتهذيب التهذيب (2/196) .

[5] (?) انظر الأحاديث:

(

403،416،590،2198،2210،2304،2370،2406،2920،3397،34

2 ـ أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي، أحد أصحاب الإمام أحمد، توفي قبل سنة 250 هـ[1].

روى عنه في "جامعه" اثني عشر حديثاً[2].

3 ـ الجارود بن معاذ السُّلَمي الترمذي، وهو بلديُّه، ومن قبيلته نفسِها، توفي سنة 244هـ[3].

روى عنه في "جامعه" أربعة أحاديث[4].

4 ـ هُرَيْم بن مِسْعَر الترمذي خادم الفضيل بن عياض[5].

روى عنه في "جامعه" حديثين[6].

وذُكِـرَ في بعض مصـادر ترجمـة الترمـذي أنـه وُلِـد أكمه[7]، إلا أن الناظر في ترجمته يقف على أكـثر من نص عن أهـل العلم، تـدل على أنـه أضـر في كـبره، في آخـر عمره، بعد طلبه للعلم:

نقل الحافظ الذهبي عن أبي عبدالله الحـاكم[8] قـال: قـال لي أبـو أحمـد (يعـني محمـد بن محمـد بن أحمـد النيسابوري صاحب كتاب "الكنى")، سمعتُ عمـر بن علّك يقـول : مـات محمـد بن إسـماعيل (يعـني البخـاري) ولم يُخَلِّفْ بخراسـان مثـل أبي عيسـى الترمـذي في العلم، والزهد، والورع، بكى حتى عَمِي[9].

---

05).

1 (?) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (1/20).

2 (?) انظر الأحاديث:
(
195،640،980،1477،2295،3561،3568،3570،3660،3816،38
19،3905).

3 (?) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (1/287).

4 (?) انظر الأحاديث: (13،674،2032،2480).

5 (?) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (4/266).

6 (?) انظر الأحاديث: (2613،2892).

7 (?) انظر: تهذيب الكمال (26/250).
والأكمه: الذي يُولد أعمى. مختار الصحاح (مادة "كمه" ص579)

8 (?) ويظهر أنه ذكر ذلك في "تـاريخ نيسـابور"، وقد وقف عليه الحافظ الذهبي، إلا أنه في عِداد المفقود الآن .

9 (?) سير أعلام النبلاء (ترجمة "أبي أحمد الحاكم"16/372) .

ونقله في موضع آخـر: بلفـظ: بكى حـتى عَمِي، وبقي ضريراً سنين[1].

وهذا إسناد صحيح إلى ابن علّك.

وعمـر بن علّك هـو عمـر بن أحمـد بن علي المـروزي (ت325هـ) حافظ ثقة[2].

وقال الحافظ أبو سعد الإدريسي: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن الحارث المروزي الفقيه[3]، يقول: سمعت أحمد بن عبد الله بن داود المروزي[4]، يقول: سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول: كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألتُ عنه، فقالوا: فلان.

فذهبت إليه، وأنا أظن أن الجزءين معي، وحملت معي في مَحْمَلي جزءين، كنت ظننت أنهما الجزءان اللذان له، فلما ظفِرتُ به وسألته، أجابني إلى ذلك، أخذتُ الجزءين فإذا هما بياض، فتحيرتُ!. فجعل الشيخ يقرأ عليَّ من حفظه، ثم نظر[5] إليَّ فرأى البياض في يدي، فقال: أما تستحي مني؟! قلت: لا[6]. وقصصتُ عليه القصة، وقلتُ: أحفظه كلّه، فقال اقرأ، فقرأت جميع ما قرأ عليَّ على الولاء، فلم يُصدقْني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيئَني، فقلتُ حدِّثني بغيره، فقرأ عليَّ أربعين حديثا من غرائب حديثه، ثم قال: هاتِ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قرأ، فما أخطأتُ في حرف، فقال لي: ما رأيت مثلك![7].

---

[1] (?) سير أعلام النبلاء (ترجمة "الترمذي" 13/273) .

[2] (?) انظر ترجمته في: تـاريخ بغـداد (11/227)، وسـير أعلام النبلاء (15/243).

[3] (?) لم أقف على ترجمته.

[4] (?) هو التاجر أحد رواة الجامع وسيأتي ذكره هناك.

[5] (?) كـــذا في "التقييـــد" لابن تقطـــة، وهو المناسب للســـياق، وفي المصدرين الآخرين: "ينظر".

[6] (?) كأن : لا هنا ليست للنفي، بل للنهي، بمعنى: "لا تفهمْ صـنيعي هـذا خطأً، فإني لم أكن أقصد ما حصل".
ولو حُملت "لا" على النفي لكان المعنى غير مستقيم.

[7] (?) شروط الأئمة السـتة (ص17ـ18)، والتقييد لابن نقطة (1/95ـ96)، وفضائل الكتاب الجامع (ص31ـ32).

قال القسطلاَّني: أخبرنـا أبـو الحسـن المقدسـي، عن كتاب الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي أنه قال: قـال أبـو عيسى ـ رحمه الله ـ: كان جـدي مروزيـاً، انتقـل من مـرو أيام الليث بن سيار، وتـوفي أبـو عيسـى في ليلـة الاثـنين الثالث عشر من رجب سنة تسـع وسـبعين ومـائتين، وقـد كان أضر في آخر عمره[1].

وقال الحافظ الذهبي: اختلف فيه؛ فقيل: ولد أعمى. والصحيح: أنه أضر في كبره، بعد رحلته، وكتابته العلم[2].

قال الحافظ ابن كثير: والذي يظهر من حاله أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع وكتب، وذاكر، وناظر، وصنف[3].

وقال الحافظ ابن حجر: وهذا ـ يعني قول يوسف بن أحمد ـ، مع الحكاية المتقدمة ـ أي قصة الترمذي مع شيخه الآنفة الذكر ـ يردُّ على من زعم أنه وُلِد أكمه[4].

المبحث الرابع: مشايخه، ورحلته في طلب العلم:

تقـــدمت الإشـــارة إلى بعض مشـــايخه في المبحث السابق، وخاصة ما يتعلـق بمشـايخه من أهـل بلـده، وأمـا من سمع منهم في رحلته:

فقد قال الحافظ الذهبي: ارتحل فسمع بخراسان، والعراق، والحرمين، ولم يرحل إلى مصر، والشام[5].

وفصَّل ما أجمله الذهبي ـ الحافظُ ابنُ نقطة، فقال: سمع بالحجاز من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني.

وبالبصرة من محمد بن بشَّار بُندار، ومحمد بن المثنى، وعمرو بن علي بن بحر بن كثير الفلاس، وبواسط من أبي الشعثاء علي بن الحسن.

وبالكوفة من أبي كُريب، ومحمد بن عثمان بن كرامة، وعبيد بن أسباط، وعلي بن المنذر في آخرين.

---

1 (?) فضائل الكتاب الجامع (ص40).
2 (?) سير أعلام النبلاء (13/270).
3 (?) البداية والنهاية (14/649).
4 (?) تهذيب التهذيب (3/669).
5 (?) سير أعلام النبلاء (13/271) .

وببغداد من الحسن بن الصبَّاح، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمد بن منيع، ومحمد بن إسحاق الصاغاني.

وبالري من أبي زرعة الرازي.

وبخراسان من علي بن حُجْر، ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن يحيى النيسابوري، في خلقٍ كثير[1].

وقال الحافظ الذهبي: أقدم ما عنده حديث مالك، والحمَّادين، والليث، وقيس بن الربيع.

وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري وأصحاب هشام بن عمار ونحوه[2].

وأعلى ما عنده عن مالك أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقتيبة بن سعيد، وأبي مصعب الزهري.

وأعلى ما عنده عن حماد بن سلمة أن يكون بينه وبينه رجل واحد كعبدالله بن معاوية الجمحي.

وأعلى ما عنده عن حماد بن زيد أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقتيبة، وأحمد بن عبدة الضبي، ويحيى بن درست.

وأعلى ما عنده عن الليث بن سعد أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقتيبة أيضاً، وعامة روايته عن الليث من طريقه.

وأما قيس بن الربيع فروى من طريقه أحاديث قليلة، وبينهما فيها رجلان، كعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، عن يزيد بن هارون عن قيس.

ومن مشايخه من أكثر الرواية عنهم جداً: كقتيبة بن سعيد[3] (ت 240هـ)، ومحمد بن بشار بُندار[4] (ت 252هـ)، ومحمود بن غيلان[5] (ت 239هـ)، وهنَّاد بن السَّرِي[6] (ت 243هـ)، وأحمد بن منيع[7] (ت244هـ)،

---

1 (?) التقييد (1/92).
2 (?) سير أعلام النبلاء (13/271) .
3 (?) يروي عنه (601 حديث) .
4 (?) يروي عنه (442 حديث) .
5 (?) يروي عنه (292 حديث) .
6 (?) يروي عنه (280 حديث) .
7 (?) يروي عنه (249 حديث) .

ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني[1] (ت 243هـ)، وأبي كُريب محمد بن العلاء[2] (ت247هـ)، وعلي بن حُجْر[3] (ت 244هـ)، وعبد بن حميد[4] (ت249هـ) ـ وخاصة في أبواب التفسير ـ، ومحمد بن المثنى[5] (ت 252هـ).

فهؤلاء العشرة يروي عنهم ثلثي أحاديث "الجامع" تقريباً، وكلهم حفاظ ثقات أجلاء.

وأما أكثر من استفاد أبو عيسى منهم في علم العلل والتاريخ ـ وخاصةً في كتابه "الجامع":

فعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت255هـ)، وأبو عبدالله البخاري(ت256هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت 264هـ).

قال الترمذي: وما كان فيه (أي: "الجامع") من ذكر العلل في الأحاديث، والرجال، والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به عبدالله بن عبدالرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد (يعني البخاري) وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبدالله وأبي زرعة[6].

المبحث الخامس: تلامذته:

ذكر الحافظ المزي ـ رحمه الله ـ ستةً وعشرين راوياً يروون عن أبي عيسى، وهم:

1ـ أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي.

2ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر.

3 ـ أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ.

4ـ أحمد بن يوسف النسفي.

5ـ أبو الحارث أسد بن حَمْدويه النسفي.

6ـ الحسين بن يوسف الفِرَبْري.

7ـ حماد بن شاكر الورَّاق.

8ـ داود بن نصر بن سُهيل البَزْدوي.

---

1 (?) يروي عنه (180حديث) .

2 (?) يروي عنه (176 حديث) .

3 (?) يروي عنه (169حديث) .

4 (?) يروي عنه (158 حديث) .

5 (?) يروي عنه (76 حديث) .

6 (?) العلل (في خاتمة "الجامع5/738).

9ـ الربيع بن حيَّان الباهلي.
10ـ عبد الله بن نصر بن سُهيل البزدوي.
11ـ عبد بن محمد بن محمود النسفي.
12ـ أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوَذاري.
13ـ الفضل بن عمار الصَّرَّام.
14ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي راوية "الجامع".
15ـ أبو جعفر محمد بن أحمد النسفي.
16ـ أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي المعروف بالأمين.
17ـ أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، الهروي.
18ـ أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النسفي.
19ـ محمد بن مكي بن نوح النسفي.
20ـ محمد بن المنذر بن سعيد الهروي شكَّر.
21ـ محمود بن عنبر النسفي.
22ـ أبو الفضل المُسَبِّح بن أبي موسى الكاجَري.
23ـ أبو مطيع مكحول بن الفضل النسفي.
24ـ مكي بن نوح النسفي المقرئ.
25ـ نصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيرَكَثي[1].
26ـ الهيثم بن كليب الشاشي.
قال: وآخرون[2].
وبقي ممن لم يذكرهم الحافظ المزي:
27ـ أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد القطان.
28ـ أبو ذر محمد بن إبراهيم الترمذي.
وسيأتي ذكرهما في رواة "الجامع".
29ـ محمد بن سهل الغزَّال.
30ـ بكر بن محمد الدهقان.
31ـ أبو علي بن حرب.

---

[1] (?) تأتي ترجمته وضبط نسبته عند ذكر رواة "الجامع".
[2] (?) تهذيب الكمال (26/251ـ252) .

ذكر هؤلاء الثلاثة أبو سعد السمعاني[3].

ويكفي الترمذي فخراً سماع شيخه الإمام أبي عبد الله البخاري منه على سبيل المذاكرة:

فقد قال الترمذي ـ عند حديث عطية عن أبي سعيد مرفوعا: "يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرُك" ـ قال: وسمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث فاستغربه[2].

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه:

قال أبو الفضل السليماني[3]: سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهي[4] يقول: سمعتُ محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل (يعني البخاري): ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي[5].

قال الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن علي المروزي، المعروف بابن علَّك (ت325هـ): مات محمد بن إسماعيل (يعني البخاري)،ولم يُخلِّفْ بخراسان مثل أبي عيسى الترمذي في العلم، والزهد، والورع، بَكَى حتى عَمِي[6].

---

[3] (?) في الأنساب (3/42ـ43).
وذكر صاحب كتاب "الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن" (ص86) من تلامذة أبي عيسى الترمذي ــ الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا وأحال على "سير أعلام النبلاء" (13/399)، وهو خطأ، وإنما تتلمذ ابن أبي الدنيا ـ كما ذكر الحافظ الذهبي في الموضع المذكور ـ على محمد بن إسماعيل الترمذي، لا على أبي عيسى.

[2] (?) الجامع (كتاب المناقب، باب "21" 5/640).

[3] (?) اسمه أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي البخاري، حافظ رحال، توفي سنة 344هـ.
انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (7/198)، وسير أعلام النبلاء (17/200)
في التهذيب "البيلماني" وهو تصحيف مطبعي.

[4] (?) كذا في "التهذيب"، والصواب: "الشِّيْرَكَثي" كما تقدم في تلامذة أبي عيسى الترمذي.

[5] (?) تهذيب التهذيب (3/669).

[6](?) ذكره الحافظ الذهبي عن الحاكم أبي عبدالله قال: قال لي أبو أحمد (يعني محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري صاحب كتاب "الكنى")، سمعتُ عمر بن علَّك يقول : فذكره. وهذا إسناد صحيح إلى ابن علك. سير أعلام النبلاء (16/372).

وقال ابن حبَّان: كان ممن جَمَعَ، وصنَّف، وَحَفِظَ، وذاكَرَ[1].

وقال الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي (ت405هـ): محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ الضرير، أحد الأئمة، الذين يُقتدى بهم في علم الحديث رضي الله عنه، صنَّف كتاب "الجامع" و"التواريخ" و"العلل" ـ تصنيفَ رجل عالم، متقنٍ، كان يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ[2].

وقال أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني (ت: 446هـ): أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد، الحافظ، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلامٌ في الجرح والتعديل، روى عنه ابن محبوب، والأجلاء بمرو، سمعنا سننه من بعض المراوزة، عن ابن محبوب عنه...، وهو مشهور بالأمانة، والعلم[3].

وقال الحافظ أبو سعد السمعاني: إمام عصره بلا مدافعة، صاحب التصانيف[4].

وقال العلامة قاسم بن يوسف التجيبي: وشهرة أبي عيسى ـ رحمه الله ـ وجلالة قدره، وكثرة حفظه، للمتون وعللها، والأسانيد واتصالها، وتفننه في كثير من العلوم ـ معلومٌ متعارفٌ عند أئمة المشرق والمغرب[5].

وقال الحافظ المِزِّي: أحد الأئمة الحفاظ المُبَرِّزِين، ومن نفع الله به المسلمين[6].

وذكره في ترجمة الترمذي، فقال: "قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول" السير (13/273) فهو يعني بقوله: "قال الحاكم" ــ أبا أحمد لا أبا عبدالله، كما مر في النص السابق.

1 (?) الثقات (9/153) .

2 (?) فضائل الكتاب الجامع للإسعردي (ص31) .

3 (?) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المنتخب3/904ـ905).

4 (?) الأنساب (2/362).

5 (?) برنامج التجيبي (ص106).

6 (?) تهذيب الكمال (26/250).

وقـال الحافـظ الـذهبي: "جامعـه" قـاض لـه بإمامتِـه، وحفظِـه، وفِقْهِـهِ، ولكن يَتَـرَخَّصَ في قبـول الأحـاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَخْوٌ[7].

قال الحافظ ابن كثير: هـو أحـد أئمـة هـذا الشـأن في زمانــه، ولــه المصــنفات المشــهورة منهــا "الجــامع"، و"الشـمائل"، و"أسـماء الصـحابة" وغـير ذلـك، وكتـاب "الجامع" أحد الكتب السـتة الـتي يرجـع إليهـا العلمـاء في سائر الآفاق[2].

المبحث السابع: مصنفاته:

ا ـ **"الجامع"** ويأتي الكلام عليه مفصلاً في المبحث الآتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

2ـ **"العلل" الصغير** ـ مطبوع في خاتمة الجامع ـ.

وهو جزء لطيف، صنفه كمقدمة، أو مدخل لكتابه "الجامع".

قال ابن الأثير: وفي آخر "الجامع" كتاب "العلل" جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها[3].

وقد ذكر الترمذي في "العلل الصغير" مسائلَ عديدة، منها:

1ـ أن جميع ما فيه كتابه من الأحاديث معمول به عند بعض أهل العلم، خلا حديثين.

2ـ أنه سرد أهم مصادره التي اعتمدها في ذكر آراء الفقهاء، وذكر العلل وأحوال الرجال، وأسانيده إلى المصنفين في ذلك.

3ـ سبب تأليفه لكتابه، وبيان أنه قد تقدمه من أهل العلم من صنف فيما لم يُسبق إليه.

4ـ بيان أن الكلام في الرجال وبيان الثقة من الضعيف من النصيحة للأمة، وذكر من تصدى لذلك من أهل العلم، وأمثلة للضعفاء الذين بيَّنوا أحوالهم.

5ـ ذكر بعض أهل الحفظ والإتقان من أئمة الحديث، ومنزلتهم فيه.

---

7 (?) سير أعلام النبلاء (13/276) .

2 (?) البداية والنهاية (14/647) .

3 (?) جامع الأصول (1/193ـ194) .

6ـ حكم الرواية بالمعنى، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والحديث المرسل.

7ـ بيان مراده بالحديث الحسن، والحديث الغريب بأنواعه.

وعلى كل فالكتاب مع صغر حجمه نافع مفيد، لو عُدَّ أول مصنف مفرد في مصطلح الحديث لما كان ذلك مستبعداً فيما يبدو لي ـ والله تعالى أعلم ـ.

3ـ **"العلل" الكبير** ـ مطبوع ترتيبه للقاضي أبي طالب محمود بن علي التميمي الأصبهاني الشافعي (ت 585هـ) ـ.

وقد ذكر فيه الأحاديث وعللها، من إرسال، ومخالفة، ونكارة، وقد أفاد فيه من شيخه البخاري كثيراً.

4ـ **"شمائل النبي صلى الله عليه وسلم"** ـ مطبوع ـ.

وهو في وصف أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم الكريمة، وصفاته الخَلْقية الشريفة، وعاداتِه، وعباداتِه صلوات الله عليه وسلامه.

وقد أسند أحاديثه، إلا أنه لم يُتبعْها بالحكم عليها كما فعل في الجامع ـ إلا فيما ندر ـ.

5ـ **"تسمية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"** ـ مطبوع ـ:

وغالبه سرد لأسماء الصحابة رضوان الله عليهم، وربما ذكر شهود الصحابي لبعض الغزوات، وكون حديثه مرسلاً، وأين نزل من البلدان ونحو ذلك، وقد ذكر فيه ثمانيةً وعشرين وسبعمائة صحابي.

6ـ **"كتاب فيه الموقوف".**

ذكـره الترمـذي نفسـه في كتـاب "العلل" الصـغير[1]، ويظهر أنه خصه بذكر الآثار عن الصحابة والتابعين.

7ـ **"التاريخ"** (مفقود):

---

[1] (?) المطبوع في خاتمة الجامع (5/737) .

ذكره النديم[1]، وأبو سعد السمعاني[2]، والإسعردي[3].

ويرويه السمعاني من طريق: أبي الفتح محمد بن محمد بن عبدالله الخَوَرْنَقِيّ، عن أبي علي الوخشي إجازة، عن أبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه، عن الترمذي.

8ـ **"الزهد"** (مفقود):

ذكره الإسعردي[4]، والحافظ ابن حجر، وقال: لم يقع لنا[5].

9 ـ **"الأسماء والكنى"** (مفقود):

ذكره الإسعردي[6]، والحافظ ابن حجر[7].

وذُكِرت مصنفاتٌ لم أجد مستنداً صحيحاً لذكرها في مصنفات أبي عيسى الترمذي، ومن ذلك:

أولاً: **"التفسير":** ذكره صاحب "خلاصة التذهيب"، وعبارته في ترجمة الترمذي: ((أبو عيسى الترمذي، الحافظ الضرير، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب "الجامع"، و"التفسير"))[8].

وبالرجوع إلى أصله، وجدت الحافظ الذهبي يقول: ((أبو عيسى الترمذي، الحافظ الضرير، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب "الجامع"، وغيره من التصانيف))[9].

فالظاهر أنه تحرفت كلمة "غيره" إلى كلمة "تفسير"، على أحد النساخ، أو على مؤلف "الخلاصة".

ويدلُّ على أنه ليس للترمذي "تفسير" مفرد أمور:

1ـ أنه لم يذكر ذلك أحد العلماء المتقدمين القريبين من عصره، ولا أحد الحفاظ المتأخرين ذوي الاطلاع الواسع، كالذهبي، وابن حجر وغيرهما.

---

1 (?) في الفهرست (ص289).
2 (?) في المنتخب من معجم الشيوخ (3/1605).
3 (?) في فضائل الكتاب الجامع (ص38).
4 (?) في فضائل الكتاب الجامع (ص38).
5 (?) تهذيب التهذيب (3/669).
6 (?) في فضائل الكتاب الجامع (ص38).
7 (?) تهذيب التهذيب (3/669).
8 (?) خلاصة التذهيب (2/447).
9 (?) تذهيب التهذيب (3/ق80/أ).

2ـ أنه لم يذكر في كتب الفهارس والبرامج والأثبات التي تعتني بسوق الأسانيد إلى المصنفات.

3 ـ أنه لم يذكر الترمذي في الكتب المؤلفة في تراجم المفسرين، كـ "طبقات المفسرين" للسيوطي، و"طبقات المفسرين" لتلميذه الداودي، و"طبقات المفسرين" لأحمد بن محمد الأدنهوي، و"معجم المفسرين" لعادل نوهيض.

ثانياً: **"الرباعيات في الحديث":**

ذكره إسماعيل باشا في "هدية العارفين"[1]، والظاهر أنه يعني الأسانيد الرباعية في "جامع الترمذي"، وهذه قد علَّم عليها بعض المعتنين بـ "الجامع" في بعض نسخه[2]، وذكر محمد بن جعفر الكتاني أنها: مائة وسبعون حديثاً[3].

ولم أقف في المصادر المتقدمة على صحة نسبة هذا الكتاب للترمذي، والتصنيف في هذا النوع متأخر عن عصر الترمذي.

المبحث الثامن: وفاته:

بعد عمر ناهز فيه السبعين توفي الإمام أبو عيسى الترمذي، مخلِّفاً وراءه تصانيف مفيدة، وعلماً غزيراً ــ لم يزل علماء الحديث وغيرهم ينهلون منه، وينتفعون به، على مر الأيام والأعوام.

وقد ذكر الحافظ أبو عبدالله غنجار، وأبو العباس المستغفري، والحافظ يوسف بن أحمد البغدادي أن أبا عيسى الترمذي توفي بترمذ ليلة الاثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين[4].

ونصَّ على هذه السنة أيضاً ابن خَلِّكان، والذهبي، والصفدي، وابن كثير[5].

إلا أنَّ الخليلي والسمعاني خالفا في ذلك:

---

1 (?) 2/19.

2 (?) كـ نسخة "فيض الله" الآتي ذكرها عند ذكر النسخ التي وقفت عليها للجامع.

3 (?) الرسالة المستطرفة (ص98).

4 (?) فضائل الكتاب الجامع (ص40ـ41)، وتهذيب الكمال (26/252).

5 (?) انظر: وفيات الأعيان (4/407)، والإشارة في وفيات الأعيان (ص 138)، والبداية والنهاية (14/648ـ64)، والوافي بالوفيات (4/295) .

فقال الخليلي: مات بعد الثمانين ومائتين[1].

وخطّأ الحفاظ هذا القول من الخليلي، ورجحوا القـول السابق.

قـال العـراقي: قـول الخليلي قالـه على الظن، وليس بصحيح[2].

وقـال السـخاوي: قـول الخليلي ظن منـه؛ لأن النقـل بخلافه [3].

وقال السيوطي: قول الخليلي : بعد الثمانين ـ وَهَمٌ[4].

وأمـا السـمعاني فقـال: مـات بقريـة بُـوغ، في سـنة خمس وسبعين ومائتين[5].

وهو خطأ أيضاً؛ لكـثرة القـائلين بـالقول الأول، وتقـدم زمانهم.

---

[1] (?) الإرشاد (3/905).

[2] (?) انظر: شرح الألفية (3/256).

[3] (?) فتح المغيث (4/346).

[4] (?) انظر: تدريب الراوي (2/885).

[5] (?) الأنساب (2/362).

الفصل الثاني: جـامع الترمـذي ومكانتــه بين كتب الســنة، وبيــان منهجه فيه:

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.
المبحث الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع ومكانته عندهم.
المبحث الثالث: منهج الإمام الترمذي فيه وشرطه، وما أخذ عليه.
المبحث الرابع: رواة الكتاب عن الإمام الترمذي.
المبحث الخامس: نسخه الخطية.
المبحث السادس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

المبحث الأول: اسم الكتاب:

يُطلق على جامع أبي عيسى عدةُ أسماء:

1 ـ **"الجامع":**

وهو أشهرها وممن سماه بذلك: أبـو القاسم عبيدالله بن أحمـد الأزهـري[1]، والإدريسي[2]، والقاضـي عيـاض[3]، والإسـعردي[4]، والـذهبي[5]، وابن كثـير[6]، والحافـظ ابن حجر[7] ، والروداني[8] وغيرهم.

والجامع: هو الكتاب الذي يوجد فيه من الحديث جميـع الأنـواع المحتـاج إليهـا من العقائـد، والأحكـام، والرِّقـاق، والآداب،وما يتعلـق بالتفسـير، والتـاريخ، والسـير، والفتن، والمناقب، والمثالب وغير ذلك[9].

2 ـ **"الجامع الكبير":**

وهو أشهر عنوان رأيته مدوناً على النسخ المخطوطة التي برواية أبي الفتح الكَروخي[10].

وممن سماه به الوادي آشي[11]، وأبو الخير أحمد بن العلائي[12]، والمجاري[13]، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني من أسماء "الجامع"[14].

3ـ **"المسند الجامع":**

ممن سماه بذلك الإسعردي[15].

---

1 (?) كما في تاريخ بغداد (7/423).
2 (?) شروط الأئمة الستة (ص17)، وفضائل الكتاب الجامع (ص31).
3 (?) في الغنية (ص195).
4 (?) في فضائل الكتاب الجامع (ص30).
5 (?) سير أعلام النبلاء (13/270).
6 (?) في البداية والنهاية (14/647).
7 (?) في المعجم المفهرس (ص31).
8 (?) صلة الخلف (ص63).
9 (?) انظر: الرسالة المستطرفة (ص42).
10 (?) انظـر: ما سـيأتي في مطلب وصف النسخ الخطية الـتي وقفتُ عليها.
11 (?) في برنامجه (ص195).
12 (?) الأحاديث المستغربة (ق1/أ).
13 (?) في برنامجه (ص111).
14 (?) الرسالة المستطرفة (ص11).
15 (?) في فضائل الكتاب الجامع (ص38).

4 ، 5 ، 6ـ **"الصحيح"، "الجامع الصحيح"، "المسند الصحيح":**

وممن أطلق عليه اسم الصحيح: النديم[1]، والخطيب[2]، وابن الأثير[3]، وياقوت[4].

وأما "الجامع الصحيح" فسماه بذلك الحاكم[5]، والبرقاني[6].

وأما "المسند الصحيح" فسيأتي في ثناء العلماء على الجامع[7].

وقد انتقد أهل العلم إطلاق الصحيح على "جامع الترمذي"، وبقية السنن الأربعة:

قال ابن الصلاح: هذا تساهل؛ لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً، ونحو ذلك من أوصاف الضعيف[8].

وقال الحافظ العراقي في "ألفيته"[9]:

وَمَنْ عليها أَطْلَقَ الصَّحيحا فقد أَتَى تساهــلاً صَرِيحا

7 ـ **"السنن":**

وممن سماه به عبدالحق بن عطية[10]، والشوكاني[11]، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني في أسماء "الجامع"[12].

---

1 (?) في الفهرست (ص289).
2 (?) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص36).
3 (?) في جامع الأصول (1/193).
4 (?) في معجم البلدان (2/27).
5 (?) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص36).
6 (?) كما في تاريخ بغداد (5/69).
7 (?) لم أذكر مُسَمِّيه بذلك؛ لأن الاسم قد ورد في خبر مسـند، لم يظهر لي مَن مِن رجال الإسناد مُطْلِقُهُ.
8 (?) علوم الحديث لابن الصلاح (ص36ـ37).
9 (?) مع شرحها (1/104).
10 (?) في فهرسه (ص50).
11 (?) في إتحاف الأكابر (ص44).
12 (?) الرسالة المستطرفة (ص11).

ويُعنى بـ"السنن": الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيءٌ من الموقوف[13].

8 ـ **"الجامع الكبير المختصر في السنن المسندة":**

سماه بذلك القاسم بن يوسف التجيبي[2].

9ـ **"الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعرفةِ الصحيح والمعلول، وما عليه العمل":**

نص على هذا العنوان ابنُ خير الإشبيلي[3]، وهو مدوَّن على نسختين من نسخ الجامع[4].

وهذا العنوان شرح لمضمون كتاب أبي عيسى:

فإنه جامع لاحتوائه على جميع الكتب التي تتكون منها الجوامع ـ كما تقدم ـ.

وهو**"مختصر"** لقوله في آخر كتاب "العلل الصغير"[5]: ((وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار؛ لما رجونا فيه من المنفعة)).

وغالب مـا فيـه من المسـندات **"سنن عن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم"**، وأمـا الموقوفـات فقـد أفرد لها تصنيفاً خاصاً كما تقدم في مؤلفاته.

كما أوضح فيه **"الصحيح من المعلول"** بالنص على الحكم بصحة أحاديث الكتاب، أو حسنها، واعتناءه ـ رحمه الله تعالى ـ بذكر عللها، واختلاف الرواة فيها.

وبيَّن ما عليه العمل عند أهل العلم[6].

---

13 (?) الرسالة المستطرفة (ص32).

2 (?) في برنامجه (ص99)، وفي مستفاد الرحلة والاغـتراب (ص388)، وليس فيه كلمة "السنن".

3 (?) في فهرسته (ص117).

4(?) هما نسخة فيض الله ـ كما يأتي في وصف النسخ المخطوطة للجامع، ونسخة لفضيلة الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، نقل صورة من صـفحة عنوانها الشـيخ عبـدالفتاح أبو غـدة في كتابه "تحقيق اسـمي الصـحيحين واسم جامع الترمذي" (ص85).

5(?) في خاتمة الجامع (5/763).

6(?) وزاد بعض الباحثين أسماء لم يُرد مطلقوها أنها تسـمية للكتـاب: مثل "كتاب أبي عيسى"، و"مصنف أبي عيسى"، فليس هذا الصنيع تسمية، نعم

المبحث الثاني: ثناء العلماء على كتاب "الجامع"، ومكانته عندهم:

حلَّ كتـاب الجـامع في منزلـة عاليـة عنـد أهـل العلم، ونال حُظوة لديهم، فذكروا فيه من رائـق المـدح، وجميـل الوصف ما يُعلي من شأنه، ويدل على رفيع قدره عندهم:

فقد قـال الحافـظ أبـو سـعد عبـد الـرحمن بن محمـد الإدريسـي: صـنف الترمـذيُّ كتـاب "الجـامع" والتـواريخ و"العلل" تصنيف رجل عالم متقن[1].

وقـال الحافـظ أبـو الفضـل بن طـاهر: سـمعت أبـا إسماعيل عبد الله بن محمـد الأنصـاري، وجـرى بين يديـه ذكر أبي عيسى وكتابـه فقـال: كتابـه ــ عنـدي ــ أنفـع من كتاب البخاري ومسلم؛ لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحِّر العـالم، وكتـاب أبي عيسـى يَصِلُ إلى فائدتِهِ كلُّ أحد من الناس[2].

وقـال الحافـظ ابن عبـدالبر: ثلاثـة كتب مختصـرة في معناها، أُوثرها وأفضلها: مصنف أبي عيسـى الترمـذي في

لو قال: "الكتاب"، أو "المصنف" لأبي عيسى، لكان مسلماً.
وكـذلك "جـامع أبي عيسـى" ليس عنوانـاً جديـداً، بل هو كقـول القائـل: "صحيح البخاري"، و"الصحيح" للبخاري، فليسا عنوانين مختلفين، والإضافة هنا بمعنى اللام.
وقل نحو ذلك في: "الجامع الكبير في السنن"، و"الكتاب الجامع".

[1] (?) شروط الأئمة الستة (ص17)، وفضائل الكتاب الجامع (ص31).

[2] (?) شـروط الأئمة السـتة (ص16)، وانظـر : التقييد لابن نقطة (1/94)، وفضائل الكتاب الجامع (ص33).

السنن، و"الأحكام في القرآن" لابن بُكير[1]، و"مختصر ابن عبدالحكم[2]"[3].

وقال العلاَّمة أبو بكر بن العربي: اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، و"الموطأ" هو الأول والباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي، فما دونهما،... وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حَلاوةُ مَقْطَع، ونفاسةُ مَنـزَع، وعُذوبةُ مَشرَع[4].

وقال ابن الأثير: هذا كتاب "الصحيح" أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، وأقلها تَكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل[5].

وقال الإسعردي: اشتمل كتاب الترمذي على فقهِ الحديث وعِلَلِه، وبيانِ المجروحين من رجالِه، وتعديلِ نقَلَتِهِ، وهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد، والفضل والنقد، من العلماءِ والفقهاء، وحفَّاظِ الحديثِ النُّبهاء ـ على قَبولِها، والحكم بصحة أصولِها، وما ورد في أبوابِها وفصولِها[6].

---

[1](?) محمد بن أحمد بن عبدالله بن بُكير التميمي، البغـدادي، فقيه مـالكي، ولِي القضـاء، وهو من كبـار أصـحاب القاضي إسـماعيل بن إسـحاق، له مصنفات، منها كتاب "أحكام القرآن". تُوفي سنة 305هـ. تـرتيب المـدارك للقاضي عياض (5/16)، والديباج المذهب (ص243).
وكتابه "أحكام القرآن" في عداد المفقود ـ حسب اطلاعي ـ.

[2](?) عبدالله بن عبـدالحكم بن أعين، المصـري، فقيـه، من كبـار المالكية بمصر، توفي سنة 214هـ.
قال القاضي عياض: وقد اعتنى الناس بمختصـراته، ما لم يُعتنَ بكتـاب من كتب المـذهب، بعد "الموطـأ"، و"المدونـة" اهـ. انظـر: تـرتيب المـدارك (3/363)، والديباج المذهب (ص134)

[3](?) فهرست ابن خير (ص121) .

[4](?) عارضة الأحوذي (5/1ـ6) .

[5](?) جامع الأصول (1/193).

[6](?) انظر: فضائل الجامع (ص30)، وقوله : "وهو أحد الكتب الخمسة .." إلخ مقتبس من كلام الحافظ السِّلفي في "مقدمته لكتاب معـالم السـنن" المطبوعة في خاتمته (مع مختصر السنن للمنذري 8/141ـ142).

وقال الحافظ الذهبي: "جامعُهُ" قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه[1].

وقال الحافظ ابن كثير: كتاب "الجامع" أحد الكتب الستة، التي يَرجِعُ إليها العلماءُ في سائرالآفاق[2].

وورد خبرٌ عن أبي عيسى الترمذي يُثني فيه على كتابه:

رواه ابن نقطة، والقسطلاني قالا: أخبرنا أبو سعد ثابت بن مشرف البناء البغدادي، قال أخبرنا علي بن حمزة الموسوي إجازة، قال أخبرنا نجيب بن ميمون الواسطي الأصل الأديب الهروي، عن أبي علي منصور بن عبد الله بن خالد بن أحمد بن خالد بن حماد الذهلي، قال: قال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ: صنفتُ هذا الكتاب ـ يعني "المسند الصحيح" ـ فعرضتُهُ على علماء الحجاز فرضُوا به، وعرضتُهُ على علماء العراق فرضُوا به، وعرضتُهُ على علماء خراسان فرضُوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما كان في بيته نبي يتكلم[3].

وإسناد هذا القول ضعيف جداً؛ فإن منصور بن عبد الله الخالدي الذهلي متروك، وفي سنده أيضاً انقطاع؛ فإنه لم يُدرك الترمذي، فقد مات سنة اثنتين الأربعمائة، ولا يمكن أن يُدرك الترمذي، إلا إذا عاش أكثر من مائةٍ وثلاثين سنة، ولم يُذكر في ترجمته أنه عُمِّر[4].

ونظم بعض أهل العلم قصيدتين تُثنيان على كتاب الجامع:

أولاهما: لأبي العباس أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي الإقليشي، وهي طويلة، ومنها قوله:

كتابُ الترمذيِّ حكتْ أزهارُه زُهْرَ
رياضُ علمٍ النجومِ
به الآثار واضحةً بألقابٍ أُقيمتْ

---

[1] (?) سير أعلام النبلاء (13/276) .

[2] (?) البداية والنهاية (14/647) .

[3] (?) التقييد لابن نقطة (1/93ـ94)، وفضائل الكتاب الجامع (ص32).

[4] (?) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (13/84)، ولسان الميزان (7/62).

أُبِينتْ كالرســومِ
فأعلاهــا الصــحاح، نجوماً للخُصوص
وقد أنارت وللعمـومِ
ومن حسـنٍ يليها أو غريبٍ وقَد بان الصحيحُ من السقيمِ
فعللهُ أبــو عيسـى معالَمَـهُ لطلابِ مبيناً العلـــومِ
فطـــرَّزه بـــآراءٍ صحـــاحٍ تَخيَّرَها أولو النَّظرِ السليـمِ
من العلَمـــــــاءِ وأهـلِ الفضـلِ والفقهاءِ قدمـاً والنهجِ القويـمِ
فجــاء كتابــه عِلْقــاً نفيســاً تَنافَسُ فيه أربابُ الحلــومِ
ويقتبســون منـــه نفيسَ عِلْمٍ يُفيدُ نفوسَهم أسنى الرُّسـومِ
جزى الرحمن خـيراً بعد خيرٍ أبـا عيسـى على الفعل الكـريمِ
وألحقــه بصـالح من حــواه مـصنَّفُه من الجيـلِ العظيــمِ
وكــان ســميُّه فيــه شفيعــاً محمـدٌ المسمــى بالرحيـــمِ
صــلاة اللــه تورثــه عـــلاءً فإن لَـذكره أزكــى نسيــمِ

والأخرى: للحافظ قطب الدين القسطلاني، قال:

أحاديثُ الرسول جلا الهموم وبُرء المـرء من ألم الكلــومِ
وإن الترمـــذي لمن تصــدى لعلم الشـــرع مغن عن علـومِ
فلا تبغي بهـــا أبـــدا بديـــلا وعـــرف بالصـــحيح من السقيمِ
غدا خضرا نضيرا في المعـاني فأضـــحى روضـــه عطر الشميمِ
فمن جـرح وتعـديل، ومن علل ومن فقه

حــواه قــويمِ
ومن أثـــــــرٍ، ومن ذكـــر الكـــنى أسماءِ قــوم لِصَدٍ فهيـمِ
ومن نسـخٍ، ومشـتبه ومن فَـــــرْق، ومن الأسامـي جَمْع نهيمِ[1]
ومن قول الصـحاب، بحـــلَ، أو بتحـــريم وتابعيهم عميـــمِ
ومن نقـــــــل إلى ومن معـــنى بـــديعٍ الفقهاء يُعـزى مستقيــمِ
ومن طبقات أعصـار ومن حـــل لمنعقــد تقضتْ عقيـــمِ
وقسَّم ما روى حسنا غريبا فارتضــاه ذوو صحيحا الفهـومِ
ففـــاق مصـــنفاتِ وراق فكان كالعقـد الناس قِدْمـا النظيـمِ
وجاء كأنه بـــدْرٌ تلالا يُنير غياهبَ الجهل العظيـمِ
كتـاب الترمـذي غـدا يعطر نشره مرَّ كتابـاً النسيــمِ[2]

---

[1] (?) اختلفت المصادر في إيراد هذه الكلمة:
فوردت: في المطبـوع من فضـائل الكتـاب الجـامع، وختم جـامع الترمـذي للبصري: " بهيم".
وفي قوت المغتذي: " نهيم ".
وفي مقدمة تحفة الأحوذي: " فهيم" وهو بعيد لأنه يُؤدي إلى تكرار القافية في بيتين متجاورين.
وفي نموذج الأعمال الخيرية: " لهيم ".

[2] (?) انظـر: القصـيدتين في فضـائل الكتـاب الجـامع (ص53ـ55)، وختم جامع الترمـذي لعبدالله بن سـالم البصـري (ق3/ب ـق5/أ)، ومقدمة تحفة الأحوذي (1/358ـ360)، ونموذج الأعمال الخيرية (ص605ـ606).
وقصـيدة الأقليشي وحـدها في: البحر الـذي زخر للسـيوطي (3/1058ـ1061)، وبسـتان المحـدثين (ص165)، والحطة في ذكر الصـحاح السـتة (ص375).
ولم ينسب السيوطي، ولا البصري، ولا الدهلوي، ولا صديق حسن خان، ولا المباركفوري ـ قصـيدة الأقليشي إلى قائـل، فكـأنهم لم يقفـوا على كتـاب الإسعردي.
وقصيدة القسطلاني وحدها: في قوت المغتذي للسيوطي (ص7ـ8)،

فائدة: في ذكر ما تضمنه الجامع من العلوم:

حوى كتـاب أبي عيسـى على علـوم عديـدة، ومسـائل في علم الحديث مفيدة:

قال أبو بكر بن العربي: فيه أربعة عشر علماً فوائدَ[1]:

صنَّف ـ وذلك أقربُ إلى العمل ـ وأسند.

وصحح وأسقم[2].

وعدد الطرق.

وجرَّح وعدَّل.

وأسمى وأكنى.

ووصل وقطع.

وأوضح المعمول به والمتروك.

وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره.

وذكر اختلافَهم في تأويله.

وكل علمٍ من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نِصابه، فالقارئُ لا يزال في رياضٍ مونِقة، وعلومٍ متفقةٍ متَّسقة، وهذا نشرٌ[3] لا يضمه[4] إلا العلم الغزير، والتوفيق[5] الكثير، والفراغ (للتدبر والتدبير)[6][7].

وقال الحافظ أبو عبدالله ابن رُشيد ـ متعقباً على ابن العربي ـ: هذا الذي قاله القاضي أبو بكر ـ رحمه الله ـ في بعضه تداخل، مع أنه لم يستوفِ تعديدَ علومه، ولو

---

[1] (?) في برنامج التجيبي (ص104): "فرائد".

[2] (?) في المطبوع: "وأسلم"، والمثبت هو الموافق للسياق، وأقرب للرسم، وقد نقل العلامة قاسم بن يوسف التجيبي في برنامجه (ص104) كما أثبته.

[3] (?) في المطبوع : "شيءٌ"، والمثبت من المصدر السابق.

[4] (?) في المطبوع، والمصـدر السـابق: "لا يعمـه"، والمثبت هو الموافق للسياق.

والمقصـود أن هـذه العلـوم المتفرقـة، لا يُضَـمُّ شـتاتُها، ويُجمع متفرِّقُها إلا بعلم غزير، وتوفيق كبير ..إلخ.

[5] (?) كـذا في المطبـوع، وفي المصـدر السـابق: "التـوفر" وعلى كليهما المعنى مستقيم.

[6] (?) في المطبوع : "النذير والتدبير"، والمثبت من المصدر السابق.

[7] (?) عارضة الأحوذي (5/1ـ6) .

عدد ما في الكتاب من الفوائد ـ بهذا الاعتبار ـ لكانت علومه أكثر من أربعة عشر علماً:

فقد حسَّن.

واستغرب.

وبيَّن المتابعة والانفراد.

وزيادات الثقات.

وبيَّن المرفوع من الموقوف.

والمرسل من الموصول.

والمزيد في متصل الأسانيد.

ورواية الصحابة بعضهم عن بعض.

ورواية التابعين بعضهم عن بعض.

ورواية الصاحب عن التابع.

وعدَّد من روى ذلك الحديث من الصحابة.

ومن تثبُت صحبته ومن لم تثبت.

ورواية الأكابر عن الأصاغر إلى غير ذلك.

وقد تدخل رواية الصاحب عن التابع تحت هذا.

وتاريخ الرواة.

وأكثر هذه الأنواع قد صُنِّف في كل نوعٍ منها، والذي بيَّناه ما هو أهم للذكر.

والأجْرى على واضح الطريق أن يقال: إنه تضمن:

الحديث مصنفاً على الأبواب، وهو علم برأسه.

والفقهَ علمٌ ثان.

وعلل الأحاديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب، علم ثالث.

والأسماء والكنى علم رابع.

والتعديل والتجريح خامس.

ومن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ممن لم يدركه ممن أسند عنه ـ سادس.

وتعديد من روى ذلك الحديث ـ سابع.

هذه علومه الجُملية.

وأما التفصيلية فمتعددة، وبالجملة فمنفعتُه كبيرة، وفوائده كثيرة اهـ[1].

---

[1] (?) النفح الشذي (1/192ـ193).

وقال الحافظ أبو الفتح اليَعْمَري: ومما لم يذكراه أيضاً، ولا أحدُهما:

ما تضمنه من الشذوذ، وهو نوع ثامن.

ومن الموقوف، وهو تاسع.

ومن المدرج وهو عاشر[1].

وهذه الأنواع مما يكثر في فوائده التي تُستجاد منه، وتُستفاد عنه.

وأما ما يقلَّ فيه وجود من الوفيات، أو التنبيه على معرفة الطبقات، وما يجري مجرى ذلك، فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية[2].

فهذا ما يتعلق بالعلوم التي حواها جامع الترمذي، ولعل باحثاً يتصدى لدراسة هذه الأنواع من خلال "الجامع"، ويمثل لها، ويُبرز جهد أبي عيسى في توضيحها والدلالة عليها.

وأما ما يتعلق بمكانة "الجامع" بين كتب السنة:

فإنَّ أهل العلم جعلوا كتاب "الجامع" أحد الأصول الخمسة[3]، أو الستة[4] التي صرفوا هممهم إلى العناية بها ـ روايةً[5]، وتدريساً، وشرحاً[6]، وتصنيفاً للمؤلفات التي تخدم رجالها[7]، وأسانيدها[8].

قال المباركفوري: « يُفهم من رموز "التقريب"، و"تهذيب التهذيب"، و"الخلاصة"، و"تذكرة الحفاظ" ـ أن رتبة "جامع الترمذي" بعد "سنن أبي داود"، وقبل "سنن النسائي"، فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون « د ، ت ، س

---

[1] (?) يرد على الحافظ اليَعْمَري أن ابن رُشيد ذكر أن الجامع تضمن ذكر علل الحديث، والشذوذ والإدراج داخلان فيها.

[2] (?) المصدر السابق (1/193ـ194).

[3] (?) أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، إضافة إلى "جامع الترمذي".

[4] (?) أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، و"جامع الترمذي"، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

[5] (?) كما في كتب "الفهارس"، و"البرامج"، و"الأثبات".

[6] (?) سيأتي ذكر أهمها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[7] (?) يأتي ذكر بعض منها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[8] (?) ككتب "الأطراف".

))، مشيرين إلى "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"، و"سنن النسائي".

وقال السيوطي في كتابه "الجامع الصغير" في بيان رموزه "خ" للبخاري، و"م" لمسلم، و"ق" لهما، و"د" لأبي داود، و"ت" للترمذي، و"ن" للنسائي اهـ.

قال المناوي في شرحه "فيض القدير": صنيع المؤلف قاضٍ بأنَّ "جامع الترمذي" بين أبي داود، والنسائي في الرتبة))انتهى[1].

أما تقدم الصحيحين على "جامع" الترمذي، فأمر لا إشكال فيه، لتقدم مؤلفيهما، ومكانة كتابيهما، الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل.

وأما تقديم العلماء لـ"سنن لأبي داود"، على "جامع" أبي عيسى الترمذي لأمور:

1ـ تقدُّم وفاة أبي داود (ت275هـ) على الترمذي (ت 279هـ)، بل إن أبا عيسى ثبتت روايته عن أبي داود في "جامعه"[2].

2 ـ عناية أبي داود في "سننه" بأحاديث الأحكام عناية كبيرة، تفوق عناية الترمذي، وأحاديث الأحكام عليها مدار الفقه في الدين، بعد كتاب الله عز وجلَّ.

3 ـــ وجــود أحــاديث شــديدة الضــعف في "جــامع الترمـذي" حـتى إن بعضَ أهـل العلم حكم بوضـعها، بينمـا يقل ذلك عند أبي داود في "سننه" جداً.

المبحث الثـالث : منهج الإمـام الترمـذي فيـه وشرطه، وما أُخِذ عليه.

أـــ منهج الإمـــام الترمـــذي في "جامعـــه" وشرطه:

صنَّف الإمام أبو عيسى الترمذي كتابه "الجامع" ورتبـه على الأبواب، وجعله جامعاً مشتملاً على أحـاديث الأحكـام والعقائد، والآداب، والتفسير، والفضائل، والمناقب.

وجرت عادته في كتابه أن يسير على المنهج الآتي:

---

[1] (?) مقدمة تحفة الأحوذي (1/364)، وانظر: فيض القدير (1/25).

[2] (?) انظر: (2/330 بعد الحديث466)، و(3/98 بعد الحديث719).

أنـه يُعنـون لكتب الجـامع بقولـه "أبـواب الطهـارة"، و "أبواب الصلاة" ونحو ذلك.

ثم يترجم كل باب على حدة، بحسـب معـاني وأحكـام الأحاديث التي يـذكرها في البـاب، وكثـيراً مـا يُعنـون بنص حديث يورده في ذلك الباب.

ويورد أحاديث البـاب بأسـانيده، مراعيـاً الاختصـار في عدد الأحاديث الـتي يـذكرها في البـاب، فقـد لا يكـون في الباب إلا الحديث، أو الحديثان، فيكثر عنده لذلك التبـويب، الذي يفيد في تجلية فقه الحديث.

وبعد ذكره لحديث الباب، يُشير إلى ما ورد في البــاب من أحاديث لها تعلقٌ بترجمة البـاب، سـواء كـانت شـواهد للفظ الحديث، أو معناه، أو نحو ذلك.

ثم يحكم على حديث الباب بما يراه لائقاً بحالـه ــ من صحة، أو حسـن، أو غرابـة، أو بأحـد الأحكـام المركبـة من هذه المصطلحات، أو بعضها.

ويُبيِّن الإمام الترمذي ـ عند حكمـه على الحـديث، في الغالب ــ جـانب التفـرد في روايـة الحـديث المـذكور في الباب، ونوع تفرده، ومن تفرد به من الرواة.

كما يعتني ببيان علل الأحـاديث إن وُجـدت فيهـا علـة، فيُفيض حينـاً في بيــان وجــه التعليــل، ويختصــر أحيانــاً، مقتصراً على الإشارة إليها دون تفصيل.

ويذكر بعد حكمه على الحديث مذاهب أهــل العلم من الصـحابة، والتـابعين ومن بعـدهم من الأئمـة، وآرائهم في مسائل الباب ـ على وجـه مختصـر ــ جامعـاً في ذلـك بين الفقه والحديث، والرأي والأثر.

ومنهجية الإمـام الترمـذي تبـدو جليـة من خلال سـيره المطرد على هذا النهج المذكور، ومن خلال ما سطره في كتاب "العلل الصـغير" من قضـايا تتعلـق بجامعـه، فلـذلك ذكرت سـابقاً أن كتـاب "العلـل الصـغير" يصـلح أن يكـون مقدمة لكتاب "الجامع"؛ لاحتوائه على غالب ما يُذكر عادة في المقدمات من: بيان السـبب الـداعي لتـأليف الكتـاب، وذكر موارد المصنف فيه، وشـرحٍ لأهم مصـطلحاته، الـتي رأى حاجتها إلى التوضيح.

ولعل الإمام الترمذي لم يجعل كتاب "العلل" في مقدمة "الجامع" تحاشياً لأن يتقدم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء غير أحاديثه.

وقسَّم الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني (ت507هـ) أحاديث الجامع إلى أربعة أقسام فقال: « وأما أبو عيسى ـ رحمه الله ـ فكتابه وحده على أربعة أقسام:

1ـ قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

2ـ وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيَّنا.

3ـ وقسم أخرجه للضديَّة، وأبان علته، ولم يُغْفِلْه.

4ـ وقسم رابع أبان عنه؛ فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء، وهذا شرط واسع؛ فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عاملٌ ـ أخرجه، سواء إن صح على طريقه، أو لم يصح طريقه.

وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه»[1].

وقال الحافظ أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت584هـ): «اعلم أن لهؤلاء الأئمة ـ يعني البخاري ومسلماً وأبا داود الترمذي والنسائي ـ مذهبا في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليه على سبيل الإيجاز:

وذلك أن مذهب من يُخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت، يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول، لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات.

وهذا باب فيه غموض، وطريقة معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم ولنوضح ذلك بمثال وهو:

---

[1] (?) شروط الأئمة الستة (ص13).

أن تعلم مثلا أن أصحاب الزهري على طبقـات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوتٌ:

فمن كان الطبقة الأولى فهو الغايـة في الصـحة، وهـو غاية مقصد البخاري.

والطبقة الثانية: شـاركت الأولى في العدالـة، غـير أن الأُولى جمعت بين الحفظ والإتقـان، وبين طـول الملازمـة للزهري، حتى كان فيهم من يزاملـه في السـفر، ويلازمـه في الحضــر، والطبقــة الثانية لم تلازم الزهــري إلا مــدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم.

والطبقــة الثالثـة: جماعـة لزمـوا الزهـري، مثـل أهـل الطبقــة الأولى، غـير أنهم لم يسـلموا عن غوائـل الجـرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثــة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يصــاحبوا الزهــري كثــيراً، وهم **شــرط أبي عيسى**.

وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحـديث إذا كـان ضـعيفاً، أو مطلعـه من حـديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبيِّن ضعفه، وينبه عليـه، فيصـير الحــديث عنــده من بــاب الشــواهد والمتابعــات، ويكــون اعتماده على ما صح عند الجماعة.

وعلى الجملـة فكتابـه مشـتمل على هـذا الفن، فلهـذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود.

والطبقـة الخامسـة: نفـر من الضـعفاء والمجهـولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبـواب أن يخـرج حـديثهم، إلا على سـبيل الاعتبـار والاستشـهاد عنـد أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا))[1].

فيرى الحافـظ أبـو بكـر الحـازمي أن كتـاب "الجـامع" للإمام الترمـذي قـد خُـرِّجَ فيـه لجميـع الطبقـات الخمس: طبقــةٍ من اجتمـع فيهم الحفـظ والإتقــان مـع الملازمــة، وطبقـةٍ من كـانوا أهـل حفـظ وإتقـان فقـط دون ملازمـة

---

[1] (?) شروط الأئمة الخمسة (ص43ـ44).

وممارسة كأهل الطبقة الأولى، وطبقةٍ من اتصفوا بالملازمة إلا أنهم لم يسلموا من القدح فيهم، أو في بعض مروياتهم، وطبقةٍ نحوهم إلا أنهم قليلو الممارسة لحديث من يروون عنه.، وطبقةِ المجهولين والهلكى الذين لا يجوز إخراج حديثهم إلى على سبيل الاعتبار.

وامتاز الإمام الترمذي عن أبي داود، والنسائي ببيانه حال الأحاديث الضعيفة، والواهية، وأنه لا يسكت عنها.

ب ـ ما أُخذ عليه:

أكثر من رأيته من الحفاظ اعتناءً ببيان منهج الإمام الترمذي من حيث التساهل، أو التشدد ـ الحافظ أبو عبدالله الذهبي، فإنه تصدى لتقويم "الجامع"، ومنهج الإمام الترمذي في مواضع من كتبه المختلفة:

فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: ((في "الجامع" علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل))[1].

وقال أيضاً: ((جامعه" قاضٍ له بإمامتِه، وحفظِه، وفِقْهِهِ، ولكن يَتَرَخَّصَ في قبولِ الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَخْوٌ))[2].

وقال في موضع آخر: ((ما في جامعه من الثلاثيات سوى حديثٍ واحد، وإسناده ضعيف.

وكتابه من الأصول الستة التي عليها العقد والحل، وفي كتابه ما صح إسناده، وما صلُح، وما ضعف ولم يُترك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها.

وقد قال ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمِل به بعض الفقهاء.

قلتُ: يعني في الحلال والحرام، أمَّا في سوى ذلك، ففيه نظر وتفصيل))[3].

---

1 (?) سير أعلام النبلاء (13/274).

2 (?) سير أعلام النبلاء (13/276).

3 (?) تاريخ الإسلام (وفيات 271ـ280) (ص462) .

وقال في ترجمة "كثير بن عبدالله المزني": ((وأما الترمذي فروى من حديثه: "الصلح جائز بين المسلمين"[1] وصححه؛ فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي))[2].

وقال في ترجمة "محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمْداني" وذكر له حديث "من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي.."[3] قال: ((حسَّنه الترمذي، فلم يُحْسِن))[4].

وقال بعد ذكره لحديث آخر ضعيف: ((حسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثةٍ فيه، فلا يُغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضِعاف))[5].

وقال أيضاً: ((انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي؛ لإخراجه حديث المصلوب[6] والكلبي[7]))[8].

وانتقاد الحافظ الذهبي للإمام أبي عيسى يعود إلى الأمور التالية:

---

[1](?) أخرجه الترمذي (كتاب الأحكام، باب ما ذُكر عن رسول الله صلى الله عليه سلم في الصلح بين الناس3/634 :1352)، وابن ماجه (كتاب الأحكام ، باب الصلح 2/788 :2353).
وانظر تخريجه والكلام عليه في: نصب الراية (4/112).

[2] (?) ميزان الاعتدال (3/407).

[3] (?) يأتي تخريجه برقم (303).

[4] (?) ميزان الاعتدال (3/515).

[5] (?) ميزان الاعتدال (4/416).

[6](?) محمد بن سعيد المصلوب كذَّاب هالك، قتله أبو جعفر المنصور في الزندقة. انظر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال لعبدالله بن الإمام أحمد (2/380)، وميزان الاعتدال (3/561)
أخرجه له أبو عيسى حديثاً واحداً (3549) وقال: هذا حيث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، من قِبل إسناده، قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي، هو محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد تُرِك حديثه.

[7](?) هو محمد بن السائب الكلبي، النسَّابة الأخباري، متهم بالكذب، مات سنة 146هـ. انظر: ميزان الاعتدال (3/556)، وتقريب التهذيب (الترجمة 5901).
أخرجه له أبو عيسى حديثاً واحداً (3059)، وقال: هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح...ومحمد بن السائب الكلبي يُكنى أبا النضر، وقد تركه أهل الحديث.

[8] (?) نقله السيوطي في "تدريب الراوي" (1/87).

1 ـ أن منهجه في تضعيف الرواة فيه ليونة ورخاوة.
2 ـ تصحيحه لأحاديث من رواية قوم ضعفاء.
3ـ تحسينه لأحاديث ضعاف.
4ـ روايته عن قوم متهمين أو وضاعين، أحاديث واهية أو موضوعة.

وأما الأمر الأول:

فالناظر في عبارات الإمام الترمذي في نقده للرواة ـ يجد أنها ألين من عبارات كثير من النقاد، وأنه يُراعي أن ينسب القول في الراوي وتضعيفه إلى غيره، ومن ذلك قوله: "ليس عندهم بالقوي"[1]، أو"ليس عندهم بالحافظ"[2]، أو"تكلم فيه فلان"[3]، أو "فيه مقال"[4]، أو "يُضعَّف في الحديث"[5]، أو "يُضعَّف"[6].

وربما اشتدت عبارته قليلا، فقال: "منكر الحديث"[7]، "ذاهب الحديث"[8]، أو "تركه فلان"[9]، أو "ضعيف الحديث جداً"[10].

ويُلاحظ أنه أقرب إلى الاعتدال في أحكامه على الرواة، إلا أنه قد يتساهل في بعضهم، كحكمه على "عبدالرحمن بن أبي الزناد" بأنه: ثقة[11]. وهو متكلم فيه[12].

وقوله عن "حفص بن سليمان": يُضعف في الحديث[13]. وهو متروك[14].

وأما الأمر الثاني:

---

1 (?) انظر الجامع: الأحاديث663، 2906.
2 (?) انظر الجامع: الحديث 1775.
3 (?) انظر الجامع: الأحاديث 646، 2911، 3717.
4 (?) انظر الجامع: الحديث 2906.
5 (?) انظر الجامع: الحديث 726، 2648.
6 (?) انظر الجامع: الحديث 3665.
7 (?) انظر الجامع: الحديث 50، 2666.
8 (?) انظر الجامع: الحديث 509، 1726.
9 (?) انظر الجامع: الحديث 206، 2109.
10 (?) انظر الجامع: الحديث 3709.
11 (?) انظر الجامع: بعد الحديث1755.
12 (?) انظر ترجمته عند الحديث (4).
13 (?) انظر الجامع: بعد الحديث 2905.

وهو تصحيحه لأحاديث بعض الضعفاء فربما وقع منه ذلك، كتصحيحه حديث كثير بن عبدالله المتقدم قريباً في كلام الحافظ الذهبي. وتصحيحه لعدد من أحاديث علي بن زيد بن جُدعان، وعاصم بن عُبيدالله مع ضعفهما[1].

ومع هذا فقد يقال: الإمام الترمذي إمامٌ ناقدٌ له نظره واجتهاده، فهو يقوي حال هؤلاء لأمر لاحظه في حديثهم.

وأما الأمر الثالث:

وهو تحسينه لأحاديث من رواية قوم ضعفاء.

فهذا كما يأتي تفصيله ــ إن شاء الله تعالى ــ في الفصل الثالث، لا تعقب على الإمام الترمذي فيه، فإنه لم يشترط في الحسن ثقةَ رجاله، أو سلامتَهم من الجرح، بل إذا توافرت في الحديث الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن ـ كما سيأتي ـ فإنه يُحسِّن الحديث، وإن كان رواته ضعفاء.

وأما الأمر الرابع:

وهو روايته عن قوم متهمين، أو وضاعين ــ أحاديث واهية:

فلا شك أن إخراج الإمام الترمذي للمصلوب، والكلبي كان الأولى خلافُه، إلا أنه يسقط عنه جانب كبير من العتب لبيانه حالَهما، وتضعيفِه لحديثهما.

قال الحافظ ابن رجب: « الغرائب التي خرَّجها (أي الترمذي) فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يُبيِّن غالباً، ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرَّج عن متهم بالكذب، متفقٍ على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد.

إلا أنه قد يُخرِّج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

---

[14] (?) انظر ترجمته في: الكامل لابن عدي (2/788)، وتهذيب التهذيب (1/450).

[1] (?)مما صححه لابن جُدعان: الأحاديث 109، 545، 1146، 2191، 2698، 2829، 316، 3615، 3753، 3902.

ومما صححه لعاصم بن عبيدالله: الأحاديث 989، 1113، 1514، 2135، 3562.

نعم قـد يُخـرِّج عن سـيء الحفـظ، وعمَّن غلب على حديثه الوهم، ويبيِّن ذلك غالباً، ولا يسكت عنه)) [1].

وهـذه مـيزة لكتـاب "الجـامع" للإمـام الترمـذي، وهي بيانه لحال الأحاديث التي في كتابـه، وعـدم سـكوته عنهـا، بخلاف كثير ممن جمع السنن، واقتصر على ذكـر الأسـانيد كنوع من البيان.

وهذا إن كان في الأعصار المتقدمة كافياً عند كثير من أهل العلم، فإنه في الأعصار المتأخرة قد أصبحت الحاجـة إلى صنيع أبي عيسى أكبر، وصارت طريقته أنفع وأفود.

وأما الحكم العام بتساهل الإمام الترمذي، أو تشـدده، أو اعتداله في أحكامـه على الأحـاديث والـرواة ــ فيحتـاج إلى دراسة خاصة مستوعبة، فلا يكفي مجرد ضـرب بعض الأمثلة لاستخراج نتيجة عامـة على منهج الإمـام، بـل لابـد من تتبع وسبْر، لجميـع الجـوانب الـتي توضـح منهجـه، في التساهل والتشدد.

ولا شــك أن الحافــظ الــذهبي من أهــل الاســتقراء والتتبع، إلا أننا نحتاج إلى زيادة اطمئنان إلى هـذه النتيجـة التي توصل إليها.

ومن خلال العمـل في هـذا البحث وجـدت أن غـالب أحكام الإمام الترمذي على الأحاديث أقـرب إلى التوسـط والاعتدال، منها إلى التساهل.

ووجدت أن تساهله في تحسين بعض الأحاديث، يُقابله تشدده في تضعيف أحاديث في الصحيحين أو أحدهما.

فليس وصــفه بالتســاهل من أجــل تحســينه تلــك الأحـاديث، أولى من وصـفه بالتشـدد من أجـل تضـعيفه الأحاديث الأخرى، والله تعالى أعلم[2].

المبحث الرابــع : رواة الجــامع عن الإمــام الترمذي:

---

[1] (?) شرح العلل (1/395ـ397).

[2] (**?**) انظر المبحث الآتي: في بيـان مـراد الإمـام الترمـذي بقوله "حسن غريب"، من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها بذلك.
نقله السيوطي في "تدريب الراوي" (1/87).

كتاب أثنى عليه أهل العلم، واحتوى على هذا العلم الغزير المفيد، وصنَّفه إمام في مكانة الإمام أبي عيسى الترمذي، لا عجب أن يحرص الرواة على سماعه من مؤلفه، ويكثر عددهم عنه، وقد بلغ من وقفتُ على روايتهم لـ "الجامع" عن مصنفه ثمانية رواة، وهم:

1 ــ محمد بن أحمد بن محبوب بن فُضيل المَحْبُوبي، المروزي:

حلاَّه الذهبي بوصفه بـ: الإمام المحدث مفيد مرو.

وقال أبو بكر محمد بن منصور السمعاني: كان مزكِّي مَرْوَ ومعدِّلَها، ومحدث أهلها في عصره، ومقدَّمَ أصحاب الحديث في الثروة والرئاسة، وكانت الرحلة إليه في الحديث... كان سماعه بترمذ سنة خمس وستين ومائتين، رحل إلى أبي عيسى، وسماعاته صحيحةٌ مضبوطة بخط خاله أبي بكر الأحول.

وقال ابن نقطة: حدث عنه الحافظ أبو عبدالله بن منده الاصبهاني، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري، والجرَّاحي وأثنَوْا عليه خيراً.

وثَّقَهُ أبو عبدالله الحاكم، وقال: سماعه صحيح.

وُلِد سنة تسعٍ وأربعين ومائتين، وتوفي في شهر رمضان سنة ستٍ وأربعين وثلاثمائة[1].

ويَروي عنه "الجامع" ثلاثة من أصحابه:

الأول: أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله الجرَّاحي، المروزي.

قال أبو سعد السمعاني: شيخ، ثقة، صالح، راوية كتاب أبي عيسى الترمذي عن صاحبه أبي العباس المحبوبي.

وإسناد الجرَّاحي إلى الترمذي اشتهر بعلوه:

ولذلك قال المُؤْتَمَن بن أحمد الساجي: روى الحسين بن أحمد الصفار أبو عبدالله، عن أبي علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، عن أبي عيسى الترمذي هذا

---

[1](?) انظر ترجمته في : الأنساب للسمعاني (12/112)، والتقييد لابن نقطة (1/30)، وسير أعلام النبلاء (15/537) .

الكتاب، وسمعه منه القاضي أبو منصور محمـد بن محمـد الأزدي، ونظراؤه.

فسمعت القاضي أبا عامر الأزدي يقول: سمعت جدي أبا منصور القاضي يقول: اسمعوا فقد سمعنا هذا الكتـاب منذ سنين، وأنتم تسـاوونا فيـه الآن ــ يعـني سـماعهم من الجرَّاحي.

وُلِـد الجـرَّاحي سـنة إحـدى وثلاثين وثلاثمائـة، وتـوفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[1].

وآخر من روى "الجامع" عاليا عنه ـ أبـو سـعيد محمـد بن علي بن أبي صالح الدباس، البغوي[2].

الثاني: أبو علي الحسن بن محمد بن أحمد بن شعبة المروزي، السِّنْجِي[3].

سـكن بغـداد وحـدث بهـا عن أبي العبـاس محمـد بن أحمد المحبوبي كتاب "الجامع" عن أبي عيسى الترمذي.

قال الخطيب البغدادي: وقال لي أبو القاسم الأزهري: سمعتُ من هذا الشيخ بعض كتاب "الجامع" لأبي عيسـى، وكان شيخاً فَهِماً، ثقةً، له هَيبةٌ.

توفي ليلة الأربعاء، النصف من ذي الحجة، سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة[4].

الثـالث: أبـو إبـراهيم إسـماعيل بن يَنَـال المـروزي، مولى محمد بن أحمد المحبوبي.

قال الحافظ أبو بكر محمد بن منصور السمعاني: كان ثقةً عالماً، أدركتُ بحمد الله نفراً من أصحابه.

وقال الحافـظ الـذهبي: هـو خاتمـةُ من سـمِع من ابن محبوب.

---

[1](?) انظر ترجمته في: الأنساب للسـمعاني (3/229)، والتقييد لابن نقطة (2/103)، وسير أعلام النبلاء (17/257) .

[2](?) سير أعلام النبلاء (19/5) .

[3](?) السِّنْجي: نسبةً إلى سِـنْج ــ بكسر السـين المهملـة، وسـكون النـون، وفي آخرها جيم ـ وهي قرية كبيرة من قرى مرو، على سبعة فراسخ منها. الأنساب للسمعاني (7/263)

[4](?) انظر ترجمته في: تـاريخ بغـداد (7/423)، والأنسـاب للسـمعاني (7/266) .

وُلد سنة أربع وثلاثين وثلاث مائة، وتوفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة[1].

2 ــ أبو سعيد الهيثم بن كُليب بن سُريج الشاشي، صاحب "المسند":

وصفه الحافظ الذهبي بـ: الحافظ، المحدث، الثقة، محدث ما وراء النهر، ومؤلف "المسند الكبير".

روى عنه أبو عبدالله بن منده، وارتحل إليه من بخارى، وعلي بن أحمد الخزاعي، ومنصور بن نصر الكاغدي، وآخرون.

توفي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة[2].

ويَروي عنه "الجامع":

أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد الخُزَاعي، المعروف بابن المَرَاغي.

قال السمعاني: ثقةٌ، مكثِرٌ من الحديث.

وُلِدَ ببلخ سنة عشرين وثلاثمائة، وتوفي سنة إحدى عشرة وأربعمائة[3].

3 ــ أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، الهروي:

ذكره الحافظ الذهبي في المتوفين سنة أربعٍ وعشرين وثلاثمائة، وقال: سمع عثمان بنَ سعيد الدارمي، وغيرَه، وعنه أبو عبدالله بن أبي ذُهْل[4].

---

[1](?) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة (1/244)، وسير أعلام النبلاء (17/376).

[2](?) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة (2/298)، وتذكرة الحفاظ (3/848).

[3](?) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (12/173)، والتقييد لابن نقطة (2/188).

[4](?) تاريخ الإسلام (وفيات 321ـ330هـ) (ص163).

وأبو عبدالله بن أبي ذُهْل: هو محمد بن محمد بن العبَّاس العُصْمي، الضبي الهروي، حافظ كبير، توفي سنة 379 هـ. تاريخ بغداد (3/119)، وتذكرة الحفاظ (3/1006).

ووقفتُ على ثلاثة من الرواة عنه غير ابن أبي ذُهْل، وهم: الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي[1]، ومحمد بن إبراهيم بن عُبيس، والحسين بن أحمد بن الشمَّاخ[2].

وتقدم قول المؤتمن بن أحمد الساجي: روى الحسين بن أحمد الصفار أبو عبدالله[3]، عن أبي علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، عن أبي عيسى الترمذي هذا الكتاب، وسمعه منه القاضي أبو منصور محمد بن محمد الأزدي، ونظراؤه.

4 ـــ أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي:

ذكر ابن طاهر المقدسي[4]، وابن الجوزي[5]، والحافظ ابن حجر[6] أنه يُلقب دنكانة.

وقال ابن الجوزي: يروي عن صالح بن عبدالله الترمذي.

ويروي ابن خير من طريقه كتاب "الجامع"[7].

كما يروي الحافظ ابن حجر كتاب "العلل الكبير" من جهته[8].

ويروي "الجامع" عنه:

أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصيدلاني، ويقال أيضاً: العطَّار، المكِّي.

---

[1] (?) روايته عنه في المحدث الفاصل (ص274) .

[2] (?) روايتهما عنه في "جزء فيه منتقى من ذم الكلام" (ص24) .

[3] (?) هو ابن الشماخ الآنف الذكر، وهو حافظ متكلمٌ فيه، توفي سنة 372 هـ. انظر: تاريخ بغداد (8/8)، ولسان الميزان (2/483).

[4] (?) معرفة الألقاب (ق15/أ) .

[5] (?) كشف النقاب (1/196)، وتحرف اسمه إلى "محرر"، وهو على الصواب في مخطوطه (ق16/ب).

[6] (?) نزهة الألباب (1/267) .

[7] (?) فهرست ابن خير (ص121).

[8] (?) المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (ص159) وجاء اسمه في المطبوع هكذا: "أبو ذر محمد بن أحمد إبراهيم بن محمد الترمذي" وهو خطأ، وقد ضرب ناسخ النسخة التي اعتمدت في التحقيق على كلمة "أحمد"، إلا أن المحقق لم يتنبَّه لذلك. انظر: نسخة دار الكتب المصرية (ق66/أ).
وجاء على الصواب دون إشكال في نسخة (برلين) (ق82/أ).

سمِع من العقيلي كتاب "الضعفاء".

روى عنه الحكم بن المنذر البلوطي، وأحمد بن محمـد العـتيقي، ومحمـد بن أحمـد بن نـوح الأصـبهاني، وعليٌّ الورَّاق.

وصفه الحافظ الذهبي بـ "مسند مكة".

وتوفي بمكة سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة[1].

5 ــ أبـو محمـد الحسـن بن إبـراهيم بن يزيـد الأسلمي، القطان، الفارسي، نزيل نيسابور.

أسند روايتـه لـ "الجـامع" عن أبي عيسـى ــ ابنُ خـير الإشبيلي[2].

قال الحاكم: شـيخٌ صـالح، ثقـة في الحـديث، فَهِمٌ في الرواية، ورد نيسابور سنة أربعين وثلاثمائة، وكتبنا عنه في خان الفرس، وأكثرنا الاختلاف إليـه، وتـوفي بنيسـابور في ذي الحجة من سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاثمائة[3].

6 ــ أبـو حامـد أحمـد بن عبداللـه المـروزي، التاجر:

لم أقف على ترجمة له، ويروي "الجـامع" من طريقـه ابن عطية[4]، وابن خير[5].

والراوي عنه:

أبو زيـد محمـد بن أحمـد بن عبداللـه المـروزي، راوي "صحيح البخاري" عن الفِربري، وهو أجل من رواه عنه.

قال الحـاكم: كـان أحفـظ النـاس لمـذهب الشـافعي، وأحسنَهم نظراً، وأزهـدَهم في الـدنيا، قَـدِمَ نيسـابور غـير مرة، وحدَّث.

توفي في رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة[6].

---

[1] (?) انظر: تاريخ الإسلام (وفيات380ـ400) (ص178)، تـذكرة الحفـاظ (3/1020) والعقد الثمين (7/48).

[2] (?) فهرست ابن خير (ص121).

[3] (?) الأنساب للسمعاني (10/452) .

[4] (?) في فهرسه (ص94) .

[5] (?) في الفهرست (ص120ـ121) .

[6] (?) تاريخ بغداد (1/314)، والتقييد لابن نقطة (1/35).

7ـــ أبـــو الحســـن علي بن عمـــر بن التقي السمرقندي، الوَذاري[7]:

قـال ابن نُقطـة: روى "جـامع الترمـذي" عن مصـنِّفِه، حدَّث عنه أبو علي حسن بن الحسين الطَّبَسي[2].

وقال السمعاني: روى عنه ابنه أبو بكر محمد بن علي بن عمر الوذاري المـؤدِّب، وأبـو بكـر أحمـد بن محمـد بن شاهين الفارسي وغيرهما[3].

8 ـ نصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيرَكَثي[4].

قـال المسـتغفري في تـاريخ "نسـف": روى عن أبي عيسى الترمذي "الجامع"، شيخ ثقة، سـمع منـه أبـو يعلى عبدالمؤمن بن خلف "الجامع"، وأهلُ البلد[5].

9 ـ أبو جعفر محمد بن جماهر[6].

يروي من طريقه عطية بن سـعيد الأندلسي[7] (ت:407هـ) ـ جامع الترمذي، عن أبي جعفر ابن الحكم الحجـبي، عن أبي جعفر بن جماهر، عن أبي عيسى.

قال ابن الأَبَّار: وهو إسناد غريب، غير معروف[8].

وأهم طـريقين يُـروَى بهمـا "الجـامع" في الأعصار المتأخرة:

أولهما عند المشارقة :

---

[7] (?) أفـدت ترجمته من صـاحب كتـاب "الإمـام الترمـذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن" (ص12).

و "الوَذاري" ــ بفتح الـواو، والـذال المعجمة وفي آخرها راء، وقيـل: بكسر الـــواو ـــ: قرية كبيروبها حصن وجـــامع ومنـــارة على أربعة فراسخ من سمرقند. الأنساب (13/294)

[2] (?) تكملة الإكمال (1/463).

[3] (?) الأنساب (13/296).

[4](?) نسـبةً إلى "شِـيْرَكَث" ـــ بكسر الشـين المعجمـة، وسـكون اليـاء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الراء، والكاف، وفي آخرها الثاء المثلثة ـ وهي قرية من قُرى نسف. انظر: الأنساب (8/23)

[5](?) التقييد (2/378).

[6](?) لم أقف على ترجمته.

[7](?) انظر: ترجمته في الصلة لابن بشكوال (2/423).

[8](?) التكملة (4/6)، وانظـر : "جـامع الترمـذي في الدراسـات المغربية ــ رواية ودراية ـ" (ص44).

طريق الشيخ المسند الثقة أبي الفتح عبدالملك بن أبي القاسم عبدالله الكَروخي، ثم الهروي[1] (ت548هـ):

قال: أخبرنا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزدي[2] رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة.

وأخبرنا الشيخ الفقيه أبو نصر عبدالعزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم التِّرْياقي[3]، والشيخ أبو بكر أحمد بن عبدالصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الغُورَجي التاجر[4]، قراءةً عليهما وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.

قالوا: أخبرنا أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله بن أبي الجرَّاح الجرَّاحي المروزي، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فُضيل المحبوبي المروزي،

---

[1](?) قال السمعاني ــ في وصف الكَروخي ــ: هو شيخٌ صالح، سديد السيرة، كثير الخير والعبادة... سمعتُ منه ببغداد، وقرأتُ عليه جميع "الجامع" لأبي عيسى الترمذي.
وقال ابن نقطة: انتقل في آخر عمره إلى مكة، فكان يكتب النسخ من "جامع أبي عيسى" فيأكل من ذلك ويكتسي، وُلِد سنة 462هـ، وتوفي سنة 548هـ.
والكَروخي ــ بفتح الكاف، وضم الراء، وفي آخرها الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى كَروخ، وهي بلدة بنواحي هراة، على عشرة فراسخ منها.
انظر: الأنساب (11/91ـ92)، والتقييد (2/116)

[2](?) من ولد المهلب بن أبي صُفرة.
كان زاهداً، صالحاً، وكانت الرحلة إليه من الأقطار لسماع الأسانيد العالية، ولد سنة 400هـ، وتوفي سنة 487 هـ، بهراة.
انظر: التقييد لابن نقطة (2/243)

[3](?) ثقة، مكثر، له حظ وافر من الأدب، ولد سنة 389هـ، وتوفي سنة 483 هـ.
والتِّرْياقي: نسبة إلى تِرياق ـ بكسر التاء المثناة من فوق، وسكون الراء ــ وهي قرية من قرى هراة.
انظر: الأنساب (3/47)، والتقييد لابن نقطة (2/126)

[4](?) شيخ، ثقة، صدوق توفي سنة 481 هـ.
والغُورَجي: نسبة إلى غُورَج ـ بضم الغين، وسكون الواو، وفتح الراء ـ وهي قرية من قرى هراة أيضاً.
انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (2/182)، والتقييد لابن نقطة (2/126)

أخبرنا الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي.

ولم يسمع الكَروخي من التِّرياقي من أول "مناقب ابن عباس" إلى آخر الكتاب لعدم سماع التريـاقي لـه من الجرَّاحي، فسمعه الكَروخي من أبي المظفر عبيدالله بن علي بن ياسين الدهان[1].

ومن طريق الكَروخي ـــ يروي " الجامعَ" ـــ ابن رُشيد[2]، والتجيبي[3]، والوادي آشي[4]،والحافظ ابن حجر[5]، والروداني[6]، وزكريا الأنصاري[7]، وصالح بن محمد الفلاني[8].

وقدَّمتُ رواية الكَروخي على رواية الصَّدفي ـ الآتي ذكرها مع تأخر وفاته عن الصفدي ـ لعلو سندها.

قال يوسف بن أحمد البغدادي: كان الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر[9] يقول: سمعنا هذا الكتاب منذ سنين، كما سمعتموه أنتم الآن من هذا الشيخ ـ يعني الكَروخي ـ.

ثانيهما عند المغاربة[10]:

---

[1](?) انظر: نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا (ق260/أ)، والتقييد لابن نقطة (2/115).
وأبو المظفر عبيدالله بن علي بن ياسين الدَّهان، قال الإسعردي: شيخ نبيل، روى عن الجرَّاحي، لما فات عبدالعزيز التِّرياقي من الكتاب. ولم يذكر وفاته الإسعردي ولا ابن نقطة. انظر: فضائل الجامع (ص48)، والتقييد (2/122)

[2] (?) مِلء العيبة (2/147) .

[3] (?) في برنامجه (ص101) .

[4] (?) في برنامجه (ص196) .

[5] (?) في المعجم المفهرس (ص32) .

[6] (?) في صلة الخلف (ص63) .

[7] (?) في ثبته (ق14/ب) .

[8] (?) في قطف الثمر (ص57).

[9](?) السَّلامي ـ بتخفيف اللام نسبة إلى مدينة السلام بغداد ـ، البغدادي، المحدِّث الحافظ، الثقة، كان حافظ بغداد في وقته، توفي سنة 550 هـ. انظر ترجمته في: الأنساب (7/324)، وسير أعلام النبلاء (20/265)

[10](?) ما ذكرته هنا على سبيل التمثيل، وإلا فهناك روايات أخرى للمغاربة، كما أن رواية الكَروخي نفسها قد بلغت المغرب والأندلس.

طريق الحافظ أبي علي الحسين بن محمـد الصَّـدَفي، السرقسطي[1] (ت514هـ): قال: أخـبرني الشـيخ الصـالح أبــو الحســين المبــاركُ بنُ عبــدالجبارِ بن أحمــد الأزدي، الصيرفي[2]، والشيخُ الأجلُّ أبو الفضـل أحمـد بن الحسـن بن خَيْــرُون[3] العــدل، عن شــيخِهما أبي يعلى أحمــد بن عبدالواحد بن محمد بن جعفر[4]، عن أبي علي الحسن بن محمـد بن أحمـد السِّـنجي[5]، عن أبي العبـاس محمـد بن أحمد بن محبوب، عن أبي عيسى.

قال أبو علي: غيرَ كلام أبي عيسـى في آخـر الكتـاب، وأحاديثَ علَّمْتُ عليها في كتابي لم يكن ذلك سماعاً لهما.

قرأتــه على الشــيخ الإمــام أبي القاســم عبداللــه بن طاهر البلخي[6]، قدِمَ بغداد أيامَ كوني بها، أخـبرني بـه عن محمـد بن عبداللـه الفارسي[7]، عن أبي الحسـن علي بن أحمـــد الخُـــزاعي[8]، عن أبي ســـعيد الهيثم بن كُليب الشاشي، عن أبي عيسى الترمذي.

---

[1](?) الحافظ العلامة، يُعرف بابن سُكرة، برع في الحديث متناً وإسناداً، مع حسن الخط والضبط، وحسـنِ التـأليف، والفقـهِ والأدبِ، مع الـدين والخـير والتواضـع، تـوفي قـتيلاً في ملحمة قُتَتْـدة، سـنة 514هـ، وهو من أبنـاء الستين. انظر: وبغية الملتمس (ص253)، وسير أعلام النبلاء (19/376)

[2](?) المعروف بابن الطيوري، محدث مسـند، مكـثر من الروايـة، ثقـة، من أهل الخير والصلاح، وُلد سنة 411هـ، وتـوفي سـنة 500هــ. انظـر: التقييد لابن نقطة (2/238)، وسير أعلام النبلاء (19/213)

[3](?) الحافظ المسـنِد، ثقة عـدل متقن، واسع الروايـة، كتب بخطه الكثـير، وُلد سنة ست 406 هـ، ومات سنة 488هـ. انظر : التقييد (1/141)، وسير أعلام النبلاء (19/105)

[4](?) المعروف بابن زوج الحُرَّة، قال الخطيب: كتبتُ عنه، وكان صدوقاً. وُلِد سنة 381هـ، وتوفي سنة 438 هـ. انظر: تاريخ بغداد (4/270)

[5](?) تقدمت ترجمته عند ترجمة شيخه.

[6](?) التميمي، الفقيه الشافعي، سبط أبي منصور عبدالقاهر البغدادي. برع في الفقـه، والأصـول، ودرَّس بالمدرسة النِّظامية ببلخ، وكـان صـاحب ثروة، له مروءة وإحسان، وتفقد للفقراء، توفي سنة 488هـ. انظـر: تـاريخ الإسلام (وفيات 481ــ490هــ) (ص249)، وطبقـات الشـافعية الكـبرى (5/63)

[7] (?) لم يتبيَّن لي من هو.

[8] (?) تقدمت ترجمته، عند ترجمة شيخه.

ويــروي الجــامع من طريــق الصَّــدفي ابنُ عطية[1]، والقاضي عياض[2]، وابن خير الاشبيلي[3]، والتجيبي[4].

وينبغي أن يُلاحـظ مـا ذكـره الحافـظ ابن رُشـيد حين قــارن بينهمــا فقــال: ((بين روايــة الصَّــدَفي والكَـروخي اختلاف كثير))[5].

مــع أنَّ كلا الروايــتين من طريــق المحبــوبي، عــدا الأحاديث التي أشار إليها الصـدفي، مـع "العلـل الصـغير"، فإنه يرويها من طريق الهيثم بن كليب.

وما تقدم بيانه من ذكر الرواة عن الإمام أبي عيسى الترمذي فيـه رد على دعـوى قديمـة نُقِلت عن بعض أهـل العلم، أعـني: أبـا عبداللـه محمـد بن علي بن عبدالملك الفسوي[6].

قــال الحافــظ أبــو جعفــر ابن الزبــير الغرنــاطي (ت 708هـ) في "برنامجه":

((وما ذكره بعض الناس من أنه لا يصح سماع أحـد من هذا المصنَّف من أبي عيسى، ولا روايتـه عنـه ــ وهـو كلام يُعـــزى إلى أبي محمـــد ابن عتـــاب، عن أبي عمـــرو السفاقسي، عن أبي عبدالله الفسوي ـ فهـو باطـل، قالـه من قاله؛ فإن الروايات في الكتاب منتشـرة شـائعة، على جلة معروفين إلى المصنِّف.

ثم إن أبا عبدالله بن عتاب، وابنه أبا محمـد المـذكور، والحافظ أبا علي الغساني، وغيرهم من أئمة هـذا الشـأن، قد أسندوا الكتاب في فهارسهم، وما تعرَّضوا لشـيءٍ ممـا ذكره من تقدَّم كلامه؛ مِن جهل الكتاب، وانقطـاع الروايـة فيه، ولا ذكروا ذلك عن أحد))[7].

وممن أدلى بدلوه في هذه القضية العلامة القاسم بن يوسف التجيبي ودفع القول بعد صحة سماع "الجامع" من

---

1 (?) في فهرسه (ص75).
2 (?) في الغنية (ص195).
3 (?) في فهرسته (ص119).
4 (?) في برنامجه (ص103) .
5 (?) انظر: ملء العَيبة (2/148).
6 (?) لم أقف على ترجمته.
7 (?) قوت المغتذي للسيوطي (ص7).

مصنفه، بذكره لروايـة المحبـوبي، والهيثم بن كليب، وأبي محمد القطان وثبوت سماعهم لأبي عيسى، وغيرهم، وأنه لم يقـل عن واحـد منهم أنـه أخـذه عن مصـنفه إجـازة ومناولة[1].

وصنَّف الحافظ ابنُ رُشـيد السـبتي (ت721هـ) كتابـه **"الصـراط السـوي في اتصـال سـماع جـامع الترمذي"**[2]، الذي يبدو من عنوانه صـلته بهـذه القضـية، وأنه تضمن الرد على أصحاب تلك الدعوى[3].

المبحث الخامس: نسخه الخطيَّة.

"جامع الترمذي" من الكتب المشهورة، التي تداولها أهل العلم كثيراً، فلا تكاد خزانة من خزائن المخطوطات إلا وتحوي نسخةً أو أكثر من "الجامع".

إلا أن النسخ تتفاوت من حيث قدمها، وسماع العلماء لها، ومن أي الروايات هي.

ويوجد ـ بفضل الله تعالى ـ من "الجامع" نسخٌ متميزة، ووقفتُ على عدد لا بأس به منها، وهي ـ على حسب ترتيب تواريخ نسخها:

1ـ نسخة مكتبة (لا له لي) التابعة للمكتبة السليمانية باستنبول:

أ ـ العنوان المثبت عليها: الجزء الأول من " الجامع الكبير" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمه الله.

ب ـ ناسخها: العلاّمة الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، وعلى النسخة سماعه من أبي الفتح الكَروخي.

ج ـ تاريخ النسخ: يوم الأربعاء، عاشر ربيع الآخر من سنة 536هـ.

د ـ خطها: نسخي جميل.

---

[1] (?) انظر: برنامج التجيبي (ص106ـ107).

[2] (?) يأتي ذكره في المصنفات المؤلفة حول كتاب "الجامع".

[3] (?) وقدجمع شتات ما ذكره هؤلاء الحفاظ ـ الباحث محمد صقلي حسيني في رسالته "جامع الترمذي في الدراسات المغربية ـ رواية ودراية ــ" (ص 46ـ48) وقد أفدت منها في هذا الموضوع.

هـ ـ عدد أوراقها: 305 ورقة.

و ـ محتواها: تقع في مجلد واحد، يُقدر بنصف الكتاب، ينتهي بالحديث رقم (1944) من كتاب البر والصلة.

زـ مِيزَتها: أنها بخط عالم مشهور، عن راويتها الكَروخي.

ويلاحظ أن هناك عدد من الأوراق ليست بخط ابن الجوزي، ألحقت بالنسخة، وقد تعرضت النسخة للرطوبة، فاسودت جوانب من بعض أوراقها.

2ـ نسخة المكتبة الظاهرية (الأسد):

أ ـ العنوان المثبت عليها: " الجامع الكبير" تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله.

ب ـ ناسخها: أبو جعفر محمد بن محمد بن نصر الاصبهاني، المعروف بالصيرفي.

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (540 هـ) وعليها سماعات كثيرة.

د ـ عدد أوراقها، ومحتواها: تشتمل على (20) جزءاً حديثياً، هي: (الأجزاء 1، 2، 3، 5، 6، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14،15،16، 18،19،20،21،22،24).

تبدأ هذه الأجزاء من أول الجامع إلى آخره، إلاّ أنه ينقص منها الأجزاء (رقم: 4، 7، 17، 23).

والجزء الثامن منها لم يكن بين النسخة، ولكن صورته من مكتبة الملك فهد، عن مكتبة جامعة برنستون، فوجدته بخط نسخة الظاهرية، والناسخ نفسه، وكذا تاريخ النسخ، فالتأم جانب من النسخة، ولله الحمد والمنة.

هـ ـ خطها: نسخي.

و ـ مِيزَتها: ناسخها أحد تلامذة الكَروخي، وقد سمع الكتاب عليه، وفي هوامش بعض الأجزاء إشارة إلى مقابلة هذه النسخة على أصل المؤتمن الساجي، ورواية أبي علي السنجي.

3ـ نسخة مكتبة جامعة ليدن بهولندا:

أ ـ العنوان المثبت عليها: السِّفْر الأول من " الجامع الكبير" لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي.

ب ـ ناسخها: أبو بكر محمد بن مخلد التميمي، الاشبيلي، الأندلسي.

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (541هـ).

د ـ خطها: أندلسي واضح.

هـ ـ عدد أوراقها: (195 ورقة).

و ـ محتواها: تقع في مجلد واحد،وهو الثلث الأول من الكتاب، وينتهي بالحديث رقم (1179) من أبواب الطلاق.

ز ـ مِيزَتها: ناسخها أحد تلامذة الكَروخي، وقد سمع الكتاب عليه، وعلى النسخة خط الكَروخي بتصحيح سماع الناسخ، وعليها سماعات أخرى لعدد من أهل العلم.

4ـ نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا:

أ ــ العنـوان المثبت عليهـا: " الجـامع الكبـير" تـأليف الشـيخ الإمـام الحافـظ أبي عيسـى محمـد بن عيسـى بن سورة بن موسى الترمذي رحمه الله.

ب ـ ناسخها: الشيخ عبدالملك بن أبي القاسم الكَروخي، الهروي (ت 548هـ).

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (547هـ).

د ـ خطها: نسخي .

هـ ـ عدد أوراقها: تقع في (237 ورقة).

و ـ محتواها: النسخة تامة، وعليها سماعات كثيرة.

ز ـ مِيزَتها: أن ناسخها هو صاحب أشهر رواية عند المتأخرين من المشارقة، ونسخها قبل وفاته بسنة واحدة، لعلي بن أحمد بن محمد بن كوثر الغرناطي (ت 589هـ).

قال أبو جعفر ابن الزبير (ت708هـ) واصفاً احتفاء أهل اللأندلس براوي هذه النسخة عن الكَروخي، وبنسخته هذه: أخذ الناس عنه، ورحلوا إليه في كتاب الترمذي؛ لانفراده بالمغرب في وقته بسماعه على أبي الفتح الكَروخي، وهو طريق جليل، عالٍ مسافةً ورتبة، وكان عنده من مصنف الترمذي نسخةٌ بخط شيخه أبي الفتح المذكور، وعليها خطّه له بسماعه منه، فممن رحل إليه الأستاذ الحافظ أبو محمد عبدالله بن الحسن القرطبي، وأبو علي الرندي، وأبو محمد ابن حوط الله، وأخوه

سليمان، وأبو الربيع بن سالم، وغيرهم، وكل هؤلاء أخذ عنه المصنَّف، ولَهِجُوا بروايته، حتى قيَّد في ذلك الحافظ أبو محمد القرطبي يصف جلالة هذا الطريق، ويتكلم على رجاله ـ رجلاً رجلاً، وانتشار الطرقِ إليهم، إلى ما يلائم هذا، مع اتصال التقييد فيه كما يجب اهـ[1].

5 ـ نسخة مكتبة فيض الله باستنبول:

أ ـ العنوان المثبت عليها: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل".

ب ـ ناسخها: محمد بن علي بن حسنون[2].

ج ـ تاريخ النسخ: سنة 582 هـ.

د ـ عدد أوراقها: 267 ورقة.

هـ ـ محتواها: تبدأ من أول الكتاب إلى آخره، إلا أنَّ فيها عدداً كبيراً من الأوراق أُعيدت كتابتها بخط متأخر.

و ـ خطها: خط أندلسي، إلا الأوراق متأخرة الخط فإنها بخط نسخي مشرقي.

زـ مِيزَتها: وجود العنوان الكامل لاسم الكتاب على النسخة، وأنها من رواية أبي بكر بن العربي، من طريق أبي علي السِّنجي، عن المحبوبي.

وقال ابن العربي: وفي كتاب الدعوات والمناقب أحاديث علّم عليها بقوله ((لا...إلى)، مع كلام أبي عيسى في آخر الكتاب لم تكن في سماع أبي يعلى. فاستظهرت لها برواية أبي القاسم الحسن بن عمر الهوزني خالي رحمه الله، عن أبيه سماعاً، أخبرنا محمد بن منصور الشهرزوري إجازةً، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم المروزي، [حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي]، حدثنا

---

[1] (?) صلة الصلة (4/116ـ117) .

[2] (?) محمد بن علي بن بن عبدالرحمن بن حسنون أبو بكر الحميري، الكتامي، كان مقرئاً جليلاً، ماهراً ضابطاً مجوداً، عالي الرواية، سمِع من أبي بكر بن العربي، وغيره من علماء الأندلس.
عُمِّر وأسن، حتى بلغ التسعين، توفي سنة 604هـ. انظر ترجمته في: التكملة لابن الأبَّار (2/90)، وتاريخ الإسلام (وفيات 601ـ610هـ) (ص 163)

أبو حامد أحمد بن عبدالله التاجر المروزي، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله[1].

6 ـ نسخة مكتبة رئيس الكتاب، التابعة للمكتبة السليمانية :

أ ـ صفحة العنوان الأصلية ساقطة، فلفَّق صاحب النسخة صفحة أخرى بخط حديث، كُتِب عليها: الجزء الأول من كتاب "الجامع الصحيح" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، رواية أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي عنه، رواية أبي محمد بن عبدالجبار بن محمد الجرَّاحي عنه ..إلخ.

وليس الأمر كذلك، فابتداء النسخة بعد البسملة والتبويب: حدثنا أبو النضر عبدالرحمن بن الحسن الشافعي، حدثنا أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف العطار المكي، حدثنا أبو ذر محمد بن إبراهيم الترمذي، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي.

ب ـ ناسخها: هاشم بن أحمد بن عبدالله المعلم[2].

ج ـ تاريخ النسخ: سنة 589هـ.

د ـ خطها: نسخي واضح جميل.

هـ ـ عدد أوراقها: (182ورقة).

و ـ محتواها: تبدأ من أول الكتاب، إلى نهاية أبواب الأحكام مسلسلا كما في المطبوع، ثم يأتي كتاب الشهادات، ثم الديات، ومن كتاب الديات إلى الأشربة متسلسلاً كما في المطبوع، ثم يأتي كتاب الطب إلى آخره، فسقط بين كتاب الأشربة والطب ـ كتاب "البر والصلة".

ز ـ مِيزَتها: أنها من رواية غير مشهورة عن الترمذي ـ وهي رواية أبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي عنه.

7 ـ نسخة مكتبة الزاوية الناصرية بالخزانة العامة بالرباط:

أ ـ النسخة ناقصة من أولها.

---

[1] (?) برنـامج التجيـبي (ص103) وما بين معقوفـتين سـاقط في مطبوعه، واستدرك من النسخة المذكورة.

[2] (?) لم أقف على ترجمته.

ب ـ ناسخها: سليمان بن داود بن يوسف الأسلمي، المعروف بابن فُرْتُبِيب[1].

ج ـ تاريخ النسخ: (594هـ).

د ـ خطها: أندلسي.

هـ ـ عدد صفحاتها: 241 صفحة.

و ـ محتواها: تقع في مجلد واحد، وهو النصف الأخير من الكتاب، ويبدأ في أثناء الحديث (رقم 1900) إلى نهاية الجامع.

ز ـ مِيزَتها: أنها من رواية أبي علي السِّنجي عن المحبوبي ، كما هو مثبتٌ في آخر النسخة[2]، ومقابلة على نسخة الصدفي، ونسخة أبي الحسن عباد بن سرحان (ت 543هـ)[3]، ونسخةٍ أخرى يرمُز لها بـ (عب) وقد أكثر من ذكر الاختلافات بينها وبين ما في المتن، ونقل منها حواشيَ كثيرةً فيها تعليق على بعض رجال الأسانيد، أو الكلمات الغريبة في المتون.

فظهر لي ـ بتوفيق الله تعالى ـ أنه يعني: أصل عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي[4] (ت52 2هـ)، وهو حافظ متقن ضابط لما كتبه، عالم بالرجال والأسانيد، وله مصنفات في ذلك[5]، وقد أخذ "الجامع" عن

---

[1] (?) قال محمد بن محمد بن عبدالملك: بضم الفاء، وسكون الراء وضم التاء المعلوة، وكسر الباء بواحدة، وياء مد، وباء بواحدة، روى عن محمد بن يوسف، وأبي العباس بن سلمة، وله رحلةٌ حج فيها. الذيل والتكملة (4/69)

[2] (?) ص235.

[3] (?) كما في هوامش (ص196،201).

وعباد بن سرحان المذكور يروي الجامع من طريق ابن الطيوري، ووُصِف بأنه لا يُحسن علم الحديث، فيستبعد أن يكون هو المقصود بالرمز (عب)، ولصاحبه حواشٍ تدل على تعمقٍ في الصناعة. انظر ترجمته في: الصلة لابن بشكُوال (2/428)، وبغية المُلتمس (ص383)

[4] (?) انظر المخطوط (ص201) فقد ذكر أحاديث قال بعدها: ثبتت هذه الأحاديث المكتوبة في هذه الورقة في متن كتاب أبي محمد بن يربوع، من رواية الشهرزوري متصلاً بآخر كتاب الدعوات...ولم يقع جميع ما في هذه الورقة في كتاب الفقيه القاضي أبي علي الصدفي ولا في كتاب أبي الحسن بن سرحان.

[5] (?) انظر ترجمته في: الصلة لابن بشكُوال (1/282)، وسير أعلام النبلاء (19/282).

أبي علي الصدفي[1]، كما إنه ظفِر بأصل أبي بكر محمد بن منصور الشهرزوري، وقد أخذه من أبي حفص عمر بن الحسن الهوزني، ، فقابل عليه نسخته.

والشهرزوري أخبره بـ "الجامع" أبو بكر أحمد بن إبراهيم المروزي، حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي، حدثنا أبو حامد أحمد بن عبدالله التاجر المروزي، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله[2].

فَجَمَعَتْ نسخته:

رواية السِّنجي عن المحبوبي عن الترمذي.

وبعضاً من رواية الهيثم بن كليب ـ فيما أخذه عن شيخه الصدفي ـ.

إضافةً إلى رواية أبي حامد التاجر، عن الترمذي التي قابل أصله على فرعٍ منها.

8 ـ نسخة أخرى من المكتبة الظاهرية:

وتتكون من:

المجلد الثاني ورقمه (1022):

أ ـ العنوان المثبت عليه: الجزء الثاني من كتاب " الجامع الكبير المسند لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم".

ب ـ ناسخها: موسى بن أحمد بن موسى الشافعي[3].

ج ـ خطها: نسخي.

د ـ تاريخ النسخ: غير مثبت على المخطوط.

هـ ـ عدد أوراقه: 228 ورقة.

ز ـ محتواه: يبتدئ بـ "باب ما جاء في المحل والمحلَّلِ له" من أبواب النكاح، عند الحديث رقم (1119)، وينتهي بآخر حديث من أبواب صفة الجنة ورقمه (2572).

---

1 (?) كما في هـامش "المعجم في أصـحاب أبي علي الصـدفي" (ص 216).

2 (?) انظر: فهرست ابن خير (ص120).

3 (?) انظر: (ق22/أ) .

وـ ميزتها: قُرِأت على بدر الدين ابن جماعة ـ بقراءة ابنه عز الدين عليه[4]، وفي حاشيتها إلحاقات واستدراكات وتصحيحات تدل على مقابلة النسخة، وشرح لبعض معاني الحديث، وتراجم لبعض رجال الأسانيد[5].

ـ المجلد الثالث من نسخة أخرى في المكتبة الظاهرية رقمه (1023):

أ ـ العنوان المثبت عليه: الجزء الثالث من كتاب " الجامع الكبير" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الحافظ الترمذي رضي الله عنه.

ب ـ ناسخها: لم أقف على اسمه على النسخة.

ج ـ خطها: نسخي واضح.

د ـ تاريخ النسخ: سمعت النسخة على الحافظ الضياء المقدسي في مجالس آخرها يوم الاثنين ثامن عشر جمادى (كذا دون تعيين أي الجمادين)سنة أربع وثلاثين وستمائة.

هـ ـ عدد أوراقه: 158 ورقة.

وـ محتواه: يبتدئ بـ "باب ما جاء أي الشراب كان أحبَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" من أبواب الأشربة، الحديث رقم (1895)، وينتهي بآخر حديث من أبواب الإيمان ورقمه (2644).

زـ ميزتها: أنها نسخة الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت643هـ) وقُرِأت عليه، وعليها عدة سماعات لأهل العلم.

وإسنادها قال الحافظ الضياء: أخبرنا الشيخ الإمام العالم الأوحد زين الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن نجا بن غنائم الواعظ الحنبلي قراءة عليه وأنا أسمع من أصل سماعه في شهر رجب من سنة 595، قيل له: أخبركم الشيخ أبو صابر عبدالصبور بن عبدالسلام بن أبي

---

[4] (?) انظر: (ق88/أ) .

[5](?) اهتممتُ بتصوير هذا المجلد اهتماماً شديداً لأنه ذُكِر في فهرس الظاهرية العام (ص52) أنه نُسخ سنة 487هـ، ولما وقفتُ عليها لم أجد تاريخ نسخ مدون عليها، ولا يبدو على النسخة القدم إلى ذلك الحد.

الفضل بن أبي منصور الهروي فأقرَّ به، أخبرنا أبو عامر محمود بن القاسم ...الأزدي، أخبرنا أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله بن أبي الجراح المروزي، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن فضيل التاجر المحبوبي، أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رضي الله عنه وأرضاه.

9ـ نسخة مكتبة زهير الشاويش ـ الخاصة ـ:

أ ـ العنوان المثبت عليه: المجلد الثاني من كتاب "الجامع" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى الحافظ الترمذي.

ب ـ ناسخها: أبو بكر بن علي بن أبي الحرم القلانسي، عُرِفَ بابن السرَّاج[1].

ج ـ تاريخ النسخ: يوم الجمعة، سادس عشر، من شهر رمضان، سنة 706هـ.

د ـ خطها: نسخي.

هـ ـ عدد أوراقها: الذي وقفتُ عليه من هذه النسخة (ص402).

ز ـ محتواها: تبدأ بِـ"باب ما جاء في كلام الحور العين" من كتاب صفة الجنة، الحديث رقم (2564)، وتنتهي بالباب (21) من كتاب المناقب، الحديث رقم (3720).

و ـ مِيزَتها: أنها تُروى من طريق متابعٍ للكَروخي في روايته عن شيخه الأزدي، فهي تُروى من طريق نصر بن سيَّار الهروي أخبرنا القاضي أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، أخبرنا عبدالجبار بن محمد، حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب التاجر المحبوبي المروزي بمرو، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.

10ـ نسخة مكتبة محمود باشا التابعة للمكتبة السليمانية باستنبول:

أ ـ العنوان المثبت عليها: لاتوجد لوحة عنوان الأصل، وإنما ألحق صاحب النسخة بخط متأخر لوحة عنوان مكتوب عليها: "صحيح الترمذي"ـ

---

[1](?) لم أقف على ترجمته، ولوالده ترجمة في الدرر الكامنة (3/134) .

ب ـ ناسخها: محمد بن عبد الكريم بن علي بن جعفر القرشي.

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (655هـ). ج ـ عدد أوراقها.

دـ محتواها: النسخة كاملة، من أول الجامع إلى آخره، وتقع في (304) ورقة.

هـ ـ خطها: نسخي.

و ـ محتواها: النسخة كاملة.

زـ ميزتها: أنها قُرأت على ثلاثة من الحفاظ: المنذري (ت656هـ)، والقطب القسطلاني (ت686هـ)، والبلقيني (ت805هـ).

وعلى النسخة بلاغات السماع على كل واحد منهم[1]، وفي خاتمة النسخة سماعات عن جمع آخرين من أهل العلم.

---

[1](?) انظر على سبيل المثال: (ق12، 27، 65،194) .

المبحث السادس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

لقي كتاب "الجامع" عنايةً من أهل العلم، فتصدى لشرحه عدد منهم، مع اختلاف مناهجهم في طريقة الشرح، والأمور التي يعتني بها كل شارح منهم دون الآخر، ومن تلك الشروح:

1ـ **"عارضة الأحوذي شرح كتاب الترمذي"**[1] للحافظ لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي (ت 543هـ)ـ مطبوع[2] ـ.

وهو شرح متوسط، اعتنى فيه مؤلفه بالنواحي الفقهية، وغريب الحديث، وقلما يتعرض لقضايا الصناعة الحديثية.

2ـ **"شرح الترمذي"** للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (ت795هـ).

قال الحافظ ابن حجر: صنَّف شرح الترمذي فأجاد فيه، في نحو عشرين مجلدة [3].

ولم يصِل إلينا من الكتاب إلا "شرح العلل" التي في آخر الجامع، وقطعة يسيرة من كتاب اللباس[4]، ويظهر أن غالب الكتاب قد فُقِد منذ زمن بعيد، قريبٍ من حياة

---

[1](?) قال ابن خلكان: معنى "عارضة الأحوذي في شرح الترمذي" العارضة: القدرة على الكلام، يُقال: فلان شديد العارضة، إذا كان ذا قدرة على الكلام.
والأحوذي: الخفيف في الشيء لحذقه، وقال الأصمعي: الأحوذي: المُشَمِّر في الأمور القاهر لها، الذي لا يشُذُّ عليه منها شيء.
وهو بفتح الهمزة، وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو، وكسر الذال المعجمة، وفي آخره ياء مشددة. وفيات الأعيان (3/424) .

[2](?) في عشرة مجلدات مع نص "الجامع"، وطبعته سقيمة لكثرة التصحيفات والسقط، ويحتاج إلى إعادة إخراج على وجه أفضل.

[3](?) إنباء الغُمْر (3/176) وما هنا هو ما جاء في نسختين منه كما في هامشه، وهو الموافق لما في الجوهر المنضَّد (ص48).
وأما في متن المطبوع فقال: "في نحو عشرة أسفار" وقد يتفاوت حجم الكتاب بحسب نوع الخط ودقته، وكبر الصفحة أو صغرها.

[4](?) تقع في سبع ورقات ضمن مجموع في المكتبة الظاهرية رقم 129 (ق83ـ90). فهرس مخطوطات الظاهرية ـ المنتخب من مخطوطات الحديث ـ (ص54)

مصنفه، فقد قال يوسف بن عبدالهادي: قد احترق غالبُ ما عمله من "شرح الترمذي" في الفتنة[1].

ومن خلال القطعة التي لا تزال موجودة، يمكن تلخيص منهج ابن رجب في شرحه على النحو التالي:

أ ـ يذكر ابن رجب أحاديث الباب كما هي عند الترمذي.

ب ـ ثم يخرج أحاديث الباب معتنياً ببيان المتابعات القاصرة والتامة.

ج ـ يتكلم على هذه الطرق جرحا وتعديلاً، ويُبيِّن ما فيها من علل إن وجدت على سبيل الاختصار.

د ـ يخرج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقول: وفي الباب، فيعزوها إلى من خرجها من المصنفين، ذاكراً طرفاً من أسانيدها، ويتكلم على مواضع الضعف أو التعليل فيها.

هـ ـ يُضيف إلى ما أشار إليه الترمذي بقوله وفي الباب، فيذكر ما لم يذكره الترمذي من الصحابة، ثم يُخرج أحاديثهم ويعزوها إلى مصادرها، ويتكلم عليها ببيان ما فيها من علل أو جرحٍ في رواتها.

د ـ ثم يختم البابَ بذكر فقه الحديث، وأقوال الفقهاء المتقدمين في ذلك.

وذكر د. همام أن ابن رجب يستخدم هذا المنهج في كشف مصطلاحات الترمذي عندما يقول: حديث حسن، أو حسن صحيح، أو غريب، وذلك لاطلاعه الواسع على طرق الحديث ورواياته[2]، ولم أقف في الورقات المتبقية من هذا الشرح على كلام للحافظ ابن رجب يتعلق بأحكام

---

[1] (?) الجوهر المنضَّد (ص49) .
والظاهر أنه يعني بالفتنة ما عمله تيمورلنك سنة 803هـ حينما هجم على دمشق، وعقد مع أهلها صلحاً، ثم غدر بهم فأحرق البلد وعمل بأهلها ألونا من الفظائع، والأمور الشنيعة.
انظر تفصيل ذلك في: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (12/231ـ246).

[2] (?) العلل في الحديث (ص264ـ265)، وقد أفدتُ منه في بيان طريقة ابن رجب في "شرحه".

الترمذي، وإن كان هذا هو المتوقع من مثل الحافظ ابن رجب في عنايته بمصطلاحات المتقدمين.

وعلى كل فإنه قد فُقِدَ علم غزير، بضياع هذا الكتاب النفيس، فلله درُّ ابن رجب من ناقد جهبذ، وشارح بصير.

3ـ **"النفح الشذي في شرح جامع الترمذي"** للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليَعْمَري (ت734هـ) ـ طُبعت قطعة منه[1] ـ.

وقد شرح فيه اليَعْمَري (316 حديث)؛ من أول الكتاب إلى (باب ما جاء أن الأرض كلّها مسجد إلاّ المقبُرة والحمام) ورقمه (236)، كما ذكر الحافظ العراقي في ابتداء تكملته[2].

إلا أن آخر باب أتم شرحه في النُّسخ الخطية التي بين أيدينا هو (باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء) ورقمه (231)، وهو يتضمن الحديثين (309، وَ310)، فسقط من النسخ التي وصلتنا أربعة أبواب، تحمل الأرقام: (232،233،234،235).

ومنهج اليَعْمَري في كتابه قريب من منهج ابن رجب الآنف الذكر، إلا أنه يُطيل في بيان أحوال بعض الرجال، كما يستفيض في شرح المسائل الفقهية، وبيان الخلاف فيها.

قال الكمال الأُدْفُوي (جعفر بن ثعلب الشافعي: ت 748هـ): شَرَعَ ـ يعني اليَعْمَري ـ في شرح الترمذي ولو اقتصر فيه على فن الحديث من الكلام على الأسانيد ـ لكمُل، لكنه قصد أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد، فوقف دون ما يُريد[3].

---

[1](?) بتحقيق د. أحمد معبد عبدالكريم، ويقع في مجلدين، آخرهما شرح الحديث رقم (10).
كما حَقَّقَ قسماً منه د. عبدالرحمن بن صالح محي الدين في رسالته الدكتوراه، التي تقدم بها عام 1405هـ، من أول الكتاب إلى نهاية (باب في المذي يُصيب الثوب) (الحديث 115).

[2](?) تكملة شرح الترمذي (1/ق2/أ) .

[3](?) انظر: الدرر الكامنة (4/209) .

4 ـ **"إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي"** للحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن (ت804هـ).

توجد قطعة منه مخطوطة[1]، غالبها بخط المصنف، ويظهر من خلال القراءة في الكتاب أن أكثر مادته مأخوذة من "النفح الشذي" لليعمري، حتى كأنه مختصر منه.

وقد سقط بعض المقدمة من أول النسخة، وتنتهي عند ابتداء باب (ما جاء في كيف الجلوس في التشهد)، الحديث (292)، من كتاب (الصلاة).

5 ـ **"شرح زوائد الترمذي"**[2] للحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن (ت804هـ) أيضاً.

وهو شرح للأحاديث الزوائد في "جامع الترمذي" على أحاديث الصحيحين، و"سنن أبي داود"، وهو في عِداد المفقود حسب علمي.

6ـ **"تكملة شرح الترمذي"** للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت805هـ).

وهو تكملة لشرح اليَعْمَري السابق الذكر، بدأ فيه الحافظ العراقي حيث وقف الحافظ اليَعْمَري، فأوله (باب ما جاء أن الأرض كلّها مسجد إلاَّ المقبُرة والحمام) ويحمل الرقم (236)، الحديث 317، وكتب الحافظ العراقي قُرابة عشرة مجلدات، بلغ فيها إلى (كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشفقة على المسلم)، وآخر حديث شرحه رقم: (1929)[3].

---

[1](?) في مكتبة (شستربتي) تحت رقم (5187)، وقد صورها أخونا الشيخ/ عبدالله الفالح، واطلعت عليها من جهته جزاه الله خيراً.

[2](?) انظـر: إنبـاء الغُمْر (5/43)، وطبقـات الشـافعية لابن قاضي شُـهبة (4/56)، وقال ـ بعد ذكره لعدد من مصنفاته منها هذا الكتاب ــ: "ولكن لم يوجد ذلك بعـده؛ لأن كتبه احـترقت قبل موته بقليـل، وراح فيها من الكتب النفيسة الموقوفة وغير الموقوفة شيءٌ كثير".

[3](?) وهو لا يـــزال مخطوطـــاً، ويعمل عـــدد من البـــاحثين في الجامعة الإسلامية في تحقيق قسم كبير منه.

ونسخه الخطية منتـثرةٌ في أقطـار الـدنيا: فتوجد بعض مجلداته في مكتبة (لاله لي) وهي ضـمن المكتبة السـليمانية في اسـتنبول وأرقامها، وبعضـها في المكتبة المحمودية في المدينة النبوية، ومجلد منها في دار الكتب

وسار فيه على منهج قريب من منهج الحافظين ابن رجب واليَعْمَري، ومن أهم ميزاته: اعتناؤه بتخريج الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: "وفي الباب"، على وجه يدل على اطلاع واسع، وباع طويل في هذا العلم الشريف.

قال العلامة الشوكاني ـ مطرياً شرح الحافظ العراقي هذا ـ: هو شرح حافل ممتع، فيه فوائد لا توجد في غيره، لا سيما في الكلام على أحاديث الترمذي، وجميعِ ما يُشير إليه في الباب، وفي نقل المذاهب، على نمط غَريب، وأسلوب عجيب[1].

7ـ **"قوت المغتذي على جامع الترمذي"**

للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ـ مطبوع ـ.

وهو شرح مختصر كالحاشية، يعتني بمعاني الألفاظ وإعرابها، وضبط بعض الأسماء الواردة في الأسانيد والمتون.

ويُكثر النقل فيه من "العارضة" لابن العربي، وشرح العراقي.

وقدَّم له بمقدمة نفيسة، حوت فوائد تتعلق بشرط الترمذي، ومنزلته عند أهل العلم، ورواته عن مؤلفه، ومصطلحاته.

وقد طُبِع قديماً[2]، ولم أقف عليه مطبوعـاً، وبين يـديَّ نسخة مصورة عن مخطوطة مكتب عارف حكمت[3].

المصرية، وآخر في الخزانة العامة بالرباط.

1 (?) البدر الطالع (1/355) .

2 (?) في الهند طبعة حجريــة، بكـانبور، سـنة 1299هـ، مع ثلاثة شــروح أخرى هي:

1ـ شرح فارسي لسراج أحمد سرهندي.

2ـ شرح أبي الطيب السندي.

3ـ عارضة الأحــوذي لابن العــربي. انظــر: معجم المطبوعــات العربية (2/1977) .

3 (?) رقمها (157حديث).

8ـ **"نفع[1] قوت المغتذي"** لعلي بن سليمان الدِّمْنَتي البَجَمْعوي (ت1306هـ) ـ مطبوع ـ. وهو اختصار لكتاب السيوطي "قوت المغتذي".

9ـ **"تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي"** للعلامة عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت 1353هـ) ـ مطبوع ـ.

وهو شرح حافلٌ، قدم له بمقدمة على نمط "هدي الساري" للحافظ ابن حجر، تكلم فيها على علم الحديث ومصنفاته المختلفة، ثم على ما يتعلق بجامع الترمذي؛ من ترجمة مصنفه، ومنهجه، وفضائل كتابه، ورتبه، وشرطه، وشروحه، ومصطلحاته.

ويبدو أنه لم يطلع إلا على قطعة يسيرة من شرح العراقي، وإلا لاستفاد منه، وأكثر النقل عنه، وهذا قليل الوجود فيه.

ومن أهم مصادره من الشروح: "شرح مسلم" للنووي، و"فتح الباري"، للحافظ ابن حجر، و"نيل الأوطار" للشوكاني.

وفي تخريج الأحاديث "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر.

وفي الرجال: "تهذيب التهذيب"، و"تقريبه".

وفي غريب الحديث:"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي.

وله اهتمام ببين اختلاف النسخ في إيراد حكم الترمذي، إلا أنه قلما يعتني بتعليل أحكام الترمذي من تصحيح أم تحسين أو استغراب.

10ـ **"الكوكب الدري على جامع الترمذي"** لرشيد أحمد الكنكوهي (ت1323هـ)، جمعه من إفاداته تلميذه محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي (ت 1334هـ) ـ مطبوع في أربعة مجلدات ـ.

وغالب الشرح يتعلق بمعاني الأحاديث، والنواحي الفقيهة ولم أره تعرض فيه للمسائل الاصطلاحية، والعلل.

---

[1] (?) في تراث المغاربة لمحمد التليدي (ص291): "نقع" بالقــاف، ولكلا الضبطين معنى متجه.

11ـ **"معارف السنن"** لمحمد يوسف بن محمد زكريا البنوري (ت1397هـ)، أفاد فيه من أبحاث شيخه محمد أنور شاه الكشميري (ت1352هـ) ـ طُبِع منه ستة مجلدات، تنتهي عند آخر أبواب الحج ـ.

ويعتني كذلك بالمسائل الفقهية، وأقوال الفقهاء، وخاصة ما وقع فيه خلاف بين الحنفية والشافعية، وربما تعرض لبعض المسائل الاصطلاحية.

وأما الكتب التي ليست بشروح، ولها تعلق بالجامع فمن الكتب المتقدمة:

1ـ **"مختصر الأحكام"**[1]، وهو مستخرج الحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت312هـ)، طُبِع منه أربعة مجلدات، والبقية يجري طبعها.

2ـ **"جزء فيه منتقى من ذم الكلام لما وقع فيه من الجامع للحافظ أبي عيسى الترمذي"**، انتقاء أبي المُنجَّا عبدالله بن عمر بن علي ابن اللَّتي (ت 635هـ) مطبوعـ.

3 ـ **"فضائل الكتاب الجامع"** للحافظ أبي القاسم عُبيد بن محمد الإسعردي(ت692هـ) ـ مطبوع ـ.

وقد خرَّجه الإسعردي من مرويات شيخه الحافظ قطب الدين محمد بن أحمد بن علي القسطلاني (ت 686هـ)، فللإسعردي جمع مادة الكتاب، وللقسطلاّني رواية تلك المادة بأسانيدهـ.

3ـ **"الصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي"** للحافظ محمد بن عمر الفِهري، المعروف بابن رُشيد السبتي (ت721هـ) ـ في عِداد المفقود ـ.

ذكره الحافظ الذهبي، وقال: يقع في جزءٍ كبير.

وهو رد على دعوى من قال إنه لا يصح سماع أحد لكتاب "الجامع" من مصنفه الإمام أبي عيسى الترمذي[2].

---

[1] (?) سُمِّي بذلك لاقتصاره على أحاديث الأحكام دون الفضائل والمناقب في استخراجه على "الجامع".

[2] (?) انظر: ما تقدم ص (60).

ورسالة "الحافظ ابن رُشيد السبتي وجهوده في خدمة السنة النبوية" إعداد أخينا عبداللطيف الجيلاني (ص368ـ369).

4ـ "**الأحاديث المستغربة**" لأبي الخير أحمد ابن الحافظ خليل بن كَيْكَلْدي العلائي (ت802هـ) ـ مخطوط ـ، منه نسخة في مكتبة (شهيد علي) بتركيا، رقم (353).

انتقى فيه الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله: "غريب"، أو "حسن غريب".

5ـ "**مختصر جامع الترمذي**" لسليمان بن عبدالقوي الطّوفي (ت716هـ) ـ مخطوط ـ. منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم (487حديث).

6ـ "**مختصر جامع الترمذي**" لفخر الدين محمد بن عقيل البالسي، المصري (ت729هـ) ـ مخطوط ـ. منه نسخة في المكتبة الوطنية بـ (باريس) رقم (710ـ71).

7ـ "**العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب**"[1] للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) ـ في عِداد المفقود ـ.

8ـ "**ختم جامع الترمذي**" للعلامة المسنِد عبدالله بن سالم البصري (ت1134هـ) ـ مخطوط[2] ـ، ذكر فيه أسانيده إلى "الجامع"، وأفاد فيه من مقدمة السيوطي لـ "قوت المغتذي" فذكر فيه القضايا نفسَها التي مر ذكرها عند السيوطي.

9ـ "**الرباعيات**"، أي الأسانيد الرباعية في "الجامع"، لم يُذكر المؤلف، منه نسخة في مكتبة جار الله، ضمن السليمانية، في استنبول رقم (282)، تقع في (23 ورقة)[3].

وأما الدراسات المعاصرة فمنها:

1ـ "**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**" للدكتور نورالدين عتر ـ مطبوع ـ.

2ـ "**كشف النقاب عما يقوله الترمذي: وفي الباب**" للدكتور محمد حبيب الله مختار ـ مطبوع ـ، ولم

---

1 (?) ذكره الحافظ السخاوي في الجواهر والدرر (2/666).

2 (?) منه نسخة مصورة في مجموع في مكتبة الوالد ــ رحمه الله وغفر له ـ رقم (1414).

3 (?) انظر: تاريخ التراث العربي ــ فهرس علوم القرآن والحديث ـ(1/303ـ304).

يُتمَّه، وقد بلغ فيه إلى (باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود)، من كتاب الصلاة، ولو أنه وقف على شرح الحافظ العراقي لكفاه مؤونةً كبيرة من بحثه هذا.

3 ـ **"تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي"** للشيخ عبدالفتاح أبي غدة ـ مطبوع ـ.

4 ـ **"تراث الترمذي العلمي"** للدكتور أكرم العمري ـ مطبوع ـ.

5 ـ **" الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي، وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة"**، للدكتور عبدالرحمن بن صالح محي الدين، مطبوع، وأصله رسالة (ماجستير) في الجامعة الإسلامية، عام 1401هـ.

ومن الرسائل العلمية التي لم تُنشر:

1ـ **"المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للإمام الترمذي"** ـ دراسة حديثية نقدية ـ، تقدم بها موسى سكر بوقس الاندونيسي، لنيل شهادة (الماجستير)، من كلية الشريعة، بمكة المكرمة (جامعة أم القرى فيما بعد)، عام 1394هـ.

2ـ **"سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي"** ـ جمع ودراسة ونقد وتخريج ـ رسالة تقدم بها الدكتور يوسف بن محمد الدخيل ، لنيل شهادة (الماجستير)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام 1399هـ.

3 ـ **"دراسة حول ما يقول فيه الترمذي: حديث صحيح"**، رسالة تقدم بها محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة (الماجستير)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام 1401هـ.

4ـ **"الأحاديث الغريبة في جامع الترمذي"**، رسالة تقدم بها محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة (الدكتوراه)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام 1405هـ.

5ـ **"جامع الترمذي في الدراسات المغربية ـ رواية ودراية ـ"** رسالة تقدم بها محمد صقلي حسيني،

لنيل دبلوم الدراسات العليا، في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالرباط، عام 1409هـ.

6، 7، 8، 9، 10، 11 ـ **"الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير":**

وهذا العنوان كتب فيه ستة باحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسائل لنيل الماجستير، هم: خالد محمد باسمح، وعبدالعزيز بن عبدالله الشايع، وبندر بن عبدالله الشويقي، وأحمد بن محمد المنيعي، وعبدالعزيز بن عبدالله الهليل، وبكر بن محمد بخاري.

أخذ كل واحد منهم أبواباً معينة من "الجامع".

الباب الثاني: في دراسة مصطلح "حسن غريب" نظرياً.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الحديث الحسن.
الفصل الثاني: الحديث الغريب.
الفصل الثالث: الحديث الحسن الغريب عند الإمام أبي عيسى الترمذي.

الفصل الأول : الحديث الحسن.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الحسن لغة.
المبحث الثاني: تعريفات العلماء للحسن اصطلاحاً، وشرح المراد بها، والانتقادات عليها

المبحث الأول: تعريف الحسن لغة.

قال أبو الحسين أحمد بن فارس: الحاء، والسين، والنون أصل واحد، فالحُسْن ضد القُبح، يُقال: رجلٌ حَسَنٌ، وامرأة حَسْناء، وحُسَّانة...، والمحاسن من الإنسان وغيره ضد المساوي[1].

وقال الراغب الأصفهاني: الحُسْنُ: عبارة عن كل مُبْهِج، مرغوب فيه.

وذلك ثلاثة أضرب: مستحسن من جهة العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جهة الحِسّ[2].

وقال الفيروزآبادي: الحُسْن بالضم: الجمال[3].

وقال الليث: الحَسَنُ: نعتٌ لما حَسُنَ[4].

وقيل: أصل قولهم: شيءٌ حسَنٌ، إنما هو شيءٌ حَسين، لأنه من حسُن يحسُنُ، كما قالوا: عظُم فهو عظيم، وكرُم فهو كريم، كذلك حسُن فهو حَسينٌ، إلا أنه جاء نادراً[5].

والحِسان جمع حَسَن، ألحقوها بضدها فقالوا: قِباح، وحِسان[6].

فيؤخذ مما تقدم أن الحسن صفة مشبَّهة، بمعنى: الجميل، أو المبهِج، أو المرغوب فيه لصفة موجودة فيه.

---

1 (?) مقاييس اللغة (مادة "حسن"2/57ـ58).
2 (?) المفردات (مادة "حسن"ص117).
3 (?) القاموس المحيط (مادة "حسن"ص1535).
4 (?) تهذيب اللغة (مادة "حسن"4/314).
5 (?) انظر: المصدر السابق (مادة "حسن"4/315).
6 (?) جمهرة اللغة (مادة "حسن"2/156).

المبحث الثاني: تعريفات العلماء للحسن اصطلاحاً وشرح المراد بها، والانتقادات عليها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفات العلماء للحسن قبل الحافظ ابن الصلاح:

أ ـ تعريف الإمام الترمذي.

عرَّف الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ الحسن فقال: ((وما ذكرنا في هذا الكتاب"حديثٌ حسنٌ" فإنما أردنا حسْنَ إسناده عندنا: كل حديثٍ لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً؛ ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن))[1].

وحاصل هذا التعريف أن الإمام الترمذي ذكر ثلاثة شروط للحسن هي:

1ـ ألاَّ يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

2ـ ألاَّ يكون الحديث شاذاً.

3ـ أن يروى من غير وجه نحو ذلك.

أما الشرط الأول: وهو ألاَّ يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

فالمتهم بالكذب: هو من عُرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[2].

فاحترز بهذا الشرط عن المتهم بالكذب، وكذلك الكذاب أو الوضاع ـ من باب الأولى ـ وهو الذي كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم متعمداً، ولو مرةً واحدة[3].

ويدخل تحت هذا الشرط: الثقة (العدل الضابط)، والعدل الذي قل ضبطه، والراوي السيء الحفظ، والكثير الخطأ، والمختلط، والمجهول، والمستور؛ فإنه يصدق على كل واحد منهم، أنه ليس متهماً بالكذب[4].

---

1 (?) العلل الصغير (في خاتمة الجامع 5/758).

2 (?) نزهة النظر (ص85).

3 (?) انظر: المصدر السابق، وضوابط الجرح والتعديل (ص108).

4 (?) انظر: شرح العلل (1/384)، وفتح المغيث (1/75)، وتوضيح الأفكار (ص163).

وأخـرج الحافـظ ابن حجـر الثقـةَ (العـدل الضـابط)، والعـدلَ الـذي قـل ضـبطه ــ بهـذا الشـرط، لأنـه لا يَكفي لإدخالهما في هذا الشرط ـ مثلُ هذه العبارة.

قال الحافظ ابن حجر: قـد ميَّز الترمـذي الحسـن عن الصحيح بشيئين:

أحــدهما: أن يكــون راويــه قاصــراً عن درجــة راوي الصحيح، بل عن درجة راوي الحسن لذاته، وهـو أن يكـون غير متهم بالكذب، فيدخل فيه المسـتور والمجهـول ونحـو ذلك.

وراوي الصـحيح لا بـد أن يكـون ثقـة، وراوي الحسـن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالضبط، ولا يكفي كونه غير متهم.

قال: ولم يعدل الترمذي عن قوله: ثقـات، وهي كلمـة واحدة ــ إلى مـا قالـه إلا لإرادة قصـور رواتـه عن وصـف الثقة، كما هي عادة البلغاء في المخاطبات[1].

وأما الشرط الثاني: وهو ألاَّ يكون الحديث شاذاً.

فاحترز به عن الشاذ بنوعيه:

أولهما: مخالفة الراوي لمن هو أحفظ منه.

وثانيهما: تفـرد من ليس عنـده من الثقـة والضـبط مـا يجبر تفردَه[2].

ويخرج المنكر بنوعيه[3]، من باب الأولى.

وأما الشرط الثالث: وهـو أن يـروى من غـير وجـه نحو ذلك.

واحترز بهذا الشـرط عمـا لم يـرد إلا من وجـه واحـد؛ فإنه لا يكون حسناً؛ لأن تعدد الروايات يقوِّي ظن الصـحة، واتحادهــا ممــا يــؤثر ضــعفا، فإنــه إذا روي من وجهين مختلفين، عُلم أنـه محفـوظ لـه أصـل، إذا لم يكن إحـدى الطريقين آخذةً عن الأخرى[4].

---

[1] (?) انظر: النكت الوفية (رسالة علمية ص471ـ472).

[2] (?) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص71)، والاقتراح (ص197).

[3] (?) أي ما تفرد به الضـعيف، أو خـالف فيه من هو أوثق منـه، وقد يُطلق المنكر على الشاذ، قال ابن الصلاح: فإنه بمعناه. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص71ـ73)

[4] (?) انظر: النكت للزركشي (1/307ـ308).

وأخـذ الحافـظ ابن رجب من قـول الإمـام الترمـذي: ((يُروى من غير وجـهٍ نحـو ذلك)) وأنـه لم يقُـل: عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم ـ احتمـالَ أن يُحمـل كلامـه على ظـاهره، وهـو أن يكـونَ معنـاه يُـروى من غـير وجـهٍ ولـو موقوفـاً، ليُسـتدلَّ بـذلك على أنَّ هـذا المرفـوع لـه أصـل يعتضد به[1].

واعترض على تعريف الإمام الترمذي بالآتي:

1ــ قـال الحافـظ أبـو عبـد اللـه بن الموَّاق: لم يخص الترمـذي الحسـن بصـفة تمـيزه عن الصـحيح، فلا يكـون صحيحا إلا وهـو غـير شـاذ، ولا يكـون صـحيحا حـتى يكـون رواته غير متهمين بل ثقات، قال: وظهـر بهـذا أن الحسـن عنده صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيه الصحيح قال فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحاً[2].

2 ـ يشكل عليه : ما يُقال فيه: إنه حسن، مع أنه ليس له مخرج إلا من وجه واحد[3].

3ــ أن روايتـه من غـير وجـه لا يشـترط في الصـحيح فكيف الحسن[4]؟

4ـ أن قوله: ((ولا يكون شـاذاً)) زيـادةٌ لا حاجـة إليهـا؛ لأن قوله: ((يروى من غير وجه)) يُغني عنه.

وأجيب عنها بمـا يـأتي: أمـا الاعـتراض الأول: فأجاب عنه الحافظ ابن حجر بما تقدم نقله قريبـاً، فقـال: قد ميز الترمذي الحسن عن الصحيح بشيئين:

أحـدهما: أن يكـون راويـه قاصـراً عن درجـة راوي الصحيح، بل عن درجة راوي الحسن لذاته، وهـو أن يكـون غير متهم بالكذب، فيدخل فيه المسـتور والمجهـول ونحـو ذلك.

وراوي الصـحيح لا بـد أن يكـون ثقـة، وراوي الحسـن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالضبط، ولا يكفي كونه غير متهم.

---

1 (?) انظر: شرح العلل (1/387).

2 (?) النكت للزركشي (1/309ـ310)، والمقنع لابن الملقن (1/84).

3 (?) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص168).

4 (?) النكت للزركشي (1/308).

قال: ولم يعدل الترمذي عن قوله: ثقـات، وهي كلمـة واحدة ــ إلى مـا قالـه إلا لإرادة قصـور رواتـه عن وصـف الثقة، كما هي عادة البلغاء في المخاطبات.

الثاني: أن يُروى من غير وجه نحوه اهـ[1].

وأما الاعـتراض الثـاني: فلعلـه يريـد اللفـظ دون اعتبار الشاهد للمعنى، أي أن التفـرد حصـل بهـذا اللفـظ، وإن كان قد رُوي معناه من أوجهٌ أخرى[2].

وأما الاعتراض الثالث: فـذكره الزركشـي وأجـاب عنه فقال: الظاهر أن الترمذي إنمـا يشـترط في الحسـن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح، فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قولـه في مواضـع: هـذا حـديث حسـن صـحيح غـريب، فلمـا ارتفـع إلى درجـة الصـحة أثبت لـه العدالة باعتبار فرديته[3].

وأما الاعتراض الرابع: فقال الحافظ ابن حجر: ليس في كلامه تكرار، والشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه، أو أكثر، سواءً تفرد به، أو لم يتفرد، كما صرح به الشافعي.

وقوله: "ويروي من غير وجه" شرط زائد على ذلك، وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقاً، وحمل كلام الترمذي على الأول أولى؛ لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، ولاسيما في التعاريف[4].

فالحاصل أن غرض الترمذي إفهام مـراده، لا التحديـد المنطقي، فلا اعتراض عليه بمناقشـات أهـل الحـدود، مـا دام قد فُهِم مراده[5].

ب ـ **تعريف العلامة أبي سليمان الخطابي:**

تعـرَّض الخطـابي في مقدمـة كتابـه "معـالم السـنن" لتعريـف الحـديث الصـحيح، والحسـن، فقـال في تعريفـه

---

1 (?) انظر: النكت الوفية (رسالة علمية ص471ـ472).

2 (?) انظر: شرح العلل لابن رجب (1/386).

3 (?) انظر: النكت للزركشي (1/309).

4 (?) النكت لابن حجر (1/406).

5 (?) من كلام ابن الوزير في تنقيح الأنظار (ص66) مع تصرف يسير.

للحديث الحسـن: ((الحسـن مـا عُـرف مخرجُـه، واشـتهر رجالهُ، وعليه مدار أكـثر الحـديث، وهـو الـذي يقبلـه أكـثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء))[1].

فوصف الحديث الحسن بخمسة أمور:

1ـ أنه ما عُرف مخرجُه.

2ـ اشتهار رجاله.

3ـ أنَّ عليه مدارَ أكثر الحديث.

4ـ أنَّ أكثر العلماء يقبله.

5ـ أنَّ عامة الفقهاء يستعمله.

فأما أولها: وهو أن يُعرفَ مخرجُه.

الظاهر أنه يُريد: ثبوت سماع كل راوٍ عمن فوقه.

ولـذلك ذُكِـر أنـه احـترز بـه عن المنقطـع، والمرسـل، وحديث المدلِّس إذا لم يُصرح فيه بالسماع، لأنــه لا يُـدرى من سقط من الإسناد، فلا يُعـرف مخـرج الحـديث، بخلاف من أَبْـرِزَ جميـع رجالـه، فقـد عُـرف مخـرج الحـديث من أين[2].

وفسَّر أبو بكر بن العربي ـ وتبعه السـخاوي ــ معرفـة المخرج: بمعرفة كونه شامياً أو عراقياً، أو مكياً، أو كوفيـاً، كأن يكون الحديث من رواية راو قد اشتهر بروايـة حـديث أهـل بلـده، كقتـادة ونحـوه في البصـريين، فـإن حـديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه ـ كان مخرجه معروفـاً، بخلافه عن غيرهم، وكذلك رواية أبي إسحاق السَّبِيعي عن الكوفـيين، وابن شـهاب الزهـري عن المـدنيين، وعطـاء (يعني ابن أبي رباح) عن المكيين[3].

وأما ثانيها: وهو اشتهار رجاله.

قال الحافظ السخاوي: ((اشتهرت رجالـه)) بالعدالـة، وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح والضـعيف، ولا بـد مـع هذين الشرطين أن لايكون شاذا ولا معللا.

---

1 (?) معالم السنن (مع "مختصر السنن للمنذري"1/11).

2 (?) انظـــر: المنهل الـــروي (ص35)، والنكت للزركشي (1/304)، والتقييد والإيضاح (ص31).

3 (?) انظر: عارضة الأحوذي (1/14ـ15)، وفتح المغيث (1/72).

كما عَرَّف الصحيح بأنه: ما اتصل سنده، وعُدِّلت نقلته، غير متعرض لمزيد؛ ولأجل تعريفه له في "معالمه"[1] بجانبه ـ نَوَّعَ العبارة، وتعيَّن حمل الاشتهار فيه على المتوسط كما قررته اهـ[2].

وأما ثالثها: وهو أنَّ عليه مدارَ أكثر الحديث.

فذلك لأن غالب الحديث لا يبلغ رتبة الصحيح[3].

ونحـوه قـول البغـوي: أكـثر الأحكـام ثبوتهـا بطريـق حسن[4].

وعلى هذا يُحمل قولـه: ((الحـديث)) على أنـه يُريـد : الحديث الثـابت الـذي يصـلح للعمـل، فـإن أكـثره أحـاديث حسان.

إذ لـــو أراد مطلـــق الحـــديث فالأحـــاديث الضـــعيفة والموضوعة أكثر عدداً.

وأما رابعها: وهو أنَّ أكثر العلماء يقبله.

ويُفهم منه أن بعض العلماء ربما تشدد فيه، فرده، كما ذكـر ابن أبي حـاتم قـال: سـألت أبي عن حـديث. فقـال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به؟ فقال: لا[5].

وأمـــا خامســـها: وهـــو أنَّ عامـــة الفقهـــاء يستعمله.

فيعني بقولـه: ((عامـة الفقهـاء))، أي: معظم الفقهـاء يعملون بالحديث الحسن[6].

وهــذان الوصــفان الأخــيران مــال بعض أهــل العلم كالزركشي، والحافـظ العـراقي، والحافـظ السـخاوي إلى أنهما ليسـا من التعريـف، وإنمـا ذُكـرا متصـلين بـالتعريف لتعلقهما به في الجملة لا لأنهما من تتمته[7].

---

1 (?) معالم السنن (مع "مختصر السنن للمنذري"1/11).

2 (?) انظر: فتح المغيث (1/72) .

3 (?) النكت للزركشي (1/305)، وتدريب الراوي (1/167).

4 (?) مصابيح السنة (1/110) .

5 (?) انظـر: العلل لابن أبي حـاتم (1/133)، كما أفـاده محقق "فتح المغيث" (1/79) جزاه الله خيراً.

6 (?) انظر: شرح الألفية (1/90).

7 (?) انظر: النكت للزركشي (1/305)، وشرح الألفية للعراقي (1/90)، وفتح المغيث للسخاوي (1/79).

وذلك لأنهم يعيبون إدخال حكم الشيء في تعريفه.
قال الناظم:

وعندهم من جملة المردودِ أن تدخُلَ الأحكام في الحدودِ[1]

وخالف فيه البلقيني، فقال: بل هو من جملة الحد؛ لِيَخْرُجَ الصحيحُ الذي دخل فيما قبله، بل والضعيف أيضاً[2].

واعتُرض على تعريف الخطابي بِـ: أن عبارته ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات، فإن الصحيح أيضا عُرف مخرجه، واشتهر رجاله بالصحة، وكذلك الضعيف بالضعف[3].

وأما الشق الأول من الاعتراض ـ فيما يظهر لي ـ فإنه وارد على تعريف الخطابي، إذ المقصود من التعريف توضيح المعرَّف بأقرب لفظ، وأجمع عبارة، بحيث يجمع التعريف أهم صفات المعرَّف التي تدل عليه، ويمنع إدخال غيره فيه؛ ليسهل تصوره التصور الصحيح.

وذلك كله مفقود في تعريف الخطابي ـ رحمه الله تعالى وغفر له ـ.

وأما الشق الثاني فأجيب عنه: بأنه إنما يتوجه الاعتراض عليه، أنْ لو كان عرَّف بالحسن فقط، أما وقد عرَّف بالصحيح أولاً، ثم عرَّف بالحسن، فيتعيَّن حمل كلامه على أنه أراد بقوله: ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله ـ ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويُعرف هذا من مجموع كلامه[4].

3 ـ تعريف الحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجوزي (ت 597هـ)، والحافظ أبي الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية (ت633هـ).

---

[1] (?) السلم المرونق (مع مجموعة المتون ص274) .

[2] (?) انظر: محاسن الاصطلاح (ص103)، وتدريب الراوي (1/167) والعبارة المذكورة كما في التدريب، وأما المحاسن فجاءت مختصرة.

[3] (?) انظر: الاقتراح (ص163ـ164).

[4] (?) قاله الحافظ العلائي كما في النكت للحافظ ابن حجر (1/404). وتقدم ما يدل عليه عند الكلام على قوله: "واشتهر رجاله".

قال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في تعريف الحسن : ((هو ما فيه ضعف قريبٌ محتمل))[1].

وأخذه الحافظ ابن دحية فزاد عليه فقال: ((الحسن هو ما دون الصحيح، مما فيه ضعف قريبٌ محتمل، عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحطُّ إلى درجة الفسق))[2].

واعتُرض عليهما:

أما تعريف ابن الجوزي:

1 ـ فقال ابن دقيق العيد: إن الضعف المذكور ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميِّز للحقيقة[3].

وحاول دفع هذا الاعتراض الطيبي فقال: ما ذكره ابن الجوزي مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف؛ لأن الحسن وسط بينهما، فقوله: قريب، أي: قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل لكون رجاله مستورين[4].

والظاهر من تعريف ابن الجوزي أنه يُعرِّف الحسن لذاته؛ ولذلك لم يذكر في التعريف حاجتَه إلى ما يجبره، ليصحَّ وصفه بالحُسْن.

وأما تعريف ابن دحية فقال الحافظ ابن حجر: هو جيد بالنسبة إلى النظر في الراوي، لكنَّ صحة الحديث وحسنَه ليس تابعاً لحال الراوي فقط، بل لأمور تنضم إلى ذلك؛ من المتابعات والشواهد، وعدم الشذوذ والنكارة، فإذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه الموصوف بذلك من الشذوذ والإنكار كان من أحسن ما عُرِّف به الحديث الحسن الذاتي، لا المجبور على رأي الترمذي ــ والله تعالى أعلم[5].

---

1 (?) الموضوعات (1/35) .

2 (?) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (ص189) .

3 (?) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص169) .

4 (?) انظر: الخلاصة (ص41).
ولو قال "متوسطين"، بدل قوله: "مستورين" لكان أصح.

5 (?) النكت (1/404ـ405) .

ومما يُلاحظ هنا، أن قول ابن دحية: ((لا ينتهي إلى درجة العدالة)) لابد من حمله على أن مراده بالعدالة التعديل الذي بمعنى التوثيق، ليشمل العدالة والضبط، ومقصوده: أن راوي الحسن لا ينتهي إلى درجة التوثيق؛ لقصور في ضبطه لا في عدالته، لأنه إذا اختلت عدالة الراوي كان ذلك ضعفاً شديداً، ينحط به حديثه عن الاحتجاج، بل والاعتبار أيضاً.

المطلب الثاني: تعريف الحافظ ابن الصلاح، وتقسيمه الحسن إلى نوعين، وإفادة العلماء منه، وتقريرهم له.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح ـ بعد ذكره لتعريف الترمذي، والخطابي، وابن الجوزي:

((كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعا بين أطراف كلامهم، ملاحظا مواقع استعمالهم، فتنقح لي واتضح: أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور، لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ، فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي:لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سببٌ آخرُ مفسِّقٌ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأن رُوي مثله، أو نحوه، من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويَه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً.

وكلام الترمذي على هذا القسم يتنـزَّل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يَقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويُعتبر في كل هذا ـ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا

ومنكرا ـ سلامته من أن يكون معللا، وعلى هذا القسم يتنـزَّل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر، مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يُشكِل، مُعْرِضا عما رأى أنه لا يُشْكِل، أو أنه غفل عن البعض وذَهَل، والله أعلم)).

فتضمن تعريف الحافظ ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ تقسيم الحسن إلى قسمين:

1ـ حسن لغيره.

2ـ حسن لذاته.

فأما الحسن لغيره فقد اشترط فيه:

1ـ أن يكون راويه مستوراً، لم تتحقق أهليته.

والمستور يُطلق على من جُهلت حالُه، فلم يُنقل فيه جرح ولا تعديل من معتبر[1]، ولذلك فسَّره بـ: من لم تتحقق أهليته.

2ـ أن لا يكون مغفلا كثير الخطأ، فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أو بأي سبب مفسِّق.

3ـ ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأن رُوي مثله، أو نحوه، من وجه آخر أو أكثر.

وهذه الشروط هي ما سبق عند الترمذي تقريباً، فقوله: ((الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور، لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفَّلاً كثيرَ الخطأ، فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث)) ـ هو كقول الترمذي: ((كل حديثٍ لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب)).

وقوله: ((ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأن رُوي مثله، أو نحوه، من وجه آخر أو أكثر))، هو كقول الترمذي: ((ويروى من غير وجه نحو ذلك)).

وقوله: ((حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويَه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه،

---

[1] (?) انظر: فتح المغيث (1/75).

فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً))، أخذه من قول الترمذي:
((ولا يكون الحديث شاذاً)).
ولـذلك قـال ابن الصـلاح: وكلام الترمـذي على هـذا القسم يتنـزَّل.
ويُلحق بالمستور الذي لم تتحقق أهليتـه كـل من كـان بمثابتـه في كونـه غـير شـديد الضـعف، كسـيء الحفـظ، والمختلط الذي لم يشتد اختلاطه ونحو ذلك.
كما يدخل تحت هذا النوع مرسل التـابعي، والمنقطـع، والمـدلَّس، ونحوهـا من المنقطعـات، لعـدم اشـتراطه الاتصال.
فلا يرد من أجل هذا قول ابن جماعـة: وأمـا الأول من القسمين:
فيرد عليه الضـعيف، والمنقطـع، والمرسـل الـذي في رجاله مستور وروي مثله، أو نحوه من وجه آخر[1].
لأن ابن الصـلاح لم يشـترط الاتصـال، حـتى يَخـرُجَ المنقطع والمرسل، فهما داخلان فيه.
ثم هو تابع في تعريفه هذا للترمذي ـ كما تقدم قريباً ـ والترمـذي يحكم للمنقطـع إذا رُوِي من وجـه آخـر بالحُسْن[2].
واحترز ابن الصلاح بالشرط الثاني: عن حديث المتهم بالكذب، والكذّاب، وشديد الغفلة، ونحوهم ممن اشتدَّ ضعفه من الرواة.
واحترز بالشرط الثالث: عن الضعيف الذي لم يرِد له متابع ولا شاهد، وعن الشاذ، والمنكر.
وعرَّف الحافظ ابن حجر الحسن لغيره بتعريف قريب من تعريف الترمذي وابن الصلاح ـ مضمناً محصَّل تعريفيهما ـ فقال: ((ومتى تُوبِع السيء الحفظ بمعتبر ـ كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ـ وكذا المختلط الذي لم يتميَّز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلَّس ـ إذا

---

1 (?) المنهل الروي (ص36) .
2 (?) انظر: النكت للحافظ ابن حجر (1/406) .

لم يُعرفِ المحذوف منه ـ صار حديثهم **حسناً** لا لذاته، بل وصفه بذلك **باعتبار المجموع**))[1].

فأما القسم الثاني: وهو الحسن لذاته فقد اشترط فيه:

1 ـ أن يكون راويه من المشهورين بالصـدق والأمانـة، ويعني به أن يكون عدلاً.

2 ـ غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يَقصــر عنهم في الحفظ والإتقان.

ويريد به أنه قاصر في ضبطه عن ضبط راوي الصحيح، ولكن لا ينزل إلى درجة الضعيف، الذي يكون تفرده منكراً.

وهذا الشرط هو الذي يكثر اختلاف الأنظار فيه، فراوي الحديث الحسن لذاته، قد نجد بعضَ الأئمة يُقوِّي حديثَه ويُصححه، نظراً لقلة خطأه في جانب صوابه، وبعضهم يرى أنه لا يبلغ مرتبة من يُصحَّح حديثُه فيُضعفه، وقد يختلف فيه نظر إمام واحد في راو واحد فتارة يقويه وتارة يُضعفه، ويشير إلى هذا التردد في الحكم على راوي الحديث الحسن ـ الحافظ الذهبي بقوله: ((ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديث تردَّد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيَّر اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه، وهذا حقٌّ؛ فإن الحديثَ الحسنَ يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيَه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعفٌ ما؛ إذ الحسن لا ينفكُّ عن ضعفٍ ما، ولو انفكّ عن ذلك لصح باتفاق))[2].

3 ـ عدم الشذوذ، أو النكارة.

وتقدم الكلام عليهما عند تعريف الترمذي.

4 ـ ألاَّ يكون معلاً.

---

1 (?) نزهة النظر (ص103) .

2 (?) الموقظة (ص28ـ29) .

فاحترز به عن جميع العلل الظاهرة كالانقطاع، والإرسال، أو الخفية كالتدليس، والاضطراب، والقلب، والإدراج ونحو ذلك.

وهـذه الشـروط الأربـع هي شـروط الصـحيح، إلا في جانب الضبط، ومن أجل هذا حينما أراد الحافظ ابن حجــر أن يُعرِّف الحسن لذاته استضاء بتعريف ابن الصـلاح هـذا، وقـال: ((هـو الحـديث المتصـل السـند، بـرواة معـروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضـبط رواة الصـحيح، ولا يكون الحديث معلولاً، ولا شاذاً))[1].

وقـال في موضـع آخـر: ((**فـإن خـفَّ الضـبط، أي قـلَّ، مـع بقيـة الشـروط المتقدمـة في الصـحيح فهو الحسن لذاته**))[2].

وأما قول ابن الصلاح في ختام تعريفه للحسـن لذاتـه: وعلى هــذا القســم يتنــزَّل كلام الخطــابي؛ فــذلك لأن الخطابي لم يذكر حاجة هذا النوع لعاضد يعضده، كمـا في تعريف الترمذي.

وأمــا دلالــة تعريــف الخطــابي على هــذه الشــروط بمجموعها ففيه تكلف شديد.

ورأى بعض أهل العلم أن تعريف ابن الصلاح ليس جامعاً مانعاً، وأن فيه إطناباً في العبارة، فآثروا أن يضعوا للحسن تعريفاً موجزاً يجمع نوعيه، ومن تلك التعاريف:

1 ـ تعريف الحافظ بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت733هـ):

قال: ((ولو قيل: الحسن كل حديث خالٍ عن العلل، وفي سنده المتصل مستور، له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان ـ لكان أجمع لما حددوه، وقريباً مما حاولوه وأخصر منه))[3].

ولم يرتضِ الحافظ ابن حجر هذا التعريف وقال: ليس يحسُن في حد الحسن؛ لأوجه:

---

1 (?) الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة (ص63).

2 (?) نزهة النظر (ص62).

3 (?) المنهل الروي (ص36) .

أحدها: أن قيد الاتصال إنما يُشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان، وهذا هو الحسن لذاته، وهو الذي لم يتعرضْ الترمذي لوصفه.

بخلاف القسم الثاني الذي وصفه، فلا يُشترط الاتصال في جميع أقسامه.

ثانيها: اقتصاره على رواية المستور مشعرٌ بأن رواية الضعيف السيء الحفظ ومن ذكرنا معه من الأمثلة المتقدمة ليست تُعد حساناً إذا تعددت طرقها، وليس الأمر في تصرّفِ الترمذي كذلك، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعاً.

ثالثها: اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا لأن الضعف الذي في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن، إذا جمع الشروط الثلاثة النى ذكرها، فالتقييد بعدم العلة يُناقض ذلك اهـ[1].

2 ـ تعريف الحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت902هـ).

قال: ((الحسن هو الذي اتصل سنده، بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما، أو بالضعيف بما عدا الكذب، إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ، والعلة))[2].

ويرِد عليه الانتقادان الأول والثالث اللذان انتقدهما الحافظَ ابن حجر على تعريف ابن جماعة.

وثالث: وهو اضطراب العبارة وقلقها، في قوله: ((الضابط المتقن غير تامهما))، فهذا إثبات لشيء، ثم نفيه في الوقت نفسه، ولو قال: الصدوق خفيف الضبط، أو قليله، أو قاصره، لكان أسلم، وأوضح.

---

1 (?) انظر: النكت (1/407).

2 (?) فتح المغيث (1/79).

الفصل الثاني: الحديث الغريب.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الغريب لغة.
المبحث الثـــاني: تعريـــف الغـــريب اصطلاحاً.
المبحث الثالث: أنواع الغريب.

المبحث الأول: تعريف الغريب لغة.

مادة غَرَبَ في معاجم اللغة، كثيرة المعاني، مختلفة الدلالة.

حتى إنَّ ابنَ فارس لم يجرِ في هذه المادة على عادته، في بيان الأصل الذي تدور حوله، واكتفى بقوله: (("غرب" الغين والراء والباء أصل صحيح، وكَلِمُه غير منقاسة، لكنها متجانسة؛ فلذلك كتبناه على جهته، من غير طلب قياسه))[1].

ومن خلال النظر في كتب المعاجم، والتأمل في معاني كلمة "غريب"، نجد أنهم يقولون: غَرَبَ، أي: بَعُد، ويقال: اغرُب عني، أي تباعدْ[2].

ومنه قولهم: الغريب، أي: البعيد عن وطنه[3].

وكذلك قولهم: رجل غريب، أي ليس من القوم، ونساء غرائب: أي غير الأقارب[4].

ويقال لكل شيء فيما بين جنسه عديم النظير: غريب[5].

والغريب أيضاً: الغامض من الكلام، لبعده عن الفهم[6].

فنأخذ مما تقدم: أن الغريب من الحديث سمي بذلك إما:

1 ـ لبعد المعرفة به، كما في قولهم: غَرَبَ، أي بَعُد.

2 ـ أو لغموض مخرجه، كما في قولهم: غريب الكلام، أي: الغامض.

---

1 (?) مقاييس اللغة (مادة "غرب"4/420).

2 (?) الصحاح (مادة "غرب"1/193).

3 (?) انظر: مقاييس اللغة (مادة "غـرب"4/421)، والمحكم لابن سـيده (مادة "غرب"5/299).

4 (?) المحكم لابن سيده (مادة "غرب"5/299)، ولسان العـرب (مـادة "غرب"1/639).

5 (?) المفردات في غريب القرآن ("غرب" ص364).

6 (?) انظر: المحكم لابن سيده (مادة "غـرب"5/299)، وأسـاس البلاغة (مادة "غرب" ص322).

3 ـ أو أنه مأخوذ من الوحدة والانفراد عن الأهل، والعشيرة، كما في قولهم: رجل غريب، أي ليس من القوم، أو من الوحدة بسبب عدم النظير.

المبحث الثاني: تعريف الغريب اصطلاحاً.

قبل الدخول في تعريف الغريب، ينبغي الإشارة إلى أن هناك إطلاقاً آخر يذكره أهل العلم يُرادف الغريب، وهو "الفرد".

قال الحافظ ابن حجر: ((الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرةُ الاستعمال وقلتُه؛ فالفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يُفرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان))[1].

ولذا نجدهم يَعرِضون للكلام على الغريب في نوعين من أنواع علوم الحديث: في نوع "الأفراد"، و نوع "الغريب".

وعرَّف أهل العلم "الغريب"، أو "الفرد" بعبارات متنوعة، ومعناها متقارب ومن ذلك:

قول الحافظ ابن الصلاح: ((الغريب هو الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة.

وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما في إسناده[2].

وقال الحافظ ابن دقيق العيد: ((الغريب المطلق: أن ينفرد راوٍ بإسناد كلِّه.

وتارةً يكون غريباً عن شخص معيَّن، ويكون معروفاً عن غيره))[3].

وقال الحافظ ابن جماعة: ((الأفراد قسمان:

أحدهما: فرد عن جميع الرواة.

والثاني: فرد بالنسبة إلى جهة، كقولهم: تفرد به أهل مكة، وأهل الشام، أو تفرد به فلان عن فلان، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة))[4].

---

1 (?) نزهة النظر (ص54) .

2 (?) علوم الحديث (ص244).

3 (?) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص199).

4 (?) المنهل الروي (ص51).

وقال أيضاً: ((الغريب ما انفرد بروايته، أو برواية زيادة فيه ـ عمَّن يُجمع حديثه كالزهري، في المتن أو السند))[1].

وقال الحافظ الذهبي: ((التفرد: يكون لما انفرد به الراوي إسناداً، أو متناً.

ويكون لما تفرد به عن شيخ معيَّن: كما يقال: لم يروِه عن سفيان إلا ابن مهدي، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك))[2].

وقال الحافظ ابن كثير: ((أما الغرابة: فقد تكون في المتن؛ بأن يتفرَّد بروايته راوٍ واحد، أو في بعضه، كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقُلْها غيره.

وقد تكون الغرابة في الإسناد، كما إذا كان أصل الحديث محفوظاً من وجه آخر أو وجوه، ولكنه بهذا الإسناد غريب))[3].

وقال الحافظ ابن حجر: ((الغريب هو ما يتفرد بروايته شخص واحد، في أي موضع وقع التفرد به من السند))[4].

وقال أيضاً: ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحاب.

أو لا يكون كذلك: بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويَه عن الصحابي أكثرُ من واحد، ثم يَنفرد بروايته عن واحد منهم شخصٌ واحد.

فالأول: الفرد المطلق.

والثاني: الفرد النسبي: سُمِّ بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معيَّن، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً[5].

فتحصَّل مما سبق أن الغريب ينقسم إلى قسمين رئيسين:

---

1 (?) المصدر السابق (ص55).
2 (?) الموقظة (ص43).
3 (?) اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث 2/460).
4 (?) نزهة النظر (ص47) .
5 (?) انظر المصدر السابق (ص52ـ54).

1 ـ الغريب المطلق، أو الفرد المطلق: وهو ما ينفرد به الراوي الواحد عن كل أحد من الثقات وغيرهم.

2 ـ الغريب النسبي، أو الفرد النسبي: أي بالنسبة إلى شخص معين، أو جهة معيَّنة، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً.

المبحث الثالث: أنواع الغريب.

1 ــ أنواع الغريب عند الإمام الترمذي (ت 279هـ):

لعل أقدم من تكلم على أقسام الغريب، مع التمثيل لها ـ هو الإمام أبو عيسى الترمذي، فذكر ثلاثة أنواع منها ـ هي كما جاء في نص كلامه[1]، الذي أسوقه هنا بتمامه، مع شرح الحافظ ابن رجب له[2]؛ لتعلقه بموضوع هذا البحث، ولأن خيرَ من يُعرِّف بمصطلح هو مطلقه وصاحبه، إذ رب الدار أدرى بما فيها.

وأن أحسن من يشرح كلام الإمام الترمذي في "جامعه" هو الحافظ ابن رجب لخبرته بأحاديثه، فقد شرحها حديثاً حديثاً، وهو أعرف بمصطلحات أبي عيسى، لمروره عليها في أثناء شرحه مصطلحاً مصطلحاً.

قال الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ:

((وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

1ـ رب حديث يكون غريبا لا يُروى إلا من وجه واحد:

مثل ما حدث حماد بن سلمة عن أبي العُشراء عن أبيه، قال: ((قلتُ: يا رسول الله، أما تكون الذَّكاة إلا في الحلْق واللَّبَّة[3]؟ فقال: لو طَعَنتَ في فَخِذِها أجزأ عَنكَ))[4].

---

[1] (?) في العلل الصغير (مطبوع في خاتمة الجامع5/758ـ763).

[2] (?) شرح العلل (1/413ـ450).

[3] (?) اللَّبَّة ـ على وزن الحَبَّة ـ: هي المَنْحر من كل شيء. انظر: النهاية في غريب الحديث (مادة "لبب"ـ 4/223)، ومختار الصحاح (مادة "لبب" ص 589).

[4] (?) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (4/334)، أبو داود (كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذبيحة المتردية3/250 :2825)، والترمذي (كتاب الأطعمة،

فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن أبي العُشراء، ولا يعرف لأبي العُشراء عن أبيه إلا هذا الحديث.

وإن كان هذا الحديث مشهوراً عند أهل العلم، وإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة لا يعرف إلا من حديثه.

فيشتهر الحديث لكثرة من روي عنه، مثل: ما روى عبد الله بن دينار عن ابن عمر: ((أن رسول الله نهى عن بيع الولاء وهبته)).

وهذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، رواه عنه عبيد الله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة[1].

قال الحافظ ابن رجب: ((ذكر الترمذي رحمه الله: أن الغريب عند أهل الحديث يُطلق بمعانٍ:

أحدها: أن يكون الحديث لا يُروى إلا من وجه واحد.

ثم مثله بمثالين، وهما في الحقيقة نوعان:

أحدهما: أن يكون ذلك الإسناد لا يُروى به إلا ذلك الحديث أيضاً.

باب ما جاء في الذكاة في الحلْق واللَّبَّة 4/75 :1481)، والنسائي في سننه الصغرى (كتاب الأضاحي، باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها 7/228 :4408)، وابن ماجه (كتاب الذبائح، باب ذكاة الناد من البهائم2/1062 :3184) من طرقٍ عن حماد بن سلمة به.

وإسناده ضعيف لجهالة عين أبي العُشراء، قال الميموني: سألتُ أحمد عن حديث أبي العُشَراء في الذكاة، قال: هو عندي غلَط، ولا يُعجبني، ولا أذهب إليه، إلا في موضع ضرورة، وقال: ما أعرف أنه يُروى عن أبي العُشراء حديثٌ غير هذا، يعني حديث الذكاة.

وقال الحافظ الذهبي: لا يُدرى من هو ولا من أبوه، انفرد عنه حماد بن سلمة. ميزان الاعتدال (4/551)

[1](?) حديث الإمام مالك بن أنس أخرجه في موطإه (كتاب العتق والولاء، باب مصير الولاء لمن أعتق2/782 :2).

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه 4/242 :6756) من حديث سفيان الثوري.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته2/1145 : متابعات الحديث16) من حديث عبيدالله، وشعبة، وسفيان الثوري، وابن عيينة.

قال الإمام مسلم: الناس كلهم عيالٌ على عبدالله بن دينار في هذا الحديث.

وهذا مثل حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذكاة.

فهذا حديثٌ غريب لا يُعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشَراء، ثم اشتهر عن حماد، ورواه عنه خَلْقٌ، فهو في أصل إسناده غريب، ثم صار مشهوراً عن حماد.

قال الترمذي: ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه غيرُ هذا الحديث.

وقد خرَّج الترمذي في (كتاب الصيد والذبائح) هذا الحديث، وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا يُعرف لأبي العُشراء عن أبيه غيره.

ولم يقل إنه حسن؛ لما ذكر ههنا أن شرطه في الحسن أن يُروى من غير وجه، وهذا ليس كذلك، فإنه لم يُرو في الذكاة في غير الحلق واللَّبَّة إلا في حال الضرورة غيره.

وحكى أيضاً في كتاب "العلل" عن البخاري أنه قال: لا نعرف لأبي العُشراء شيئاً غير هذا.

النوع الثاني: أن يكون الإسناد مشهوراً يُروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايتــه إلا بهذا الإسناد.

ومثله الترمذي بحديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن بيع الولاء وهبته.

فإنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وَهِم، وَغَلِط ... وهو معدود من غرائب الصحيح؛ فإن الشيخين أخرجاه ...)).

ثم قال الإمام الترمذي: ((وربَّ حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث:

وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر، قال: ((فرض رسول الله زكاة الفطر من رمضان، على كل

حُرٍّ، أو عبدٍ، ذكرٍ، أو أنثى، من المسلمين صاعاً من تمر، وصاعاً من شعير)).

قال: وزاد مالك في هذا الحديث: ((من المسلمين))[1].

وروى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه ((من المسلمين))[2].

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجوا به منهم الشافعي، وأحمد بن حنبل، قالا: إذا كان للرجل عبيدٌ غيرُ مسلمين لم يؤدِّ عنهم صدقة الفطر، واحتجا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه)).

---

[1] (?) الموطأ (كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر 1/284 :52(.
ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين 1/466 :1504)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير 2/677 :12).
وتابع مالكاً في هذه الزيادة: عمر بن نافع، عن أبيه، عند البخاري (كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر 1/466 :1503).
والضحاك (هو ابن عثمان) عند مسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير2/678 :16).

[2] (?) حديث أيوب السختياني: أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الحر والمملوك 1/468 :1511)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير 2/677 :14)، والترمذي في جامعه (كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر3/61 :675).
وحديث عبيدالله العمري: أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الصغير والكبير 1/468 :1512)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير 2/677 :13).
وتابعهما في عدم ذكر هذه زيادة قوله : ((من المسلمين)):
الليث بن سعد فيما أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاعاً من تمر 1/467 :150)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير2/677 :15).
وكثير بن فرقد عند البيهقي في السنن الكبرى (4/162)

قال الحافظ ابن رجب: ((هذا أيضا نوع من الغريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تُستغرب...)). وأفاض الحافظ ابن رجب في الكلام على زيادة الثقة بما ليس مقصودنا في هذا المقام.

ثم قال الإمام الترمذي: ((ورُبَّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد.

حدثنا أبو كُريب، وأبو هشام الرفاعي، وأبو السائب، والحسين بن الأسود قالوا: حدثنا أبو سلمة، عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُرْدة، عن جده أبي بُرْدة، عن أبي موسى عن النبي قال: ((الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في مِعىً واحد))[1].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده.

وقد روي: من غير وجه عن النبي هذا، وإنما يستغرب من حديث أبي موسى.

سألت محمود بن غيلان عن هـذا الحـديث فقـال: هـذا حديث أبي كُريب عن أبي أسامة.

وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كُريب عن أبي أسامة، لم نعرفه إلا من حديث أبي كُريب، عن أبي أسامة، فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يعجب، وقال: ما علمت أن أحدا حدّث هذا غيرَ أبي كريب، وقال محمد: كنا نرى أن أبا كُريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة)).

قـال الحافـظ ابن رجب: ((هـذا نـوع آخـر من الغريب، وهو أن يكون الحديث يُروى عن النبي صلى اللـه

---

[1](?) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الأشربة، باب المؤمن يأكل في مِعى واحد 3/1632 :185) والبزار في مسنده (8/153:ـ 3175) كلاهما عن أبي كريب.

والبزار في مسنده (8/154:ـ 3176) أيضاً قال: أخبرناه أبو السائب سلْم بن جنادة بن سلْم به.

وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن أبي موسى إلا من هذا الوجه، وقد رواه عن أبي أسامة غير واحد، والحديث يُعرف بأبي كُريب.

عليه وسلم من طرقٍ معروفة، ويُروى عن بعض الصـحابة من وجه يُستغرب عنه، بحيث لا يُعرف حديثـه إلا من ذلـك الوجه.

وقد ذكر الترمذي لهذا النوعين مثالين:

أحدهما: حديث أبي كُريب، عن أبي أسامة ...: ((المؤمن يأكل في مِعى واحد...ـ)).

فهذا المتن معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة، وقد خرَّجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم[1].

وأما حديث أبي موسى هذا فخرَّجه مسلم عن أبي كُريب، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذَكروا أن أبا كُريب تفرد به، منهم البخاري، وأبو زرعة.

وذُكِر لأبي زرعة من رواه عن أبي أسامة غيرُ أبي كريب؟ فكأنه أشار إلى أنهم أخذوه منه.

وحسين بن الأسود كان يُتهم بسرقة الحديث.

وأبو هشام فيه ضعف أيضاً.

وقد ذكرنا كلام أبي زرعة في هذا في كتاب الأطعمة، وإنكارَه على أبي السائب، وأبي هشام روايته.

وظاهر كلام أحمد يدل على استنكار هذا الحديث أيضاً.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد ـ وذُكِر له حديثُ بُريد هذا ـ فقال أحمد: يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهاً! أحاديث ضعيفة.

وجعل يُنكر طلب الطرق نحو هذا.

قال: هذا شيء لا ينتفعون به، أو نحو هذا الكلام.

وإنمـا كَـره أحمـد تطلب الطـرق الغريبـة الشـاذة المنكرة، وأما الطرق الصحيحة المحفوظة، فإنه كان يحث على طلبها، كما ذكرناه عنه في أول الكتاب.

وما حكاه الترمذي عن البخاري هاهنا أنه قال: كنا نرى أن أبا كُريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة ، فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يروِ هذا الحديث

---

[1] (?) انظر: تخريج هذا الحديث عند رقم (151).

عنه أحد من الثقات غير أبي كُريب، والمذاكرة يحصل فيها تسامح، بخلاف حال السماع، أو الإملاء، ولذلك لم يروه عن بُريد غيرُ أبي أسامة ».

ثم قال الإمام الترمذي: « حدثنا عبد الله بن أبي زياد وغير واحد، قالوا: حدثنا شَبَابة بن سَوَّار، حدثنا شعبة عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يَعْمَر: «أن النبي ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والمُزَفَّت[1]»[2].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من قبل إسناده، لا نعلم أحدا حدث به عن شعبةَ غيرَ شَبابة.

وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة «أنه نهى أن يُنتبذ في الدُّبَّاء والمُزَفَّت»[3]، وحديث شَبَابة إنما يُستغرب، لأنه تفرَّد به عن شعبة.

وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يَعْمَر عن النبي ﷺ أنه قال: « الحجُّ عَرَفَة »[4].

---

[1](?) الدُّبَّاء: القَرْع، كانوا ينتبذون فيها، فتُسرع الشدَّة في الشراب، وتحريم الانتباذ في هذه الظروف كان في صدر الإسلام ثم نُسخ. والمُزفَّت: هو الإناء الذي طُلي بالزفت ثم انتُبذ فيه. انظر: النهاية في غريب الحديث (مادة"دبب"2/96)، و(مادة"زفت"2/304)

[2](?) أخرجه النسائي في الصغرى (كتاب الأشربة، باب النهي عن الدباء والمزفَّت 8/305 :5628)، وابن ماجه في سننه (كتاب الأشربة، باب النهي عن نبيذ الأوعية2/1127 :3404)، والخطيب في تاريخ بغداد (9/296)، .

[3](?) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي4/14 :5594)، ومسلم في صحيحه (كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفَّت ... 3/1577 :34) من حديث علي رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي4/14 :5595)، ومسلم في صحيحه (كتاب، الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفَّت ...3/1578 : 3)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب، الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفَّت ...3/1577 :30) من حديث أنس رضي الله عنه.

[4](?) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (4/309)، و(4/310)، والدارمي في سننه (1/386 :1894)، والنسائي في سننه الكبرى (2/462 :4179)، والدارقطني في سننه (2/241) من حديث شعبة.

فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد ».

قال الحافظ ابن رجب: « المثال الثاني: حديث شَبَابة، عن شعبة، عن بُكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يَعْمَر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه نهى عن الدُّبَّاء والمُزَفَّت»، فإن نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتباذ في الدباء والمزفَّت، صحيح ثابت عنه، رواه عنه جماعة كثيرون من أصحابه.

وأما رواية عبدالرحمن بن يعمَر عنه فغريبة جداً، ولا يُعرف إلا بهذا الإسناد.

تفرد به شبابة، عن شعبة، عن بكير بن عطاء عنه.

وعند شعبة بهذا الإسناد عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الحج عرفة» في حديث ذكره، فهذا المتن هو الذي يُعرف بهذا الإسناد.

وأما حديث «النهي عن الدباء والمزفَّت» فهو بهذا الإسناد غريب جداً.

وقد أنكره على شبابة طوائف من الأئمة: منهم الإمام أحمد[1]، والبخاري[2]، وأبو

حاتم[3]، وابن عدي[4].

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (4/310)، والترمذي في جامعه (كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع، فقد أدرك الحج 3/237 : 889)، والنسائي في سننه الصغرى (كتاب مناسك الحج، باب فيمن لم يُدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة5/264 :3044)، وابن ماجه (كتاب المناسك، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع2/1003 :3015)، والدارقطني في سننه (2/240) من حديث سفيان الثوري.

[1](?) يأتي قريباً نقل كلام الإمام.

[2](?) كما في العلل الكبير للترمذي (2/787)، قال الترمذي: سألتُ محمداً، فقال: هذا حديث شبابة عن شعبة، لم يعرفْه إلا من حديث شبابة.

[3] (?) كما في العلل لابنه (2/27)، وقال: منكر،لم يروه غير شبابة، ولا يُعرف له أصل.

[4] (?) كما في كامله (4/1365).

وأما ابن المديني فإنه سُئل عنه فقال: لا يُنكر لمن سمِع من شعبة ـ يعني حديثاً كثيرا ـ أن ينفرد بحديث غريب[5].

وقال أحمد: إنما روى شعبة بهذاالإسناد حديث الحج[2].

يُشير إلى أنه لا يُعرف بهذا الإسناد غيرُ حديث الحج)).

ثم قال الإمام الترمذي:

((حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو مزاحم، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله : ((من تَبِع جِنازةً فصلى عليها فله قِيراط، ومن تبِعها حتى يقضى قضاؤها فله قيراطان، قالوا: يا رسول الله ما القيراطان؟ قال: أصغرُهما مثلُ أُحُد))[3].

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا مروان بن محمد، عن معاوية بن سلام، حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثنا أبو مزاحم، سمع أبا هريرة عن النبي قال: ((من تَبِعَ جِنازةً فله قِيراط))، فذكر نحوه بمعناه[4].

---

5 (?) تاريخ بغداد (9/297).

2 (?) الضعفاء للعقيلي (2/196)، وتاريخ بغداد (9/296ـ297).

3(?) أخرجه الإمام أحمد (2/521) من طريق هشام (هو الدستوائي)، وعبدالوهاب (هو ابن عطاء) كلاهما عن يحيى بن أبي كثير به.
وتابعهما الأوزاعي عند أبي عوانة في "مستخرجه" (كما في إتحاف المهرة 16/1/266).
وإسناده ضعيف، فإن أبا مزاحم مجهول، وقال الدارقطني: لا يُعرف، يُترك. انظر: ترجمته في الكنى للبخاري (من التاريخ الكبير ص74)، وسؤالات البرقاني (الترجمة617)، وتهذيب التهذيب (4/587)
لكن قد رُوي حديث أبي هريرة من طرق صحيحة:
فقد أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان، باب اتباع الجنائز من الإيمان 1/32 :47) من حديث الحسن (هو البصري)، ومحمد (هو ابن سيرين).
وأخرجه في (كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تُدفن1/407 :1325) من حديث عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة.
وأخرجه مسلم (كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها 2/652 :52ـ54) من حديث عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، وسعيد بن المسيب، وأبي صالح، وأبي حازم ـ أربعتهم عن أبي هريرة.

4(?) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (3/50) قال: قال عبدالله، وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (كما في إتحاف المهرة 16/1/266) من طريق محمد بن المبارك، حدثنا معاوية بن سلاّم به.

قال عبد الله: وأخبرنا مروان، عن معاوية بن سلاَّم، قال: قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى المَهْري، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، سمع عائشة رضي الله عنها عن النبي نحوه[1].

قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن: ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟ قال: حديث السائب، عن عائشة، عن النبي فذكر هذا الحديث.

وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن.

قال أبو عيسى: وهذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ؛ وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده؛ لرواية السائب عن عائشة عن النبي ».

قال الحافظ ابن رجب: « هذا نوع آخر من الغريب، وهو: أن يكون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً من رواية صحابي عنه من طريقٍ أو من طرق، ثم يُروى عن ذلك الصحابي من وجه آخرَ يُستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

مثل ما ذكره الترمذي هاهنا من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المَهْري، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الحديث إنما يُعرف من رواية عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي الحافظ، الذي خرَّجه الترمذي هنا عنه، وذكر أن البخاري كان يُحدِّث به عنه.

وقد ذكره البخاري في "تاريخه" عنه، فقال: قال عبدالله، أخبرنا مروان بن معاوية.. فذكره[2].

وخرَّجه بقيُّ بن مخلد في "مسنده" عن عبدالله الدارمي أيضاً.

ومراد الترمذي بذكر هذين الإسنادين أن الحديث معـروف من رواية يحـيى بن أبي كثير، عن أبي مزاحم، عن أبي هريرة.

1 (?) ذكره البخاري في المصدر السابق.

2 (?) تقدم قريباً عزوه.

وذكر الترمذي عن الدارمي أن أهل العراق كانوا يستغربون من حديثه هذا الحديث.

وحمزة بن سفينة الذي يرويه عن السائب بن يزيد شيخ بصري، ذكره ابن حبان في "الثقات"[1].

وهذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن عائشة، أنها صدَّقت أبا هريرة بما حدَّث به عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحديث[2].

وأما من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يُعرف إلا من هذا الوجه اهـ)).

ثم قال الإمام الترمذي:

((حدثنا أبو حفص عمرو بن علي، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، حدثنا المغيرة بن أبي قُرَّةَ السَّدُوسِي، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رجل: ((يا رسول الله أعقِلُها وأتوكل؟ أو أطلقها وأتوكل؟ قال: اعقلها وتوكل))[3].

قال عمرو بن علي: قال يحيى بن سعيد: هذا عندي حديث منكر.

قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه.

وقد روي عن عمرو بن أمية الضَّمْري عن النبي نحو هذا[4])).

---

[1] (?) 6/226.

[2] (?) أخرج حديث عائشة رضي الله عنها الإمام مسلم في صحيحه (2/653 :56).

[3] (?) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوكل (الحديث12)، وأبو الشيخ في الأمثال (الحديث42)، وأبو نعيم في الحلية (8/390)، من طريق أبي حفص عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد به.
وأخرجه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان (3/415 ـ 1161) من طريق خالد بن يحيى بن أبي قرة، حدثني عمي المغيرة بن أبي قرة به.

[4] (?) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (2/215 :970)، وابن قانع في معجم الصحابة (2/210)، وابن حبان في صحيحه (2/510:ـ 731)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4/1994 :5009)، والحاكم في مستدركه (3/623)، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان (3/413ـ414 :1158، 1159) من طرقٍ عن حاتم بن إسماعيل.
وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (2/215 :971)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4/1994 :5010) والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان (

قـال الحافـظ ابن رجب: ((حـديث أنس هـذا قـد خرَّجه الترمذي فيما تقدم، في أواخر الزهد، وسبق هنــاك ذكره، وذكر حديث عمرو بن أمية الضَّمْري أيضـاً، وحـديث أنس قـد رواه غـير واحـد عن المغـيرة بن أبي قـرة، عن أنس، وقد تفرد به المغيرة عنه، ولهذا غرَّبه الترمذي.

وقد قال يحيى القطان: هو عندي منكر، فهذا الحديث من الغرائب المنكرة)).

فتحصَّل مما تقدم أن أنواع الحديث الغريب كما ذكرها الإمام الترمذي:

1ـ أن يكون إسناد الحديث لا يُروى به إلا ذلك الحديث فقط.

2ـ أن يكون الإسناد مشهوراً يُروى به أحـاديث كثـيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد.

3 ـ أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تُستغرب.

4ـ أن يكون الحديث يُروى عن النبي صـلى اللـه عليـه وسلم من طرقٍ معروفـة، ويُـروى عن بعض الصـحابة من وجـه يُسـتغرب عنـه، بحيث لا يُعـرف حديثـه إلا من ذلـك الوجه.

5ـ أن يكون الحديث عن النبي صلى الله عليـه وسـلم معروفاً من رواية صحابي عنـه، من طريـقٍ أو من طـرق، ثم يُروى عن ذلـك الصـحابي من وجـه آخـر يُسـتغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

6ـ الغريب المنكر.

وَرَبْطُ الإمام الترمذي بعضَ أنواع الغريب بالعلل، لعله أفاد شيئاً منه ـ من الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ، فقد رُوي عنه، أنه قال: ((إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه:

ـ خطأ.

ـ أو دخل حديث في حديث.

3/415 :1160) من طريق عبدالله بن موسى ـــ كلاهما (حـــاتم بن إسماعيل، عبدالله بن موسى) عن يعقوب بن عبدالله، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه مرفوعا.

ـ أو خطأ من المحدِّث.

ـ أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد رُوِي عن شعبة وسفيان.

وإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء، فاعلم أنه حديث صحيح))[1].

ومن أجل ما تقدم من علاقة كثير من الأحاديث الغريبة عند الإمام الترمذي بالمعل، نجد أن حكمه على الحديث بقوله "غريب" دون أن يقرنه بالصحيح أو الحسن، فإنه يكون بمعنى ضعيف عند الإمام الترمذي، ولذلك جرده من وصف الصحة، أو الحسن، فإن ما لم يكن صحيحاً، ولا حسناً فهو ضعيف.

2 ـ نوع من الحديث الغريب منقولٌ عن الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده (ت395هـ):

نُقِل عن الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده ذكره لنوع من الغريب حيث قال: ((الغريب من الحديث: كحديث الزهري، وقتادة وأشباههما من الأئمة؛ ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى غريبا.

فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهوراً))[2].

فخص ابن منده الغريب بما إذا روى رجلٌ حديثاً، عن إمام ممن يُجمع حديثه، فانفرد به عن غيره، من تلامذة ذلك الإمام.

وهذا نوع من أنواع الغريب، الذي قد يُعله بعض الأئمة، بتفرد ذلك الراوي، إذ لو كان صحيحاً عن ذلك الإمام لتتابع تلامذته الملازمين له من الحفاظ على روايته، فتفرد واحد ممن هو دونهم يقدح في حديثه.

---

[1](?) رواه الخطيب في الكفاية (ص142) بسنده إلى الإمام أحمد.

[2](?) نقله ابن طاهر في "شروط الأئمة الستة" (ص15)، وابن الصلاح في علوم الحديث (ص243).

3ـ أنواع الغريب عند أبي عبدالله الحاكم (ت 405هـ):

وأما الحافظ أبو عبدالله الحاكم فذكر نوعين من علوم الحديث يتعلقان بالغريب:

الأول: سماه (معرفة الغريب من الحديث) [1].

والثاني: (معرفة الأفراد من الأحاديث) [2].

ويمكن إيجاز الأنواع التي تدخل معنا ضمن غريب الحديث وذكرها تحت هذين النوعين السابقين ـ علىالنحو الآتي:

1ـ غرائب الصحيح[3].

ويعني بها الأحاديث التي لا تروى إلا بسند واحد، وهي مخرَّجة في الصحيحين أو أحدهما.

وقد أفردها بالجمع الحافظ الضياء المقدسي.

وأشهر أمثلتها: حديث "إنما الأعمال بالنيات " .

2ـ غرائب الشيوخ[4].

3ـ غرائب المتون[5].

4ـ ما تفرد بروايته رجل واحد عن إمام من الأئمة.

وهذا النوع هو الذي نقلته عن أبي عبدالله ابن منده قريباً.

5 ـ ما تفرد به أهل مدينة واحدة عن صحابي.

6ـ أحاديث لأهل المدينة مثلاً تفرد بها عنهم أهل مكة.

قال الحاكم : وهذا نوع يعِزُّ وجودهِ وفهمه.

وهذا والذي قبله، إنما يكون غريباً إذا كان المتفرد من أهل تلك المدينة واحداً.

ولذلك قال ابن الصلاح: وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد.

---

[1](?) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص94) .

[2](?) المصدر السابق (ص94) .

[3](?) المصدر السابق (ص96) .

[4](?) قال الحافظ ابن رجب: الشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم: عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة، وغيره. شرح العلل (1/461)

[5](?) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص95) .

4 ـ أنواع الغريب عند ابن الصلاح:

قسَّم ابن الصلاح الغريب بحسب اعتبارين:

الاعتبار الأول: بحسب الغرابـة المطلقـة، والغرابـة النسبية، وينقسم إلى:

1ـ ما هو غريب متنا وإسناداً، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد.

2 ـ ما هو غريب إسناداً لا متنا، كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه، مع أن متنه غير غريب.

ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة.

وهذا الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه.

ولا أرى هذا النوع ينعكس فلا يوجد إذا ما هو غريب متنا وليس غريبا إسنادا.

3 ـ إذا اشتهر الحديث الفرد، عمن تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريبا مشهورا، وغريبا متنا، وغير غريب إسنادا.

لكن بـالنظر إلى أحـد طـرفي الإسـناد، فـان إسـناده متصـف بالغرابـة في طرفـه الأول، متصـف بالشـهرة في طرفـه الآخـر، كحـديث إنمـا الأعمـال بالنيـات، وكسـائر الغرائب التي اشتملت عليهـا التصـانيف المشـتهرة، واللـه أعلم.

4 ـ الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيـه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده.

الاعتبار الثاني: بحسب الصحة، وعدمها، وينقسم إلى:

1 ـ صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح.

2 ـ وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب علي الغرائب.

الفصل الثالث: الحديث الحسـن الغـريب عنـد الإمـام أبي عيسـى الترمذي.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إشكاله، وأقوال أهل العلم فيه.
المبحث الثاني: بيان المراد به من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها أبو عيسى بذلك.

المبحث الأول: إشـكاله، وأقــوال أهــل العلم فيه.

تقدم بيان أن الحديث الحسن نوعان:

حسن لذاته.

وحسن لغيره.

واجتماع وصف الحسن لذاته مع الوصف بالغرابة لا إشكال فيه؛ لأن الحسن لذاته لا يحتاج إلى عاضد يجبره، فيُروى الحديث من وجه واحد فيكون غريباً، وتتوافر فيه صفات الحسن لذاته التي تقدم ذكرها فيكون حسناً.

ولكنَّ محل الإشكال اجتماع وصف الحسن الذي عرَّفه الترمذي، مع الغرابة؛ لاشتراط الترمذي تعدد طرق الحديث للحكم عليه بالحسن عنده، فكيف يكون حسناً وغريباً في وقت واحد.

فمن أجل ذلك تنـاول بعض أهـل العلم هـذا الإشـكال، وبيَّنوا كيفية حله.

وممن وقفتُ على كلام لــه في هـذه المسـألة: شـيخ الإســـلام ابن تيميـــة، والحافـــظ ابن رجب، والعلامـــة الزركشي، والحافظ ابن حجر، والعلامة البِقَاعي وهذا نقل لأقوالهم في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قد أنكر بعض الناس على الترمذي هذه القسمة (يعني تقسيم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف)، وقالوا: إنه يقول: حسن غريب، والغريب ما انفرد به الواحد ...، وهؤلاء الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله، فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب، أي من هذا الوجه.

وقد يُصرحون بذلك فيقولون: غريب من هذا الوجه.

فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد، فإذا روي من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحاً معروفاً.

فالترمذي إذا قال: حسن غريب، قد يعني به: أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن[1].

وقال أيضاً: وأما الحسن في اصطلاح الترمذي، فهو: ما رُوي من وجهين، وليس في رواته من هو متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة.

فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن، لكن من الناس من يقول: قد سمى حسناً ماليس كذلك، مثل حديثٍ يقول فيه: حسن غريب، فإنه لم يروَ إلا من وجه واحدٍ، وقد سماه حسناً.

وقد أُجيب عنه: بأنه قد يكون غريباً لم يُرو إلا عن تابعي واحد، لكن رُوي عنه من وجهين، فصار حسناً؛ لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو في أصله غريب[2].

وقال الحافظ ابن رجب: إن كان (الحديث) مع ذلك (أي مع شروط الحسن الثلاثة) من رواية أهل الصدق الذين في حديثهم وهَمٌ وغلَط ـ إما كثير، أو غالب عليهم ـ فهو حسن، ولو لم يُروَ لفظه إلا من ذلك الوجه، لأن المعتبر أن يُروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه.

وعلى هذا فلا يُشكل قوله: "حديث حسن غريب"، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهده بغير لفظه[3].

قال الزركشي: واعلم أن هذا السؤال (يعني: السؤال عن كيفية الجمع بين الحسن والصحيح في قوله: "حسن صحيح" مع قصور الحسن) يَرِدُ بعينه في قول الترمذي: "هذا حديث حسن غريب" لأن من شرط الحسن أن يكون معروفا من غير وجه، والغريب: ما انفرد أحد رواته به، وبينهما تنافٍ؟!

وجوابه: أن الغريب يطلق على أقسام:

ـ غريب من جهة المتن.

---

[1] (?) علم الحديث (ص82ـ83) .

[2] (?) علم الحديث (ص101) .

[3] (?) انظر: شرح العلل (1/385ـ386).

ـ وغريب من جهة الإسناد.

والمــراد هنــا الثــاني دون الأول؛ لأن هــذا الغــريب معــروف عن جماعــة من الصــحابة، لكن تفــرد بعضــهم بروايتــه عن صـحابي، فبحسـب المتن حسـن؛ لأنـه عـرف مخرجه واشتهر، فَوُجِدَ شرط الحسن.

وبحسب الإسناد غريب لأنه لم يروه عن تلك الجماعـة إلا واحــد، ولا منافــاة بين الغــريب بهــذا المعــنى، وبين الحسن، بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافي الحسن[1].

وقال الحافظ ابن حجر: ((فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن يُروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"؟

فالجواب: أن الترمذي لم يُعرِّف الحسن مطلقاً، وإنما عرَّف نوعاً خاصاً منه وقـع في كتابـه، وهـو مـا يقـول فيـه "حسن" من غير صفة أخـرى، وذلـك أنـه يقـول في بعض الأحـاديث:"حســن"، وفي بعضـها "صـحيح"، وفي بعضـها "غريب"، وفي بعضها "حسن صحيح"، وفي بعضها "حسن غريب"، وفي بعضها "صحيح غريب"، وفي بعضـها "حسـن صــحيح غــريب"، وتعريفــه إنمــا وقــع على الأول فقــط، وعبارته ترشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: "حديثٌ حسنٌ" فإنما أردنا حسْنَ إسناده عندنا: كل حديثٍ يروى، لا يكون راويه متهما بكـذبٍ ويـروى من غير وجه نحـو ذلـك، ولا يكـون الحـديث شـاذاً، فهـو عنـدنا حديث حسن.

فعُرف بهذا أنه إنما عرَّف الـذي يقـول فيـه: "حسـن" فقط، أما ما يقول فيه "حسن صحيح"، أو "حسن غريب"، أو "حسن صحيح غريب"، فلم يعرِّج على تعريفـه، كمـا لم يعرج على تعريف ما يقول فيه: "صحيح" فقط، أو"غريب" فقط[2]))[3].

---

1 (?) النكت للزركشي (1/377) .

2 (?) الإمام الترمذي بين مراده ومراد المحدثين بالغريب كما تقدم (ص) .

3 (?) نزهة النظر (ص64) .

وقال العلامة إبراهيم بن عمر البِقاعي: يَستعمل (أي الترمذي) الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: "حسن غريب"[1].

وقال بنحو قول العلامة البِقاعي ــ من أهل العلم المعاصرين:

1 ـ الشيخ ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ:

فقد قال في "سلسلة الأحاديث الضعيفة"[2]: ((جَمْع الترمذي بين لفظتي "غريب"، و"حسن" إنما يعني به في اصطلاحه أنه حسن لذاته، بخلاف ما لو قال: "حديث حسن" فقط، دون لفظة غريب، فإنه يعني أنه حسن لغيره، وبخلاف ما لو قال: "حديث غريب" فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف)).

2 ـ الدكتور نور الدين عتر:

قال في كتابه "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين"[3]:

((وأما قوله: "حديث حسن غريب" فمما يُشكل من كلامه؛ لأن الترمذي فسَّر الحسن بتعدد الإسناد، والغرابة بالتفرد، فكيف يَجمعُ بينهما في الحكم على حديث واحد وهما متناقضان؟

أجيب بأن المراد: الغرابة من حيث الإسناد وليست غرابةً مطلقة.

وهو مردود بقوله في بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فهذا تحسين مع التفرد المطلق.

فالجواب ما قاله البقاعي: استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: "حسن غريب" ونحو ذلك، وعرَّف ما رأى أنه مشكل. انتهى

أي أن التعدد يُشترط حيثُ يُفرد الحسن في وصف الحديث فإذا قُيِّد بالغرابة عُلِم أن التعددَ غيرَ ملاحظٍ فيه، مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة الحَسَن فهذا مأخذه من تحليل كلام الترمذي، وحَمْلِ بعضه على بعض)).

---

[1] (?) انظر النكت الوفية (رسالة ص487).

[2] (?) 2/185 عند الكلام على الحديث (764).

[3] (?) (ص186).